



جامعة وهران 2
محمد بن احمد
كلية الحقوق والعلوم السياسية

مذكرة
للحصول على شهادة ماجستير
في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي

مقدمة ومناقشة من طرف:
الطالب: سعيدي ياسين

أمام لجنة المناقشة

د. بوسماحة نصر الدين	أستاذ محاضر	جامعة وهران 2	رئيسا
د. بن طرمول عبد العزيز	أستاذ محاضر	جامعة وهران 2	مشرفا و مقربا
د. صافو محمد	أستاذ محاضر	جامعة وهران 2	ممتحنا
د. بن سادات نصر الدين	أستاذ محاضر	جامعة وهران 2	ممتحنا

السنة: 2015/ 2016

شكر وتقدير

أحمد الله تعالى وأشكره على أن وفقني لإنجاز هذا العمل وأنعم علي بنعمة إتمامه.

أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى أستاذي الدكتور: "عبد العزيز بن طرمول" على تفضله بقول الإشراف على هذا العمل، وعلى العناية التي أولها له، من خلال النصائح والتوجيهات السديدة، وأشكره على صبره معي طيلة أطوار هذا البحث. وفقكم الله أستاذي الكريم.

كذلك أوجه شكري الكبير وخالص امتناني إلى الدكتور "عياد محمد سمير" والأستاذ "بن صايم بونوار" من جامعة تلمسان على النصح الدائم والمساعدة في توفير المراجع.

كما لا يفوتني أن أعبر عن تقدير خاص إلى أصدقائي الأساتذة بجامعة الشلف "عربي بومدين" و"يحي بوزيدي" على المساعدة القيمة وتبادل الأفكار والآراء طيلة انجاز هذا العمل، بالإضافة إلى الزميلة الأستاذة قاسي فوزية بجامعة وهران. وإلى كل أصدقاء الدفعة اسلام وعبد الرحيم.

إليكم جميعا خالص شكري وتقديري.

الإهداء

إلى كل من يسعى في هذه الحياة... من أجل الحياة... بالعلم والعمل

ياسين...

يشغل موضوع التهديد الأمني كمحصلة لقياس قدرة الدول على تجاوز التحديات التي تعترضها سواء في المجال السياسي والاقتصادي أو الاجتماعي، حيزا كبيرا في حقل الدراسات الأمنية نتيجة تطور الظواهر المرتبطة بهذا المجال البحثي، حيث بات موضوع الأمن يركز على تفاعلات الظاهرة الأمنية مع غيرها من الفواعل المهددة لها، لاسيما منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، أين بدأ العالم يشهد إعادة تشكل القوى والفواعل المؤثرة في بنية النظام الدولي، بشكل جعل من إدراك هذه التهديدات والمخاطر يطرح إشكالات نظرية وواقعية، دفعت بالتحليل الأمني إلى الانتقال من المستوى الدولاتي إلى المستوى المجتمعي، الفردي، والإقليمي، وحتى العالمي، حيث أصبحت هذه التهديدات متعددة المصادر والفواعل، وعلى قدرة هائلة من الانتشار، انطلاقا من البيئة الأمنية للأقاليم.

وإزداد هذا الأمر أهمية نتيجة الانتقال من سلوك التهديد التماثلي إلى انتشار مظاهر التهديد اللاتماثلي، إذ لم يعد أمر قيام حروب كلاسيكية بين الدول من الشواغل الأمنية الأساسية للدول، وإنما انتقل هذا الاهتمام إلى جملة التحديات والأخطار الأمنية التي باتت تجتاح الوحدات ويات يصعب حصر مجال نشاطها من جهة، وقدرتها الهائلة على التداخل والتعقيد من جهة أخرى نتيجة التأثير المتبادل فيما بينها وسرعتها في تحقيق الأهداف المنشودة، ما بات يدعو إلى ضرورة التجاوب المنسجم بين الأطر الفكرية وهذه المسارات الديناميكية المعاصرة.

في هذا السياق تبرز منطقة المغرب العربي كأحد الفضاءات الجيوسياسية الهامة، التي باتت تشهد حركية متنامية إزاء هذه التفاعلات نظرا لخصوصيتها المحلية وموقعها في مدار التنافس الدولي بين القوى العالمية، خاصة بعد التحولات التي عرفتتها هذه المنطقة مع نهاية الحرب الباردة على المستوى السياسي والاقتصادي الهيكلي، وما صاحبها من إرهابات على واقع بنية الدولة المغربية، لتمتد تداعياتها عبر عقدين من الزمن. أين برزت مع نهاية 2010 موجة من الأحداث الثورية المطالبة بالتغيير فيما اصطلح عليه "بالربيع العربي"، وهو الحدث الذي حمل معه مجموعة من التحديات الجديدة على واقع بنوية الدولة في المغرب العربي، برغم تفاوت تداعياتها ومآلاتها على هذه الدول، وبروز نماذج متباينة لوضع الدولة المغربية الجديد، ساهم بعضها في تعميق الأزمة الأمنية و تقوية مختلف الفواعل مهددة للأمن المغربي بشكل بات يتجاوز قدرة الدولة على مواجهتها.

أمام هذا الوضع باتت البيئة الأمنية الجديدة والمعقدة تطرح عديد الإفرازات على بنية هذه الدول المغربية في تهديد وجودها، وتهديد أمن مجتمعاتها، لاسيما في ظل تنامي التحدي وانتشاره عبر فضاء محلي وإقليمي، وهو الأمر الذي بات يستدعي تكاثف الجهود من خلال تبني جملة المقاربات اللازمة لتصحيح الاختلالات البنوية من جهة ومجابهة مختلف الفواعل المهددة للأمن المغربي من جهة ثانية وذلك بمجموعة من النشاطات الجماعية والبرامج التكاملية التي أصبحت تفرض نفسها بشكل حتمي بغية تقوية بناء الدولة المغربية وإفراغ المنطقة من النشاطات غير القانونية.

أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية علمية بالغة في المقام الأول انطلاقاً من المتغيرات المراد تحليلها، حيث باتت إشكالية الأمن تحظى بوتيرة اهتمام متزايدة واجتهادات تنظيرية مواكبة، بهدف فهم وتبسيط هذه الظاهرة بمختلف تجلياتها التي أصبحت تنصدر أولويات حقل العلاقات الدولية، بسبب تعقد وتطور الفواعل والوحدات التركيبية المعنية بهذه الظاهرة، حيث أن الإشكال الحقيقي يكمن في فهم مدى مواكبة هذه المفاهيم الأمنية وقدرتها على تفسير مختلف الحركات، المرتبطة بعالمي التحدي والتهديد من جهة، ومدى ضبطها في إطار علمي يمكن الباحث من استيعاب هذه التحولات من خلال معرفة أسبابها وعمق تأثيرها على واقع البنى الأساسية (الدول).

أما عملياً فتقع الأهمية على مدى إدراك مختلف التحديات الأمنية التي تمر بها منطقة المغرب العربي في ظل واقع الدولة المغربية بمختلف تجلياتها ومدى تعميق هذا الواقع الراهن لأزمة بنيوية الدولة المغربية، نتيجة انتشار التهديد (التأثير والتأثر)، ما بات يحتم على الدول المغربية ضرورة تبني سياسات قطرية تهدف إلى التمكين لبناء دولة مستقرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً من جهة، وكذا إيجاد سياسات إقليمية تشاركية في إطار جماعي من أجل بناء منطقة مغربية آمنة، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال إيجاد إطار مؤسسي جامع لهذه الجهود.

وضمن هذا الإطار كان لا بد من توجيه مجال البحث في هذا الموضوع باتجاه يقود إلى تفعيل التكامل المغربي كآلية تاريخية ارتبطت بكفاح الشعوب وعلقوا عليها آمالهم من أجل التوحد في ظل عالم معوم، لا يؤمن إلا بالتكتلات، فبرز العامل الأمني في هذه الدراسة كمتغير تحليلي مستقل، تم توظيفه كمدخل غائي لإعادة تفعيل الاتحاد المغربي بهدف جعل حتمية التعاطي الكتلي لدول المغرب العربي مجتمعة في هذا الشأن تحمل إلى بعثه في مجالات أخرى مستقبلاً، وبالتالي ينجح هذا العامل فيما فشلت عنه العوامل التقليدية (الاقتصاد والتاريخ) في بناء رصين لمغرب الوحدة.

مبررات اختيار الموضوع:

تتجلى الرغبة الذاتية لاختيار الموضوع في مدى الحرص على تناول موضوع ذو علاقة بمجال التخصص الأكاديمي، وإسقاط هذا الكم المعرفي والعلمي على موضوع يرتبط بمحيط الطالب، فضلاً عن اهتمام الباحث بالبحث في قضايا تتعلق ببيئته المحلية (الجزائر) ومحيطه الإقليمي (المغرب العربي) وقياس مدى قيمة التفاعلات الحاصلة في هذه المنطقة. وكذا التركيز على دراسة موضوع جديد ذو أهمية كبيرة، أصبح يشغل اهتمام الباحثين وصناع القرار وشعوب المنطقة، ويحظى بتتبع العالم عامة والقوى الكبرى خاصة.

أما الاعتبار العلمي فتتصرف أهمية الاختيار إلى ضرورة إثراء المقاربات العلمية الدارسة للموضوع، ومحاولة إيجاد مدخل تفسيري منهجي لتحليل الوضع القائم، بغرض إحاطة الموضوع بجوانبه، ومساعدة صانع القرار في إدراك هذه التحولات بهدف إيجاد سبل كفيلة بتحقيق الأهداف المنشودة، والتي تمكن من تجاوز الأزمة وتحقق للدولة المغاربية الرخاء والاستقرار.

الأدبيات السابقة للدراسة:

تبلور موضوع الدراسة انطلاقاً من مجموعة من الأدبيات السابقة التي تعتبر منطلقاً مهماً في حوض هذه التجربة البحثية، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى مجموعة منها، والتي شكلت تقاطعاً كبيراً مع أجزاء الدراسة في جوانب، واختلفت عنها في جوانب أخرى، بحيث تم تناول موضوع "التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي" من زاوية مهمة تقتضيها طبيعة الموضوع محل الدراسة، بالتركيز على البعد الأمني في واقعه الإقليمي، ونشير إليها في الآتي:

دراسة الدكتور عبد النور بن عنتر أستاذ العلوم السياسية بجامعة باريس 8، وهو كتاب موسوم بـ"البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي" الصادر عن المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر سنة 2005، وهو الكتاب الذي تضمن عشرة فصول، بحيث تناول في جزء من هذا الكتاب أهمية الدائرة المغاربية بالنسبة للأمن القومي الجزائري، فضلاً عن ارتباطات هذا الإقليم بالدائرة المتوسطية ومنطقة الساحل الإفريقي، وتشريحه للتهديدات الكلاسيكية والجديدة في هذه المنطقة وعلاقتها بالتوازنات الإقليمية والدولية المتجسدة في مجموعة من المشاريع والاستراتيجيات والتصورات الأمنية لمختلف القوى الإقليمية والدولية، غير أنه الكتاب أغفل مسألة كيف يمكن بعث الإطار المؤسساتي المتمثل في "الاتحاد المغاربي" كنتيجة حتمية لواقع الاستقطاب الدولي، والتهديد الأمني في المنطقة على حد سواء.

دراسة الدكتور حسين بوقارة أستاذ العلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3، وهو عبارة عن كتاب موسوم بـ"إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي" الصادر عن دار هومة بالجزائر سنة 2010، وهو الكتاب الذي ضمنه خمسة محاور تناول من خلالها مسألة التطور التاريخي مبرزاً دور الشعوب المغاربية في بلورة مشروع الإتحاد المغاربي، كما ركز على العامل الاقتصادي والسياسي في بعث مسار التكامل المغاربي، مبرزاً أهم العوائق التي واجهت هذا المشروع سواء على المستوى الداخلي والخارجي، بيد أن الكتاب أغفل بشكل كبير دور الهاجس الأمني المتنامي في منطقة المغرب العربي.

دراسة الدكتور عمراني كربوسة، أستاذ العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر-بسكرة، وهي عبارة عن مقالة بعنوان: "مستقبل الدولة الوطنية العربية في ظل تحديات الحراك الراهن 2011"، منشورة بمجلة المفكر في عددها الحادي عشر لسنة 2014، وهي المقالة التي عالج من خلالها إشكالية استشراف مستقبل الدولة الوطنية العربية في ظل التحديات المحلية والإقليمية والدولية التي أفرزتها تداعيات

الحراك العربي بعد سنة 2011، وهي الدراسة التي شرحت أيضا تداعيات التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي أفرزها الحراك العربي، غير أن الدراسة أهملت عنصر التكامل المغاربي كإطار مؤسساتي ضامن لاحتواء هذه التهديدات، أو الحديث عن تفعيل التكامل انطلاقا من هذه التحديات التي أفرزتها البيئة الأمنية لما بعد الحراك العربي، خاصة عند تشريع الواقع المغاربي. دراسة محمد حمشي، أستاذ العلوم السياسية بجامعة أم البواقي، هي عبارة عن مقالة منشورة في مجلة السياسة الدولية في عددها 197 لسنة 2014، تحت عن: "الاستقرار النظمي: أي تأثير للتحويلات الإقليمية على المغرب العربي"، حاول من خلالها تحليل واقع الأمن في المغرب العربي من منظور الجغرافيا السياسية، مستعرضا أهم الفواعل الإقليمية والدولية الفاعلة في المنطقة، إضافة إلى الحديث عن التهديدات الأمنية في المنطقة على غرار نشاطات الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية خاصة بعد الأزمة الليبية، لينتهي في الأخير لعرض تصور قائم على ضرورة تفعيل الإتحاد المغاربي، معتبرا أن الاستقطاب الإقليمي بين المغرب والجزائر يمثل أكبر عائق يواجه بعث مسار التكامل المغاربي.

دراسة الباحث حسام حمزة، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير بعنوان: "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، والتي نوقشت بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الحاج لخضر-باتنة، سنة 2011، وهي الدراسة التي تعرض فيها الباحث إلى دوائر الأمن القومي الجزائري، ومن بينها الدائرة المغاربية، وكيف تمثل أهمية كبيرة في أولويات بناء الأمن القومي الجزائري، مستعرضا أهم التهديدات الأمنية المتأتية من هذا الفضاء الجغرافي، وهي الدراسة التي مكنتنا من فهم المدخل الجيوسياسي لفضاء المغرب العربي، غير أن الباحث لم يتعرض بشكل واضح لمسألة التكامل المغاربي كحتمية ضرورية لإفرازات هذه التهديدات من جهة، وكمدخل مهم في تعزيز الأمن القومي الجزائري من جهة أخرى.

دراسة الباحثة بلخثير نجية، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير بعنوان: "التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي"، والتي نوقشت بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان سنة 2012، مركزة فيها على التحديات والأخطار البنوية التي تواجه منطقة المغرب العربي، والتي تنوعت ما بين تحديات سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وأمنية، مع إبراز أهم المشاريع الأجنبية في المنطقة كتحتدي نسقي يواجهها، لتصل في الأخير إلى استعراض الإستراتيجية المغاربية لمواجهة والتكيف مع مختلف الأخطار والتحديات في هذا الفضاء الجغرافي وأبرزها الحديث عن بعث مسار التكامل المغاربي، غير أن دراستنا ستتعلق مما انتهت منه الباحثة، ولكن وفق معطيات جديدة متمثلة في التحديات الأمنية في المنطقة لما بعد سنة 2011.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق تبرز إشكالية الدراسة كالاتي:

- كيف أثرت التحولات السياسية والأمنية في المغرب العربي على بنية الدولة والبناء التكاملي المغربي؟

ولتبسيط هذه الإشكالية ارتأينا التساؤلات التالية:

- ما مفهوم الأمن والتهديد الأمني على المستوى التنظيري في حقل العلاقات الدولية؟
- ما هو واقع التحولات السياسية في دول المغرب العربي؟
- ما مدى تأثير التهديد الأمني على بنية الدولة المغربية؟
- كيف يمكن مواجهة أزمة انتشار التهديد الأمني؟

الفرضيات:

- ترتبط الإشكالات البنيوية في الدول المغربية بطبيعة التحولات السياسية والأمنية التي تمر بها المنطقة ومآلات ذلك إلى تعميق التحدي وانتشاره.
- يرتهن نجاح التحولات السياسية في دول المغرب العربي بضرورة معالجة الاختلالات البنيوية في المجال القانوني والسياسي والتنموي.
- يكشف واقع الدولة المغربية عن ضعف الاستجابة واستحالة المعالجة القطرية للتهديد الأمني، بما يتطلب تكاتف وتضاعف الجهود نحو بناء سياسة أمنية مشتركة لمجابهة التهديدات الأمنية في إطار تكاملي.

حدود الدراسة:

المجال المكاني: يتحدد المجال المكاني لهذه الدراسة من خلال عنوان الموضوع، حيث سيتم التطرق إلى منطقة المغرب العربي -التسمية المعتمدة في عنوان البحث- بدولها الخمسة، دون إقصاء أي وحدة وذلك بغرض قياس مدى تأثير التفاعلات الأمنية ككتلة جغرافية تتوفر على مجموع مقومات وتفاعلات مشابهة ومتداخلة.

كما أن استخدام تسمية "المغرب العربي" للمنطقة لا يعني انفرادا بها دون غيرها من التسميات الأخرى التي خضعت لها المنطقة وإنما باعتبارها الأكثر تداولاً في الأوساط الأكاديمية وإن كانت ذو بعد إيديولوجي، بالإضافة إلى اتجاه البحث الذي ينتهي إلى ضرورة تفعيل المقاربة التكاملية، والتي تأخذ في تسميتها الرسمية "اتحاد المغرب العربي".

المجال الزمني: يصعب حصر الحدود الزمانية لأي دراسة علمية، نتيجة الحركية والاستمرارية في تفاعل الظواهر الإنسانية والاجتماعية، وبالتالي عادة ما يجد الباحث نفسه أمام تفاعلات جديدة لظواهر قديمة متجددة، ما يضعه أحياناً أمام ضرورة استقصاء تاريخي للظاهرة مجال البحث بغية

تحديد المنطلقات وفهم التجليات، وبتعبير أدق القدرة على تفسير تفاعلات الظاهرة وتحليلها ضمن المعطيات المتوفرة، وعليه فإن دراستنا لا تتحدد بعامل زمني معلوم وإن كانت تنطلق من تفسير واقع الدولة المغربية في ظل التحولات السياسية والأمنية الجديدة ابتداء من أواخر 2010 وبدايات 2011.

مناهج الدراسة:

من خلال طبيعة الإشكالية المطروحة كان لزاما على الباحث ضرورة إيجاد وإتباع مجموعة من المداخل المنهجية لمقاربة هذا الموضوع بطريقة علمية وعملية تمكننا من الوقوف على اتجاه وأهداف الدراسة بطريقة سليمة، لذا فقد تم استخدام **الاقترب البنائي الوظيفي** من خلال التركيز على أبعاد المتطلبات الوظيفية للدولة المغربية وهي البنية، الوظيفة، أسلوب الأداء، القدرات وذلك حتى نتمكن من فهم تكوينية هذه الوحدات وتطورها عبر مراحل مختلفة. كما تم الاستعانة **بالاقترب القانوني** في تحليل ودراسة الأجهزة الحكومية والسلطات في هذه الدول، ومعرفة مدى تطابق أنشطة هذه الأجهزة مع القواعد القانونية من منظار المشروعية القانونية وذلك بتحليل مختلف السلوكات التي توضح مسار العلاقات بين الوظيفة والنص القانوني في هذه الدول، وكذا الاستفادة من هذا المقترَب في تقديم الإجراءات اللازمة لتصحيح الاختلالات وتقوية العملية البنوية. بالإضافة إلى ذلك نجد **الاقترب المؤسسي الجديد** الذي جاء لتفسير دور المؤسسات السياسية كأحد فروع وحدات التحليل ضمن هذه الدراسة، وذلك بالوقوف على طبيعة التقاليد المؤسسية وخياراتها الحالية والمستقبلية من خلال التركيز على منظومة القيم التي يحملها الفاعلين السياسيين في هذه الدول ومدى تأثيرها على بنية الدولة المغربية.

بالإضافة إلى ذلك فقد استدعت الدراسة ضرورة الاستعانة في خطوات البحث بمجموعة من المناهج التي تساعد الباحث في انجاز دراسته وفق أسس علمية محضة كذلك، وعليه سنحاول التعريف بأهم المناهج التي تم توظيفها في سياقات الدراسة وهي كالآتي:

المنهج التاريخي: بهدف تبيان السيرورة التاريخية للأحداث من خلال تتبع تطور المفاهيم الأمنية عبر مسار تاريخي ارتبط بالتغيرات الحاصلة في مجال الظواهر الأمنية، التي تتصف بديناميكية، تستمد أسسها من حركيات تاريخية، تم إبرازها من خلال مجموع النظريات الأمنية المدرجة في هذه الدراسة

المنهج الوصفي التحليلي: تبرز أهمية هذا المنهج في قدرته على فهم عمق الظواهر المتعلقة بموضوع الدراسة، وتحليلها وفق أسس علمية سليمة، حيث مكن استعمال هذا المنهج في توصيف البيئة الأمنية المغربية، وتحليل مختلف الفواعل والديناميكيات المرتبطة بهذا الموضوع من تفسير وتحليل للتحولات السياسية والأمنية في المنطقة وفهم تجلياتها وأبعادها على واقع ومسار الدولة المغربية.

المنهج المقارن: وذلك من خلال طبيعة الموضوع الذي يقتضي في مواضع كثيرة ضرورة المقارنة بعض الظواهر من حيث التشابه والاختلاف في دول المغرب العربي، وذلك حين دراسة كل وحدة على حدى، لذا تم الاستعانة بمجموع الأدوات مهمة التي تسمح بمقارنة هذه الظواهر ضمن بُنى متعددة نتيجة تعدد بعض الخصوصيات التركيبية لبنوية الدولة المغربية ما أنتج فوارق في مآلات هذه التحولات التي تعرفها المنطقة المغربية.

تقسيم الدراسة:

انطلاقا من التفصيل السابق الذي سمح لنا بتحديد طبيعة الدراسة واتجاه الموضوع، حاولنا وضع خطة شاملة لجميع متغيرات والعناصر المراد تحليلها بهدف الوصول إلى مبتغى الدراسة، حيث تم تقسيم العمل إلى ثلاث فصول: فصل نظري وفصلان تطبيقيان، ففي الفصل الأول تم التركيز على تحليل وتوضيح المفاهيم والمنطلقات النظرية والمفاهيمية المتعلقة بموضوع الدراسة، وذلك بالحديث انطلاقا من بروز المدارس التنظيرية في حقل العلاقات الدولية، والتي احتل فيها موضوع الأمن أهمية بالغة، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية أين انتقلت الدراسات الأمنية إلى المجال الأكاديمي، ثم وصولا إلى النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي، أين برزت رؤى واتجاهات نظرية تجديدية واحتدام النقاشات الأكاديمية إلى ضرورة مراجعة مفهوم الأمن انطلاقا من التحولات الدولية الراهنة، والممهدة لمرحلة جديدة من العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، وانطلاقا من توظيف العامل المكاني في هذا السياق تم إدراج مدخل مفاهيمي لمكان الدراسة عن طريق التعريف الجيوسياسي بالمنطقة، وتحديد امتدادات التفاعلات الجيوسياسية للمغرب العربي.

وفي الفصل الثاني فقد وقع اتجاه عملنا بالتطرق إلى تحديد أهم التحولات السياسية في المغرب العربي انطلاقا من تفسير الأحداث التي عرفتها المنطقة، والتركيز على مآلات هذه الأحداث في كل دولة، نتيجة إفران نماذج متباينة في واقع الدولة المغربية الجديد، تركزت بين الفشل الدولاتي، وعسر الانتقال الديمقراطي وقدرة الصمود في تجاوز أزمة الأحداث، ليعود الباحث للتحليل أهم العوامل المفسرة لهذه التحولات نتيجة لبروز قوى غير تنظيمية وعلى غير العادة كأطراف فاعلة في هذه التغيرات، لينتهي الفصل بالتطرق إلى إبراز مدى مساهمة هذه الأحداث في تفعيل الهاجس الأمني وبرز فواعل مهددة للأمن في المغرب العربي نتيجة الوضع الدولاتي، ما صعّب من التعاطي الإيجابي مع تعقيدات الوضع الحالي في المنطقة.

أما في الفصل الثالث، فضم مجموعة من العناصر المقاربة لحلول الإشكالات الأمنية في المغرب العربي، انطلاقا من التركيز على بنوية الدولة حسب كل نموذج، من خلال معالجة الخلل البنوي في جميع المجالات، بداية بالبناءات القانونية ضمن متطلبات المرحلة، وصولا إلى البناء السياسي والاقتصادي، ليتم بعدها التطرق إلى محددات التعاطي الأمني بين وحدات المغرب العربي، ومدى

اختراق القوى الكبرى للمنطقة مما بات يستلزم ضرورة التفكير في إيجاد سبيل جماعي للعمل المشترك لتجاوز أشكال التهديدات الداخلية والخارجية، وهو ما تم التركيز عليه في المبحث الثالث الذي حاولنا من خلاله إبراز دور التكامل الأمني في تحقيق الأمن في المنطقة بما أن مواجهة هذه التحديات تقتضي ضرورة العمل المشترك بهدف إيجاد سياسات موحدة ومن تم يكون العامل الأمني كمدخل لتفعيل التكامل الاقتصادي.

صعوبات الدراسة:

واجهنا أثناء انجاز هذا العمل مجموعة من الصعوبات التي تركزت أساسا حول طبيعة الموضوع وحدائته، بالنظر إلى الحركية المتواصلة التي تعرفها المتغيرات المدرجة ضمن هذه الدراسة، بحيث لم يقع الباحث في إشكالية نقص المعلومة بقدر ما كان هاجس الدراسة مرتبط بديناميكية الأحداث المتسارعة، والتي لم يتم ضبطها وحصرها إلا من خلال الاستعانة بمجموع القواعد العلمية والمنهجية التي يتطلبها مستوى الموضوع.

الفصل الأول: الأمن والمغرب العربي: دراسة نظرية إيتمولوجية

عرف حقل العلاقات الدولية اهتماما بالغاً بموضوع الأمن، وحاول الاقتراب منه من خلال عديد النظريات التي تشكل مدخلا مفاهيميا لهذه الظاهرة، حيث برزت في هذا الشأن عديد التفسيرات النظرية الأمنية. التي رافقت تطور مفهوم الأمن عبر مراحل تاريخية مختلفة انطلاقاً من تأسيس الدراسات الدولية خلال الحرب العالمية الأولى، وصولاً إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، أين انتقلت الدراسات الأمنية إلى تصدّر اهتمامات صناع القرار وانتقلت مع ذلك من سيطرة التقنيين العسكريين إلى دائرة البحوث العلمية والأكاديمية ليتم فحص مصطلح الأمن عبر نظريات الأمن الدولي بداية من هذه الفترة وانطلاقاً من هذه الطروحات النظرية، التي حاولت استيعاب الواقع الأمني وبالتالي فهي تعد بمثابة رصيد علمي لا يمكن تجاوزه إزاء أي بحث علمي يحمل متغير الأمن كأحد العناصر الجوهرية للدراسة.

لذا حاولنا في هذا الفصل التركيز على أهم العناصر النظرية والمفاهيمية المتعلقة بمتغيرات الموضوع، من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية، يعد المبحثين الأولين بمثابة مدخل نظري ومفاهيمي لفهم موضوع الأمن، حيث تم عرض أهم النظريات التقليدية وإرهاصاتها التاريخية والتي خصصت بعد الحرب العالمية الثانية حيزاً كبيراً لوصف الظاهرة وتفسيرها انطلاقاً من مسلمة المرجعية الدولية، ثم النظرية الليبرالية التي حاولت التأسيس للأمن انطلاقاً من فكريتي السلام الديمقراطي والمؤسسية، ليتسع النقاش مع مطلع ثمانينيات القرن العشرين أين انتقل الأمن من الدولة إلى مستويات مجتمعية وإنسانية، والتي خلصت إلى محورية الإنسان ضمن تفسيرات الظاهرة الأمنية، أما المبحث الثالث ف جاء بمقاربة مفاهيمية لمكان الدراسة (المغرب العربي) من خلال تقديم نظرة جيوسياسية تنطلق من الطبيعة الجغرافية والبنى السياسية المشكّلة لهذا الفضاء مع التركيز على المجال الحيوي للمنطقة المغاربية عبر استخلاص أهم الدوائر الجيوسياسية للإقليم المغاربي انطلاقاً من تفاعلية وحدات الدراسة مع هذه الفضاءات.

المبحث الأول: الأمن من المنظور التقليدي

شغلت الدراسات الأمنية بعد الحرب العالمية الثانية اهتمامات الباحثين والمفكرين نتيجة للأوضاع التي عايشها العالم قبيل وخلال تلك الفترة، إذ جاءت الاهتمامات التنظيرية والتي وصفت بالكلاسيكية بهدف تعريف أهم الفواعل الأمنية من خلال وضع مفهوم للأمن وتحديد موضوع لهذه الدراسات الأمنية، وذلك بغية الوصول إلى فهم متكامل لهذه القضية المحورية التي تنصدر واقع تفاعلات العلاقات الدولية، حيث برزت في هذه الفترة نظريتين هامتين نتيجة للتطورات التي عرفها هذا الحقل تركزت أساسا في النظرة الواقعية للأمن، والأمن من المنظور الليبرالي، انطلقت الأولى من محورية الدولة في التحليل الأمني، في حين ركزت الثانية على السلام الديمقراطي والاستراتيجيات التعاونية كهدف أساسي لتحقيق الأمن، وسنحاول من خلال هذا المبحث البحث في إسهامات كل نظرية باعتبارها رائدة في مجال الأمن.

المطلب الأول: الأمن ضمن التصور الواقعي:

تعد أعمال المؤرخ الإغريقي "ثيوسيديس" (470-400 ق.م) عن الحرب البيلونزية بين أثينا واسبرطة بمثابة مرصد تاريخي لما صار يعرف بالواقعية في صورتها الكلاسيكية في العصر الحديث، حيث انطلق هذا الأخير من أن الصراع والسعي للقوة والهيمنة والنفوذ مركوزة في النفس البشرية، وأن هذا الأمر يمكن أن يفسر سلوك الدول أيضا، فالعالم الواقعي حسبه يقوم على ما يفعله الأقوياء، ولا صلة لذلك بالأخلاق والقيم والمثل¹. ويقول في هذا الصدد أن: "إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تسندها، وفي الواقع فإن القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله، أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع رفضه". في نفس السياق نجد "سان تزو" الاستراتيجي الصيني (551-496 ق.م) الذي قدم في كتابه "فن الحرب" النصح للحاكم "مون تي"، وطريقة صيانة بقائه، واستعمال القوة لتعزيز مصالحه وكيفية إقامة الحروب لذلك، ثم بعد ذلك بقرون وفي عصر النهضة، كتب الفيلسوف الايطالي " نيكولو ميكيافيلي" Niccolo Machiavelli (1469-1527) حول القوة وصيانة الدول لوجودها وذلك في معرض استشارته للأمير الذي كان يعيش وضعا مماثلا لوضع الصين القديمة، حيث وفي كتابه "الأمير" نصح ميكيافيلي حاكم "بيدمونت" بضرورة جعل القوة والحالة الأمنية فوق كل اعتبار². لأن الأمراء في حالة بحث دائم عن الحرب والغزو العسكري برغم كل المخاطر لسبيين:

¹ يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية، بيروت: منتدى المعارف، 2013، ص 77.

² تاكاويكي مامورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية. ترجمة: عادل زقاع، موقع سياسة، متوفر على الرابط

التالي: <http://politics-ar.com/ar2/?p=3045>

الأول هو من أجل تثبيت والمحافظة على الثروة المكتسبة التي تهب الفضيلة والثاني هو من أجل حماية دولهم من السلب وأطماع الآخرين.

وفي نفس الصدد كذلك نجد تحليلات "توماس هوبز" Thomas Hobbes (1588-1679) الذي يعتبر القوة محورا لفلسفته وجوهرها تماما كما كان ميكافيلي يعتقد، حيث انتهى توماس هوبز إلى أن القوة مطلب متجدد لبني الإنسان، إذ يسعون بفضل غريزة حفظ الذات، نحو اكتساب المزيد من أقدار القوة على الدوام، فرغبة الإنسان في تحقيق الأمن والسلم وحفظ الذات لا تنفصل عن رغبته في طلب القوة والمجد لأن أي درجة من درجات الأمن تتطلب مزيدا من تحقيق القوة، وهكذا كان الإنسان متحركا دائما ومستقرا بالاعتبارات الخاصة التي تمس قضاياها في مجال الأمن والقوة، وبالتالي فإن الحروب والنزاعات بين الدول شيء لا يمكن تجنبه، باعتبار أن كل وحدة سياسية تتطلع للبقاء¹. ومن هنا نؤكد على ما يلي:

- أن الفلسفة الوضعية شكلت الخلفية المعرفية للواقعيين، فالقانون الطبيعي يوفر قواعد ثابتة، تضمن التفسير الديناميكي لسلوكيات الدول واستراتيجياتها.
- أن اهتمام الواقعيين بعنصر التاريخ كان كبيرا، بغية استخراج المتغيرات المؤثرة فيه لفهم الحاضر والمستقبل².

هذا التصور الكلاسيكي لأمن الدول بمزيد من اكتساب القوة انتقل إلى القرن العشرين من خلال أعمال وكتابات منظرين من أمثال رينهولد نيبوهر Reihold Neibuhr ونيكولاس سبيكمان Nicholas Spykman، حيث انطلق هؤلاء كذلك من قناعة محتواها أن القوة العسكرية هي أكثر وأهم ما تحتاجه الدول من أجل تحقيق أهم غاياتها المتمثلة في البقاء، ذلك أن العالم الواقعي هو مجال الصراع المستمر حيث لا وجود لأي سلطة أمرة ذات شرعية مقبولة أو مفروضة على الجميع تلزمهم بإتباع مدونة سلوك محددة، لذلك فإن اللجوء للقوة ليس مسألة اختيار بل ضرورة تفرضها مقتضيات الحياة في هذا العالم والمحافظة على الكيان ذاته³.

لكن بروز التيار الواقعي كمدرسة فكرية في مجال السياسة الدولية، يرتبط بنهاية الحرب العالمية الثانية، حين اكتسبت الواقعية قدرة تفسيرية وقوة تأثيرية كبيرة داخل الأوساط الأكاديمية بدءا بكتابات

¹ محمد وقيع الله محمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية: رؤية إسلامية، دمشق: دار الفكر، 2010، ص151.

² جيمس دورتي، وربرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، ص63.

³ يوسف محمد الصواني، المرجع السابق الذكر، ص78.

المنظر "هانس مورغانثو" Hans Morgenthau سنة 1948 في كتابه "السياسة بين الأمم: صراع السلطة والسلم"، Politics Among Nations بعد نهاية مرحلة عرفت بالدمار والخراب¹.

حيث خصص حيزا كبيرا في دراساته للعلاقات الدولية في وضع تصور متكامل لمفهوم الأمن، لاسيما مع التطور الذي عرفته المقاربات العلمية لدى الباحثين في الدراسات الأمنية، خلال القرن العشرين، بعدما كانت من اختصاص العسكريين والاستراتيجيين في مجالي الحرب والسلام. أين بدأ رفقة بعض المفكرين الواقعيين برسم نظرة فوضوية عن العلاقات الدولية تقوم على عدم وجود أي سلطة عليا تنظم الحياة الدولية، وكل دولة تسعى إلى تحسين وضعيتها، وتحسين علاقاتها وزيادة القوة، وتنتظر للدول الأخرى كتهديد².

وبذلك انطلقت الواقعية من فرضيات أساسية مفادها أن:

- الدولة هي الفاعل الأساسي، وأن الفواعل الأخرى كالتنظيمات العابرة للحدود هي مركبة من دول، ولا يبدو أنها فواعل مستقلة، فالسياسة كالمجتمع تركز على قوانين موضوعية، ولذلك من الممكن بلورة نظرية علمية بعيدا عن المعايير والقيم الأخلاقية.

- الدولة كوحدة واحدة، فليس هناك تأثير للبيئة الداخلية على الخارجية، لأن عنصر السيادة القومية هو أساس النظام الدولي، فليس هناك سلطة دولية تلو فوق سلطة الدولة، ويتميز النظام الدولي طبقا لهذا التصور بأن القوة فوق القانون.

- القضية الرئيسية للدولة هي تحقيق الأمن الوطني، فعلى الدول واجب وحيد هو الدفاع عن مصالحها القومية³.

- إن الوسيلة الوحيدة للمحافظة على نوع من الاستقرار هي المحافظة على توازن القوى، ولا يكون ذلك إلا بمزيد من تحقيق القوة.

ولهذا فقد ارتبط مفهوم الأمن الوطني عند الواقعيين "بعسكرة" الدول للحفاظ على سيادتها وضمان حدودها الإقليمية في ظل الصراع على المصالح مع منافسيها، حيث يقول "كنيث والتز" Kenneth Waltz أن: "الأمن هو الهدف الأول للدولة والذي يشجعه النظام الدولي الذي يتسم بالفوضوية، لأنه

¹ Colin Elman, "Realism", In: Paul D. Williams (Ed), Security Studies : An Introduction, London : Routledge, 2008, p17.

² عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أبريل 2005، ص 57.

³ جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005، ص 32-33.

بضمان بقائها-الدول- تبحث عن تحقيق أهداف مثل الاستقرار، المصلحة والقوة¹، لذا فمفهوم الأمن الوطني يتصل بمتغيرين أساسيين هما القوة والمصلحة.

أ. المصلحة الوطنية: أثار مفهوم المصلحة الوطنية جدلا واسعا بين الباحثين والعلماء وذلك لصعوبة إعطائه تفسيراً موحداً وشاملاً نظراً لاختلاف الدول في تحديدها لمفهوم المصلحة The international interest بسبب اختلاف العناصر التي تدخل في تعريفها فإذا كانت دول تلتخصها في الاحتفاظ بسيادتها، وضمان الاستقلال، ووحدة الرقعة الجغرافية ومنع أي تغيير في ذلك، فإن أخرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إليها كمنطق هيمني على المصلحة الأمنية وتعرفها كمصلحة كونية، وهذا ما يجعل المصلحة الوطنية معرفة بمكانة الدولة في التوزيع العالمي للقوة².

يعود بروز هذا المفهوم في أدبيات علم السياسة إلى وقت قديم، ولكن يرجع الفضل الأكبر، في إثارته من جديد إلى المدرسة الواقعية، حين بنت تحليلها الدولي على مفهوم المصلحة الوطنية كأداة لتحليل العلاقات بين الدول³، إلا أن "جيمس روزنو" James Resnau في تفسيره لواقع العلاقات الدولية يفرق بين المصلحة الوطنية كأداة تحليلية "تستخدم الوصف وشرح وتقويم المصادر وكفاءة السياسة الخارجية لدولة ما" و "استخدامها كأداة للعمل السياسي لتبرير أو استنكار أو اقتراح سياسة ما"⁴، أما "هانس مورغانتو" فيؤكد على أن الأمن هو جوهر المصلحة الوطنية، وأن المحافظة على "الوجود المادي للدولة" يعد الحد الأدنى من المصلحة الوطنية، ويشكل كذلك أحد مظاهر الأمن وبالتالي فإن الأمن هو ذاته مصلحة وطنية، فالدول مصالح تؤلف عملية دائمة ذات غاية واحدة وقد تتغير الوسائل لخدمة هذه الغاية، فنكون سلمية أو حربية، ولكن الغاية نفسها⁵، ومن هنا فإن فكرة المصلحة الوطنية توضح جانب الاستمرار في توجهات السياسات الخارجية للدول، رغم التبدل الذي قد يصيب الزعامات السياسية أو التحول الذي يحدث في نمط الإيديولوجية المسيطرة أو نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة، بمعنى أنه أياً كانت طبيعة الاختلاف في العوامل السياسية والإستراتيجية والإيديولوجية والطبيعية التي تؤثر في الأوضاع المتميزة لكل دولة، وتدفعها إلى الصراع

¹ Waltz Kenneth, *Theory of International Politics*, New York, Mac-Graw-Hill, 1979, P 127.

² امحمد برقوق، الأمن والإستراتيجية، محاضرة أقيمت على طلبة السنة أولى ماجستير، تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، أفريل 2012.

³ ملحم قربان، الواقعية السياسية، بيروت: دار النهار للنشر، 1970، ص 110.

⁴ جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، مرجع سبق ذكره، ص.

⁵ إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991، ص 24.

أو التعاون مع غيرها من الدول، فإن المصلحة الوطنية تضل دائما أبدا المقياس العام الذي يمكن بواسطته الاستدلال على العوامل التي تحدد السلوك الخارجي لأي دولة عضو في المجتمع الدولي¹.

ب. **زيادة حجم القوة:** يعتبر المتغير الأساسي لتفسير واستيعاب السلوكية الدولية، إذ يعد من المفاهيم المركزية للنظرية الواقعية، ويتجلى ذلك من خلال إسهامات أغلب المفكرين و المنظرين أمثال نيكولاس سبيكمان Nicholas Spykman وفريدريك شومان Frederick Schuman عبر مسار تطور هذه المدرسة إذ يربطون في علاقة تلازمية بين الأمن وعنصر القوة، باعتبار أن العالم الواقعي هو مجال الصراع المستمر، حيث لا وجود لسلطة عليا تلزمهم بإتباع سلوك محدد، لدى أكد "دوارد كار" في كتابه أزمت القرن العشرين (1919-1939) The Twenty Years Crises، أن الدولة والقوة ثنائي لا يمكن فصله طالما أننا بصدد السيادة والبقاء²، كما ارتبط هذا المفهوم كذلك بشكل وثيق بأفكار هانس مورغانو وإسهاماته ضمن النظرية الواقعية، من خلال تفسيره للعوامل المتحكمة بالعلاقات بين الدول إذ يقول في هذا الصدد: "أن السياسة الدولية ككل هي صراع من أجل القوة ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية، القوة دائما هي الهدف العاجل".

أما الواقعية الجديدة فحاولت بزعامة كنيث والتز معالجة وتدارك الانتقادات التي وجهت للواقعية التقليدية، وانطلقت هي الأخرى في أن الاتجاه التقليدي بزعامة هانس مورغانو قد أخفق في فهم واستيعاب الواقع الحقيقي، وبالغ في تفسيره للمصلحة الوطنية والقوة، بالإضافة إلى عدم أخذه بالنظريات والمعرفة من العلوم الاجتماعية الأخرى التي تساهم في إعطاء صورة شاملة لدراسة السياسة الدولية. لاسيما مع بروز النزعة العلمية في شتى الاختصاصات الاجتماعية، وكثرة الصيحات التي تحاول أن ترتقي بالعلاقات الدولية إلى علم يشبه العلوم الطبيعية، لدى استوحى والتز في كتابه "نظرية السياسة الدولية" من علم الاقتصاد الجزئي، "نظرية التحليل العقلاني"، كأداة للبحث عن الأسلوب الأمثل لاستخدام القوة لا أكثر لتحقيق الأهداف القومية³.

فيرى والتز بذلك أن الصراع الدولي لا يمكن إرجاعه إلى طبيعة الأفراد أو الدول فقط ولكن إلى طبيعة وشكل البيئة التي يعيشون فيها، أي أن الحرب هي نتاج البنية الدولية الفوضوية ويقصد بذلك أن الفوضى هي التي تنتج بيئة صراعية وليس الصراع هو من ينتج الفوضى. وفي ظل هذا الوضع

¹ أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007، ص 232.

² يوسف محمد الصواني، المرجع السابق الذكر، ص 78.

³ اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، أسس ومجالات العلوم السياسية، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية للنشر، 2012، ص 157.

فإنّ الدول لا تسعى إلى المزيد من الأمن إذا كان الهدف الأمني قد تحقق لها، و تسعى إلى تعظيم القوة فقط في حالة ما إذا كانت الإجراءات المتبعة للقيام بذلك لا تضع أمنها وبقائها في خطر. وبالتالي فبتركيزه على تحقيق الحد الأقصى من الأمن بدلا من تحقيق الحد الأقصى من القوة عمل والتر على تصليح المشكلة الأساسية في واقعية مورغانو الكلاسيكية¹.

وبالتالي فبالنسبة للواقعيين الجدد، يعتبر الأمن الهدف الغائي نتيجة حالة اللأمن المنبثقة عن الفوضى، لذلك فالأمن عندهم مقترن بعنصر الخوف الذي يجعل من الأمن القومي في ظل هذا الوضع هو مفهوم نسبي²، يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة على القتال، والدفاع عن وجودها ضد العدوان، أي أنها تمتلك القدرة المالية والبشرية التي تجعل شعبها يشعر بالتححرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الجماعي، مما يجسد شعورها بتحررها من احتمالية تعرض كيانها الذاتي ووحدتها السياسية والثقافية ورفاهها الاقتصادي للتهديد الخارجي، وانعدام أو غياب العوامل التي تؤدي إلى التهديد بالنسبة لدولة من الدول، سواء كانت هذه العوامل داخلية أم خارجية، واطمئنان هذه الدولة إلى تحقيق أهدافها الوطنية، هي تجسيد حالة الأمن. وهذا هو ما يميزهم عن الواقعيين الكلاسيكيين الذين يربطون القوة بالغريزة العدوانية والشريرة للطبيعة البشرية³.

لكن هذا التفسير الذي قدمه الواقعيون الجدد يركز على أن عملية إدراك الأمن من حيث ندرته أو توافره مرتبط بقدره صانع القرار على ذلك، حيث وفي خضم هذه النقاشات الفكرية داخل المدرسة الواقعية حول فكرة الأمن فان تحليلات أنصار الواقعية الجديدة أدت إلى انقسامهم إلى فريقين (الدفاعية والهجومية)، حيث شهد هذان التياران مجادلات فكرية تركزت أساسا حول:

- الطرق التي يؤثر فيها النظام على سلوك السياسة الخارجية للدول.

- مقدار أو حجم القوة التي توفر امن الدولة في نظام تسوده الفوضى والمنافسة الدولية.

بخصوص الواقعية الدفاعية "le réalisme défensif": والتي يتزعمها كل من "ستيفن والت" Setphen Walt و"جاك سنايدر" Jack Snyder و"ستيفن فان افرا" Stephen Van Evera، يجادل هؤلاء بأن احتمال وقوع الحرب كان أعلى حين كانت الدول تستطيع أن تتغلب على بعضها

¹ سيد أحمد قوجيلي، "الحوارات المنظومة وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلوم الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2010 - 2011 ص 32-ص 31.

² عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، ص 160.

³ ثامر كامل الخرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص 321.

البعض، ولكن كلما كان الدفاع أسهل، فإن الأمن يكون أوفر، وحوافز التوسع أقل، واحتمالات التعاون أعلى ويميز هؤلاء بين القوة السلبية المتوافرة للدول، والتي تنعكس في قدرتها على الحيلولة دون حدوث أي إجراء لا ترغب فيه من جانب الدول الأخرى، في حين أن القوة الإيجابية التي تعني القدرة على حث الدول الأخرى على اتخاذ إجراء مرغوب فيه، نادرة إلى حد ما. من هنا تفترض الواقعية الدفاعية أن سعي الدول للأمن أولى من سعيها نحو النفوذ، وبذلك تنتبأ أن الأمم تعمل على توسيع مصالحها عندما تتعرض للتهديد، في أوقات انعدام الأمن، وفي غياب مناخ للتهديد، لا يتوافر للدول الحافز النظامي للتوسع، فهي لا تتوسع عندما تكون قادرة لكن عندما ينبغي عليها ذلك.

حيث يعتبر في نفس السياق " كل من "روبرت جيرفيس" Robert Jervis و"جاك سنايدر" Jack Snyder أن استخدام القوة العسكرية من أجل الغزو والتوسع عبارة عن إستراتيجية أمنية يرفضها الكثير من القادة في هذا العصر الذي يمتاز بالاعتماد المتبادل المعقد، في ظل وجود مصالح مشتركة وفي إطار العولمة، لكن ذلك لا ينكر عدم إذعان الدول، ولجؤها إلى الغش فيما يتعلق بمصالحها القومية خاصة في السياسات الأمنية، لذا فإن إتباع ومواصلة الاستراتيجيات الحذرة هي التي تتضمن الأمن الأفضل¹.

يعتقد الواقعيون الدفاعيون أن الدول تريد الأمن وتحقيقه قبل تحقيق القوة، ولا يرسمون بذلك رابطة مباشرة بين مضاعفة القوة والأمن، فمضاعفة القوة أحيانا قد يؤدي حتى إلى الإضرار بأمن الدولة في حالات معينة، وينظرون إلى الدول عادة باعتبار أن توجهاتها، هي دوما للحفاظ على الوضع القائم. ومنه يجب عليها الدخول في اتفاقيات وعلاقات دبلوماسية خاصة مع القوى الكبرى مثلا حاليا الولايات المتحدة وذلك لتحقيق أمنها²، وهكذا شيئا فشيئا يعوض ميزان القوة بميزان الردع وهذا ما يؤدي إلى تقليص المأزق الأمني، لكن هذا الفعل لا يؤدي إلى إنهاء النزاعات بصفة نهائية ومطلقة بل فقط بصفة نسبية لان هناك أزمة ثقة بين الدول، خاصة بين القوة العظمى وبقية الدول مما يؤدي دائما إلى حالة من عدم الثقة خاصة مع الدول الفاشلة (failed states) وبالتالي فان الواقعية الدفاعية فضلت (الاستراتيجيات التعاونية) لتقليص أخطاء إدراكات وحسابات الدول و صناع القرار على حساب التصعيد في السباق نحو التسلح وكسب المزيد من القوة، باستعمالها مصطلح " الأمن المشترك³ commun sécurité .

¹ محمد أنور فرج، المرجع السابق الذكر، ص384.

² Charles Philippe David et Jean-Jacques Roche, *Théories de la sécurité*, Paris : Montchrestien, 2002, p93.

³ رياض حمدوش، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية من منظورات العلاقات الدولية، مداخلة أقيمت ضمن أشغال الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008

أما بخصوص الواقعية الهجومية فإنّ من أبرز المؤيدين لهذا الطرح نجد كل من "جون مارشهير" Jhon Mearcheimer و"روبرت غيبلين" Robert Geblin و"إيريك لابس" Eric Liberman. يجادل هؤلاء بأن حالة الفوضى الدولية تشجع كل الدول لتحاول تحقيق الحد الأقصى من قوتها النسبية، وذلك ببساطة لأن كل دولة لا تستطيع التنبؤ في أي وقت يجي عليها أن تُظهر القوة التي تطالب بتغيير الوضع الراهن، لذا يقترح جون مارشهير على قادة الدول أن يبحثوا عن سياسات أمنية تضعف من قدرات أعدائها، وتزيد من قوتها النسبية اتجاههم، ويعتقد بذلك أن الدول العظمى تحاول الهيمنة في منطقتها، وتحرص في الوقت عينه على أن لا تسيطر أي قوة عظمى منافسة على منطقة أخرى، والهدف الأساسي لكل قوة عظمى هو زيادة حصتها من النفوذ العالمي إلى أقصى حد، والسيطرة في النهاية على النظام الدولي. باعتبار أن لكل قوة عظمى نوع من الطاقات العسكرية العدوانية، أي أنها قادرة على إلحاق الأذى ببعضها البعض، وأفضل طريقة للاستمرار في نظام كهذا هي أن تكون قوية قدر المستطاع نسبة إلى الدول المنافسة المحتملة، وكلما كانت الدولة أقوى، تضاعلت احتمالات تعرضها لهجوم دولة أخرى.

يطرح ميرشايمر سؤالاً جوهرياً لدعم فكرته الهجومية، حيث يتساءل فيقول: هل يمكن للمؤسسات الدولية أن تخفض من عدد تكرار وكثافة الصراعات العنيفة بين الدول، أو الصراعات غير العنيفة التي يمكن أن تؤدي إلى الحرب؟.

الجواب عند ميرشايمر يؤكد في القول بأن المؤسسات قائمة على مجموع المصالح الذاتية للقوى العظمى، وأن المؤسسات الدولية تمتلك الحد الأدنى من التأثير على سلوك الدول، لاسيما القضية المهمة ألا وهي العلاقات الأمنية، لذلك يبحث عن تأثير المؤسسات الدولية على الاستقرار الذي يعرفه بأنه غياب الحروب والأزمات الكبرى، ويعتقد أن التعاون بين الدول له محدداته، لأنه وبشكل أساسي مقيد بواسطة هيمنة التنافس الأمني، إذ يقول ميرشايمر كذلك " إن الدول تتفاعل في بيئتين: بيئة السياسة الدولية وبيئة الاقتصاد الدولي، والأولى تسود على الثانية في الحالة التي تتنازع فيها الاثنتين ، والسبب واضح وصريح وهو أن النظام الدولي فوضوي في الأساس¹.

وعند الحديث عن المعضلة الأمنية والمأزق الأمني في التحليل الواقعي فقد كان "جون هيرز" John Herz أول من أوضح فكرة معضلة الأمن لأول مرة في مقال بعنوان "الدولة المثالية ومعضلة الأمن" عام 1950 حين كتب يقول: "إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات و بصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات، إلى ازدياد تعرض

¹ محمد أنور فرج، المرجع السابق الذكر، ص388.

دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا. لأن معضلة الأمن هي نتاج البيئة الفوضوية للدول بشكل يشجع على زيادة مستويات انعدام الثقة وسوء إدراك نوايا الغير مما يؤدي بدوره لإعادة إنتاج وتعزيز هذه الفوضوية¹. إذ يعتبر الخوف المحرك الأساسي للمعضلة الأمنية حسبه، فقلق الأفراد والجماعات بشأن أمنهم يدفعهم إلى اكتساب المزيد من القوة لكي يتخلصوا من تأثير قوة الآخرين، هذا الإجراء تباعا يجعلهم غير أمنين بشكل أكبر ويرغمهم على الاستعداد للأسوأ، لأنه لا شيء يببدا أمانا للوحدات المتنافسة، ومنه تستمر منافسة القوة والحلقة المفرغة للأمن وتراكم القوة². وعليه فإن الشك المتبادل يخلق معضلة متبادلة بمعنى إما الهجوم أو المخاطرة بأن تدمر، وهذا السعي لاكتساب القوة لحماية الذات -المصلحة الأمنية الوطنية- يتضمن زيادة في قوة إيذاء الأخر ومنه زيادة الشعور بالخطر الأمني بين الوحدات مما يعكس بالنتيجة انعدام الأمن المتزايد للجميع في النظام الدولي. ومنه وحسب هيزر لمعضلة الأمن طابع الحتمية، الحرية، وكذا العالمية، فليس هنالك مخرج من هذه الحلقة المفرغة، فهي حتمية نتيجة لطبيعة الحياة الاجتماعية، كما أن الرغبة في الأمن عالمية، وهذه المعضلة الأمنية في حد ذاتها أبدية باقية بقاء التنافس على القوة والأمن موجودا.

كما أشار "هيربرت بيتر فليد" Herbert Butterfield سنة 1951 إلى المعضلة الأمنية بالمعضلة الغير قابلة للتقليص في مؤلف - تاريخ العلاقات الإنسانية - مؤكدا أن سبب المعضلة هو عدم اليقين في نوايا الأخر. وبفعل عدم الفهم المتبادل يصبح هذا الوضع بين الدول مأساة حقيقية في إطار حلقة مفرغة لسوء الظن مما يرفع من مستوى انعدام الأمن المتبادل. كما أنها معضلة ناتجة عن فشل الحكومات في إدراك طبيعتها وعليه الخروج منها يتطلب الفهم المتبادل من صناعات القرار في حكوماتهم بان سلوكيات الأخر العدوانية هي نتيجة الخوف لا النوايا العدوانية.

وبعد عقد من الزمن أشار "أرلوند والفرز" في مؤلفه "النزاع والتعاون" بالفصل السادس إلى المعضلة الأمنية مشيرا إليها بمصطلح "الحلقة المفرغة"، إذ يرى أن انعدام الأمن في النظام الدولي الفوضوي يدفع بالفواعل إجبارا لتحقيق أقصى حد من القوة وفي الوقت ذاته هم مجبرون على العمل لأجل تحقيق الأمن في إطار الصراع الذي يخلق قدر اكبر من انعدام الأمن. حيث أن موضع الجدّة في تفكيره تمثل في الربط بين منطق معضلة الأمن بمسألة تعذر التمييز بين القوة اللازمة للهجوم وتلك اللازمة

¹ خالد معمري، حوار المنظورات في الدراسات الأمنية تفكيك البنى الاستمولوجية والأطر الأنطولوجية. مجلة العلوم

القانونية والادارية والسياسية، تلمسان: جامعة أويكر بلقايد، العدد: 09، 2009، ص196.

² John. J. Mearcheimer, **THE TRAJEDY OF GREAT POWER POLITICS**, NEW YORK: LONDON: W.NORTHEN AND COMPANY; 2003, PP.140.41.

للدفاع، وما عرف لاحقا بميزان الهجوم/ الدفاع، "إذ يرى أن سياسات الأمن القومي عندما تستند على تراكم القوة تصبح في حد ذاتها وسيلة لهزيمة نفسها إذا كان الهدف هو تحديد مستوى مرتفع جدا، لان قوة المقاومة(الدفاع) لا يمكن تمييزها عن قوة العدوان (الهجوم)"¹، فسعي دولة ما إلى تعزيز قوتها لضمان بقائها يمثل للدول الأخرى تهديدا لأمنها وبقائها وهنا تقع الحلقة المفرغة كدليل بالنسبة له على سعي الدول لتحصيل المزيد من الأمن بدل القوة كغاية عليا.

وعليه فهنا يكمن جوهر المأزق الأمني، فبدل أن تزيد القوة المتراكمة من تعظيم وفرة الأمن فإنها تدفع بالدول الأخرى لتنتهج منهج البحث عن المزيد من القوة ومنه خلق انعدام الأمن المتبادل. فهو وضع يذكي المنافسة الأمنية الدولية ذات الخاصية الجوهرية المتمثلة في انعدام النهاية المنظورة لها¹. فالمأزق الأمني هو إستراتيجية ديناميكية نابعة من متطلبات المساعدة الذاتية المتأصلة في النظام الدولي الفوضوي، بحيث تعتمد الفواعل بشكل كبير على قدرتها الذاتية في توليد القوة والقوة المضادة. كما يمكن أن ينبع المأزق الأمني من التطور التكنولوجي الكبير في صناعة الأسلحة النووية.

المطلب الثاني: الأمن ضمن التصور الليبرالي

المفاهيم المؤسسة لليبرالية هي مفاهيم شديدة الاختلاف لدرجة أنه يمكننا الحديث عن ليبراليات "بعضهم يفضل مصطلح التعددية"، لذا لسنا بصدد تناول بناء نظري موحد ومتماسك إزاء هذه النظرية، وإن اشتركت مرتكزاتها الفكرية، وسياقاتها التاريخية، ومنطقاتها الإيديولوجية². فالليبرالية هي من المنظورات التي تمتلك تصورا أمنيا مخالفا للواقعية. هذا الاتجاه يعتبر الأمن القومي والتحالفات نتاجا لتطبيق المنظور الواقعي. لكن الليبراليين يمتلكون تصورا بديلا يتمثل في الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي، عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول، ما يعني وجود فاعلين غير الدولة³.

ترتبط ولادة الليبرالية بنهاية عصر الإقطاع ونشوء طبقات اجتماعية جديدة من البرجوازيات والتجار بالإضافة إلى التطورات التقنية، وقد أثارت الاختراعات خلال الفترة التي نسميها بعصر النهضة، سلسلة من التغيرات التي أصابت عدداً من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية. ويجمع بين هذه السلسلة من التغيرات صفة مشتركة هي تطور مفهوم الفرد والنزعة الفردية، ما حدا

¹ Charles Philippe David et Jean-Jacques Roche, OP. CIT , pp145.

² اكزافييه غيوم ، ترجمة: قاسم المقداد، "العلاقات الدولية"، مجلة الفكر السياسي، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، العدد 12-11 مزدوج، سنة 2003. ص34.

³ تاكايوكي مامورا، ترجمة: عادل زقاع، مرجع سبق ذكره.

بهذه النظرية الانطلاق من فكر سياسي كلاسيكي وبمجموعة من الأهداف العملية والمثاليات أساسها أهمية الفرد في التحليل، والمطلوب توفير الحقوق له، وكان "إميريك كروتشييه" Emeric Crucé (1590-1648) أول من أعلن أن الممثل الأساسي للعلاقات الدولية ليس الدولة بل الأفراد. فالأفراد متساوون في ما بينهم وهم كائنات عقلانية¹. في حين أن دور الدولة هو جزئي في المجتمع الليبرالي، وهي تتصرف بشكل أساسي كحكم في النزاعات بين الأفراد وضمان توفير الشروط التي يتابعون بها الحصول على حقوقهم كاملة، فرغم وجود اختلاف بين المنظرين الليبراليين إلا أنهم أجمعوا على أهمية الفرد، وعلى دور الدولة كوجود محدود لتحقيق الاستقرار السياسي، الاجتماعي، البيئي والاقتصادي، ما يمكن الأفراد من التفاعل والكفاح للوصول بخياراتهم إلى النهاية. ورغم اختلاف الليبراليين كذلك مع الواقعيين في مبادئهم، فقد التقوا معهم في فكرة أن حالة الفوضى التي تميز عالم السياسة تساهم في زيادة اللاتقنة والارتياب فيما بين الدول، وتكون عائقاً أمام التعاون والسلام. ولكنها تفترض أنه وكما يمكن أن يكون انسجام في المصالح بين الأفراد داخل الدولة، سيكون انسجام في المصالح بين الدول. انطلق التصور الليبرالي من مجموعة مبادئ من شأنها أن تساعدنا في فهم المقاربات الأمنية لهذا المنظور هي كالاتي :

- يمكن تقليص حدة النزاعات بين الدول عن طريق إتباع منطق جديد وهو منطق التعاون والتقارب بين الدول ومحاولة إيجاد قيم مشتركة في ما بينها.
 - التعاون بين الدول يكون بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليص حدة التهديدات
 - نشر القيم الديمقراطية وتقليص الوازع العسكري لأن الديمقراطيات في اعتقادهم نادرا ما تدخل في صراعات فيما بينها وغالبا ما تكون الصراعات بينها وبين دول غير ديمقراطية.
 - نشر التجارة والقيم الليبرالية الخاصة بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأس المال فوق القومي، حيث أن هذا التداخل يحقق الأمن نتيجة تخوف كل طرف على مصالحه الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية للدول والشعوب وكل الفاعلين في النظام الدولي وبالتالي الوصول إلى العولمة².
- حيث برزت هذه المبادئ في تفسيرات ومنطلقات اتجاهات فكرية أهمها الليبرالية البنوية والليبرالية المؤسساتية.

¹ اكزافييه غيوم، ترجمة: قاسم المقداد، المرجع السابق الذكر، ص36.

² رياض حمدوش، المرجع السابق الذكر.

1- الليبرالية البنوية: واستندت إلى فكرة السلام الديمقراطي التي ظهرت في ثمانينات القرن العشرين موضحة إن انتشار الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي، وهي مصدر أساسي للسلام. وتعود فكرة السلام الديمقراطي عند البنويين إلى الأبحاث التي قام بها كل من "سمول مالفين" Small Melvin و"دافيد سينغر" David Singer وكانت في مقال نشر لهما سنة 1976 في صحيفة القدس للعلاقات الدولية¹؛ حيث خلاصا من خلاله إلى أن جنوح الدول إلى السلم لا يتحقق إلا بعد تبني ونشر الفكر الديمقراطي الذي يدعو إلى تجنب الحروب وتعزيز الثقة. هذه النتيجة جاءت بعد أن قاما بتوسيع فكرة "ايمانويل كانط" (Immanuel Kant) لعام 1796 في كتابه "مشروع السلام" الذي حاول من خلاله هو كذلك التوصل إلى أن السلام ممكن إذا توفرت بعض الشروط مثل بداية التحول في الوعي الفردي وإقامة السلام الديمقراطي ومعاهدة فيدرالية بين الدول لإنهاء الحرب، وليس تنظيمها فقط، كما قال هوغو غروتوس Hugo Grotius، وقد دعا كانط في المادة التعريفية الثالث لمشروعه بإقامة نوع من التنظيم العالمي بين الدول المتعاهدة². ويضيف لذلك أن الدول الديمقراطية أكثر ميلا للسلم من الحكومات التسلطية، مدعما مقترح كروتشيه في إقامة تنظيم عالمي، هدفه إقامة السلام بين الأمم وإنهاء إشعال الحروب، حيث عبر عن ذلك الرئيس الأمريكي الأسبق وودر ويلسون الذي كان يرى على أن انتشار الديمقراطية يعتبر مفتاحا للسلام العالمي³، وأن الجمهوريات وحدها كفيلة بذلك، بدليل أنها وحدها كانت أعضاء في الفيدراليات، ومنظمات الأمن التعاوني، كما دعم الفكرة فيما بعد "مايكل دويل" doyel Michael و"بروس روست" Russet Bruce. حيث يقول "دويل" "أن التمثيل الديمقراطي والالتزام الأيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية هي العناصر الأساسية المفسرة لاتجاه الميل للسلام الذي يميز الدول الديمقراطية، وأن اهتزاز الأمن مرتبط بغياب الصفات والقيم الديمقراطية التي من دونها يحل منطق القوة محل منطق التوفيق"⁴. ولهذا فقد ارتبط اسمه بما يسمى بـ "أطروحة السلام الديمقراطي" (La paix démocratique) وكانت من أهم ما جادت به نظرية العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، وهي تركز في جوهرها على تصورين أساسيين

1-أولا: أن الدول الديمقراطية لا تلجأ لمحاربة بعضها البعض.

¹ صليحة كباي، الدراسات الأمنية بين الإتجاهين التقليدي والحديث، مجلة العلوم القانونية والادارية والسياسية، تلمسان:جامعة أوبكر بلكايد، العدد: 09، 2009، ص209.

² مبروك غضبان، مدخل إلى العلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص335.

³ اكزافيه غيوم، العلاقات الدولية، ترجمة: قاسم المقداد، مرجع سبق ذكره، ص37.

⁴ صليحة كباي، المرجع السابق، ص11.

2- ثانيا: انتشار القيم الديمقراطية على المستوى الدولي من شأنه أن يلعب دور "المسكن" للتخفيف من حدة النزاعات المسلحة¹.

وبالتالي فإن الليبراليون البنيويون يراهنون على أن الحروب بين الديمقراطيات نادرة أو لا وجود لها، وأنه من الأكثر احتمال أن تسوي الديمقراطيات خلافاتها المتعلقة بتعارض المصالح فيما بينها دون استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها، ولأن المعايير والقيود المشتركة تعني عدم لجوءها إلى تصعيد النزاعات إلى حد التهديد باستخدام القوة ضد بعضها البعض، وتلجأ إلى الوساطة والمفاوضات لحل خلافاتها أو إلى أي شكل من أشكال الدبلوماسية السلمية.

وعليه يؤكد "بروس روست"، أن بوجود عدد كاف من الديمقراطيات بالعالم، يمكن من "إزاحة المبادئ الواقعية (الفوضى، المأزق الأمني) التي هيمنت على الممارسات منذ القرن التاسع عشر على الأقل"، وفي تأكيد الصلة الوثيقة بين الشكل الحكومي والمحصلات الدولية الخارجية، كتب "فرانسيس فوكوياما" Francis Fukuyama "لم يحدث أن حاربت دولة ديمقراطية أخرى"، إلا أن روست وإن كان مؤيدا لمسعى هذه القيم الديمقراطية فإنه لا يخفي في مقاله "ديمقراطية السلام" تخوفه من قدرتها المطلقة على تجاوز وتجنب الدول للحرب بشكل تام؛ ويضيف بأن القوة والاعتبارات الإستراتيجية تؤثر كذلك في حسابات جميع الدول بما في ذلك الديمقراطيات. وأحيانا يكون لهذه الاعتبارات القول الفصل رغم ما للقيم الديمقراطية المشتركة من دور في كبح المعضلة الأمنية وتحقيق المزيد من الأمن وإيجاد عالم أكثر سلام².

لكن في محاولة الليبرالية لإزاحة الواقعية، يرى والتز في فكرة أن السلام قد يسود بين الديمقراطيات فكرة مريحة، ولكن الوجه الآخر هو أن الديمقراطية قد تشجع على الحرب ضد دول غير ديمقراطية، وهي الفكرة المقلقة، وإذا ما صمد هذا الافتراض الأخير، فإنه لا يمكننا حتى أن نقول بان انتشار الديمقراطية، سيحدث نقصا جوهريا في عدد الحروب في العالم، كما أن هذا التصور قد وُصف بحدة كتبرير للسياسات الأمريكية الرامية لخوضها حروبا للتبشير بالدمقرطة وتحقيق الأمن العالمي³.

2- اللبرالية المؤسسية: ظهرت في ثمانينات القرن الماضي، وهي تعد امتدادا لدراسات التكامل الوظيفي، التي ازدهرت سنوات الأربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، ودراسات التكامل أو الاندماج

¹ جميلة علاق، خيرة وفي، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة، مداخلة أُلقيت ضمن أشغال الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008

² - Russet Bruce, "The Democratic Peace", *International Security*, N 19(4), 1995, p175.

³ جميلة علاق، خيرة وفي، المرجع السابق الذكر.

الجهوي التي ظهرت في الستينات، وأخيرا دراسات الاعتماد المتبادل المعقد، والدراسات المستندة إلى الظاهرة عبر القومية التي ازدهرت سنوات السبعينات خصوصا في أعمال كوهين Keohane وجوزيف ناي J Nye .

جاءت الليبرالية المؤسسية للرد على الواقعية الجديدة التي تزعمها "كنيث والتز". حيث يعتقد أصحاب هذا الطرح أن النمط الناشئ للتعاون المؤسسي بين الدول يفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها مثيل في السنوات القادمة، وأن المؤسسات الدولية تلعب دورا في المساعدة على تحقيق التعاون والاستقرار. ويرى "كوهين و"مارتن" Martin أن بإمكان المؤسسات توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات، وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق والعمل على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل¹. وبالتالي دعم هذه المؤسسات بحسبهما لإمكانية مساهمة هذا التعاون في تهدئة النزاعات، وبعبارة أخرى فهي تسهل من مسألة الربط التي عادة ما تفرز مظاهر التعاون، حيث يصبح بإمكان تغيير سلوك الدول بشكل مستقل، من خلال إقناع الدول بنبذ سلوكيات مضاعفة القوة، والقبول ببعض المحصلات، التي قد تضعف من موقع قوتها النسبية.

يسوق "تشمبيل" Jempiel مواقف تدعوية لنمط المؤسساتية، إذ يؤكد أن إقرار السلام بين الدول الأوروبية بعد الحرب كان بفعل إنشاء المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، والناو، والمجموعة الأوروبية للفحم والصلب، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وأكثر من ذلك فهو يرى أن تأثير إنشاء هذه المؤسسات في ضمان السلام كان بنفس أهمية تأثير الديمقراطية، كما يضيف أن السلام لن يكون كاملا قبل إتمام اتحاد العالم الغربي. ويبدو أن تحقيق هذا الهدف بنظر تشمبيل يقتضي إنشاء فدرالية بالمفهوم العصري، عبر إتمام الاتحاد النقدي والاقتصادي، والذهاب إلى أبعد مما حرزته منظمات مثل OECD عن طريق رسم حدود للسيادات الوطنية، وذلك بواسطة إقرار الاقتراع بالأغلبية والتشريع الديمقراطي المباشر².

فالمؤسسات ساهمت في التغلب على العداوة التقليدية بين الدول الأوروبية، ولو أن الأوروبيون تأثروا بالحسابات الضيقة للقوة لما قام أو تلاشى الاتحاد الأوروبي أو حلف الأطلسي. ومع أن المؤسسات قد لا تمنع الحروب. إلا أنها تساهم بحسب "كوهين" في تقليص النزاعات والحروب لأنها مجهود جماعي مشترك و تعاوني بالنسبة لمجموع الدول في النظام الدولي وحتى مجموعة الثمانية G8 يعتقدون أنها ستتحول شيئا فشيئا إلى مؤسسة تصنع الأمن و السلم في العالم، كما أن تقاسم قيم

¹ Keohane and Martin, The Promise of Institutionalism Theory, *International Security* 20(1), 1995, p42.

² أندري مورافسيك، الاتحادية والسلام: منظور ليبييرالي - بنيوي، ترجمة عادل زقاغ، موقع سياسة، متوفر على الرابط

التالي: <http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3040.html>

ومعايير ما بين الدول المتطورة و خاصة ذات الثقافة الليبرالية والذي هو نتاج عملية تبادل تربوي ما بين النخب داخل الدول سيخلق نخب فوق قومية عوض النخب الوطنية.

أما المأزق الأمني عند الليبراليين الجدد فيتلخص في انعدام وجود اتصال و نقص المعلومات بين الأطراف و الفاعلين مما يؤدي إلى أزمة ثقة و تخوف بين الدول و يتسبب في ظهور حالة من اللاأمن بالنسبة للدول و حتى بالنسبة للقوى الكبرى و منه فان الاتصال بين الدول عن طريق هذه المؤسسات والمنظمات شيء ضروري ومهم و مركزي لتحقيق الأمن بالنسبة للدول.

أما بالنسبة للمفكرين ناي وكوهين فقد لعبا دورا هاما في تطوير نظرية (الاعتماد المتبادل) باستحداث مصطلح جديد (الاعتماد المتبادل المركب) وذلك أن الأمن يتحقق بالنسبة للدول أو في النظام الدولي نتيجة تعقد العلاقات التجارية والاقتصادية وترابطها الشديد بين الدول، مما يجعل حالة الانسحاب والتراجع غير ممكنة وإلا ستؤدي إلى الخسارة وكذلك يخلق نوع من العمل المشترك ضد أية قوة متمردة على دولة أخرى لها علاقة مصلحيه مع باقي الدول الأخرى مما يردع الدول التي تنجح للحرب عوض العمل الدبلوماسي. ويحث ناي الدول إلى اللجوء في تعاملاتها وخاصة القوة الكبرى (الولايات المتحدة) إلى التقليل من استعمال القوة و تعويضها باستعمال القوة اللينة soft Power أي المجال الثقافي والاقتصادي للانتشار في النظام الدولي حيث أنها تحقق السلم والأمن وهي أقل تكلفة من استعمال القوة الصلبة Hard power أي القوة العسكرية¹.

¹ رياض حمدوش، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: الأمن من المنظور التوسعي

برزت هذه المقاربات في سياق دولي بدأ يشهد تغيرا في طبيعة المحددات والفواعل على مستوى النظام الدولي، انطلاقا من منتصف ثمانينيات القرن العشرين وهي نفس الفترة التي استدعت إعادة النظر في مفهوم الأمن نتيجة للتغيرات التي طرأت على البيئة الدولية، وما صاحبها من اتساع في نوع المخاطر والتهديدات، بحيث لم تعد المقاربات التقليدية كفيلا باستيعاب وتفسير مظاهر المستجدات الجديدة ولم يعد الصمود يحيط بمسألة المرجعية الدولالية كمحور لجميع التفاعلات في الظاهرة الأمنية، الأمر الذي دفع بهذه المقاربات ما بعد الوضعية الجديدة إلى ضرورة تكييف البحث في مجال الدراسات الأمنية وتوسيعها بما يستجيب وواقع هذه التحولات لاسيما بعد انتقال الانشغال والاهتمام إلى الوضع الذي كان يعيشه الأفراد والجماعات داخل عديد الدول، فمثلت بذلك هذه التوجهات الفكرية والنظرية أحد أكبر الإسهامات في هذا المجال.

المطلب الأول: مدرسة كوبنهاغن

كان معهد كوبنهاغن للسلام مند إنشائه عام 1985، منبرا نظريا رائدا في دراسة شؤون الأمن والسلام وفق خلفية فكرية نقدية، من أهم رواده نجد كل من باري بوزان Barry Buzan ، وأولي وايفر Ole Waever ، وياب دي وايلد Jaap de Wilde، حيث غطت أعمالهم طيفا واسعا من القضايا الأمنية، لكن الدور الأهم والأكثر تأثيرا جاء عقب انضمام بوري بوزان إلى المعهد سنة 1988 كمدير أحد المشروعات البحثية للمعهد، وهو "السمات غير العسكرية للأمن الأوروبي"، تلاه بعد ذلك التحاق أولى وايفر بالمدرسة والتحاقه بباري بوزان في تأليف سلسلة من البحوث النظرية، من خلال هذه اللقاءات، طور هؤلاء المنظرون برنامجا بحثيا في الدراسات الأمنية بديلا للمفاهيم والأطر الفكرية السائدة في الدراسات الإستراتيجية التي هيمنت على طريقة مفهمة الأمن. وقدم هؤلاء نظريتين لمفهمة وإعادة مفهمة الأمن، والظواهر المتصلة بها. الأولى كانت نتاجا جماعيا للمشروع المطور داخل المعهد، تحت إشراف بوزان، وهو ما يعرف بـ "الأمن المجتمعي"، فيما كانت الثانية متمثلة في الفكرة التي قدمها أولى وايفر حول الفعل التواصلي للأمن أو ما يعرف بنظرية الأمننة.

الأمن المجتمعي: كرد فعل على الأجندة البحثية الصاعدة للمدرسة، تزايدت الأصوات المنادية بضرورة تجاوز الأشكال المادية للتهديدات، وفك الارتباط التقليدي والتعسفي، بين مفهوم الأمن والدولة، وضرورة اعتبار الأشكال الأخرى من الفواعل الأمنية غير الدولة¹. لاسيما وأن السياق التاريخي

¹ سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، سلسلة دراسات إستراتيجية: مركز

الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد: 169، ص 26.

لظهور المقاربة، ارتبط زمنيا باندلاع موجات العنف والإبادة الجماعية بين الجماعات الاثنية والعرقية في كل من الجمهوريات السابقة السوفيتية ووسط إفريقيا، بالإضافة إلى تزايد وتيرة الهجرة إلى أوروبا، وتساعد حدة المشكلات الاجتماعية الناتجة عنها، وقد كشفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بحسب "بولدوين"، أن حقل الدراسات الأمنية كان يبدو مجهزا بشكل سيئ لا يسمح له بالتعامل مع عالم ما بعد الحرب الباردة، وذلك بخروجها من هذه الفترة بمفهوم ضيق للأمن الوطني واتجاهها لتغليب الأمن في شقه العسكري على الأهداف الأخرى للسياسة العامة. والتي يمكن أن يرد ضمنها صيانة الاستقرار المجتمعي، فعندما تحس مجموعة ما بالأمن إزاء السلطة الإقليمية، أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم، فإن ذلك يؤدي إلى ما يسميه Barry Buzan بالمأزق المجتمعي. الذي يعتبره مولر Muller ناتج عن "غياب الأمن المجتمعي، والذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصياتها، في سياق من الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة. ويتحدد أكثر فإنه يتعلق بإحساس هذه المجموعة المعنية بأن هناك مساسا بمكونات هويتها كاللغة، والثقافة، والدين، والهوية والعادات، أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة".

كل ذلك أدى بعلماء مدرسة كوبنهاجن إلى الإقرار بأن الأمن ليس مفهوما ثابتا، بل إنه بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي، وبهذا الشكل يمكن توسيعه ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على المفهوم الدولاتي الضيق للأمن، في وقت يمكن للدولة أن تكون سببا لانعدامه ووضع المجتمع كموضوع مرجعي للأمن في مواجهة الدولة التي أصبحت المصدر الأساسي للتهديد¹.
نظرية الأمننة: يهدف هذا المفهوم كاختراع غير مسبوق لهذه المدرسة بالأساس إلى تجاوز الصعوبات التي تواجه تقديم تعريف للأمن يمكن أن يحظى بالإجماع، حيث ظهرت النظرية لأول مرة في أعمال أولي وايفر (مؤسس النظرية) المبكرة عندما تطرق فيها إلى تأثير بنية الخطاب على تشكيل الفعل الأمني، والتي قام بتطويرها لاحقا كبرنامج بحثي في الدراسات الأمنية بالاشتراك مع مجموعة من الباحثين العاملين بالمعهد مثل: (بيار لوميتير، وإيليزابيتا ترومر، ودي وايلد)، وآخرين غيرهم. يقصد مبتكرو هذه النظرية بالأمننة على أنها "ذلك البناء اللغوي البرغماتي الممارس من طرف نخبة ما والقائم على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية ما بهدف شرعنة اللجوء لترتيبات استثنائية الغاية منها تأمين الكيان المرجعية محل التهديد من المخاطر المحدقة به"².

¹ تاكايوكي مامورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية. ترجمة: عادل زقاع، مرجع سبق ذكره.

² حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. بانتة: جامعة الحاج لخضر، 2010-2011، ص38.

وبناء على هذا التعريف، فإن تحديد المشكلة الأمنية يتم من طرف الدولة و بشكل محدد من طرف النخب أو أصحاب السلطة، حيث سيجد هؤلاء أن من مصلحتهم-عبر توسيع نطاق القضايا التي يمكن أن تعتبر موضوعا للتهديد- إضفاء الطابع الأمني على بعض المشكلات دون الأخرى، والتي تترك على أنها تهديدات أو مشكلات أمنية تتطلب معالجة استثنائية، إذ يقول وايفر في هذا السياق: "عندما يحدث التوسيع على طول هذا المحور، من المحتمل الاحتفاظ بنوعية معينة تتميز بها المشكلات الأمنية: الاضطرارية، أو الإستعجالية، ومن ثم تكريس سلطة الدولة في المطالبة بشرعية استخدام الوسائل الاستثنائية".

بالرغم من الدور الذي تؤديه السلطة في تعريف المشكلة الأمنية ومن ثم حدوث الأمنة، فإن هذه الأمنة لا تتم إلا بتدخل المجتمع، هذا الدور المحوري الذي يعطيه وايفر للمجتمع نابع من اعتبارين: أولاً: تبنيه الأمن المجتمعي كإطار بديل للأمن القومي (مرجعية المجتمع بدلا من الدولة). ثانياً: تبنيه مفهوما لغويا للأمن يقوم على البناء الخطابي للفعل (حسب مقارنة ما بعد بنوية).

يقول وايفر في تعريفه للمفهوم، ما هو الأمن؟. بمساعدة نظرية اللغة، فإننا يمكن اعتبار الأمن فعلا خطابيا، وحسب هذا الاستعمال، الأمن ليس إشارة تحليل إلى شيء ملموس، الكلام في حد ذاته هو الفعل. وعليه الأمن هو القدرة على إضفاء الطابع الأمني على قضية لم تكن تعتبر أمنية قبل التكلم عليها، وهو النتائج السياسية للقوة التعبيرية للفواعل الأمنية، وهكذا يصبح الهدف الأساسي للأمننة هو تشريع استعمال الإجراءات الاستثنائية، فبمجرد ذكر ما هو الموضوع المرجع المعرض للتهديد، فإن ادعاءات تأمينه تعطي السلطة الحق في استعمال الإجراءات الاستثنائية لتأمين بقائه. إن القضية إذن تنتقل من مجال السياسة العادية إلى عالم سياسة الطوارئ، حيث يمكن أن تبرر تجاوز تعليمات ولوائح الوضع العادي (الديمقراطي) في صنع السياسة¹. وإذا كان هذا الطرح يعطي مبررا لأمننة قضية ما، فإن البناء الخطابي لأي فعل أمن يحتاج بشكل عام إلى لبنات أساسية تمكن من إضفاء الطابع الأمني على أي مسألة مدركة:

- توضيح كيف يمس هذا التهديد ببقاء نوع الموضوع المرجع.
- استراتيجية التعامل عن طريق تحديد نوعية التدابير الإستعجالية لمواجهة الفعل محل التهديد.
- مدى نجاح الخطاب في الحصول على رضا المواطنين إزاء ما يرافق الأمننة من خرق لقواعد الرقابة والشفافية.

¹ سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

- الذي يبرر ويضفي المشروعية للتهرب من الإجراءات الديمقراطية الطبيعية.¹ وهكذا تسعى الفواعل من خلال فعل الأمن لرفع قضية من عالم السياسة الدنيا (تحددها القواعد الديمقراطية وإجراءات صنع القرار) إلى عالم السياسة العليا (تتميز بالاضطرارية، والأولوية الملحة عبر قضايا الموت أو الحياة).

المطلب الثاني: الأمن ضمن التصور النقدي

1- الأسس والمنطلقات النظرية والفكرية: إن معرفة السياق التاريخي لظهور هذه النظرية أمر على غاية قصوى من الأهمية كونه يساعدنا على قدر كبير في فهم التوجهات العامة لهذه النظرية والمواقف التي تتبناها منهجيا وعمليا. ظهرت النظرية النقدية في انتجات بعض المدارس الفكرية واسهامات عديد المفكرين كاتجاه فكري في مجالات الفلسفة، وعلم الاجتماع، والانتروبولوجيا، الا أن اسمها ارتبط بمدرسة فرانكفورت للبحث الاجتماعي 1923، التي تتبنى في أبحاث مفكرها نظرة نقدية للمجتمع تركز على الجانب الاجتماعي العملي في السلوك وتسعى جاهدة للبحث عن الطاقات الكامنة في الحرية والعدالة والسعادة حين تمارس تحت ظروف وشروط تاريخية محددة وتهدف إلى بناء نظام اجتماعي أفضل يحقق تلك الطاقات والظروف.

تطورت الدراسات النقدية من مجموعة من الأطر الفلسفية، كان على رأسها الفلسفة الماركسية ، التي مثلت مرحلة فارقة في تشكل اسهامها النقدي، حيث تفترض وجود علاقة جدلية صراعية بين الأطراف الأضعف اجتماعيا والطبقة الأرستقراطية، بالتركيز على دور عاملي الثقافة والإيديولوجيا في تحديد أشكال العلاقة الاجتماعية وأنماط الصراع بين هذه القوى، وحسب النقيدين فإن الظاهرة الاجتماعية تفهم في سياقها التاريخي ، وبالتالي فإنه يمكن ملاحظة تأثير واضح للماركسية على النظرية النقدية ، رغم أن الفكر الماركسي يتميز أكثر بفكرة المادية التاريخية من أي مفاهيم أخرى².

كمنظرة اجتماعية معيارية حاولت النقدية- من خلال أعمال مدرسة فرانكفورت- فهم وتشخيص أسباب الأوضاع السيئة في الواقع الاجتماعي القائم، بإحاطة مواضيع جديدة في الحياة الاجتماعية لم تتناولها الدراسات الماركسية التي ركزت على الطبقة كمتغير أساس في تشكل تفاعلات الهيمنة والسيطرة فأقحمت النقدية قضايا، كأثر السلطة على اللاوعي الجماعي، وأنماط الهيمنة السياسية في الظواهر الاجتماعية، التي لا تبدو فيها هذه الهيمنة جليا أو تلك التي يعتقد أن الهيمنة غائبة فيها

¹ حسام حمزة، المرجع السابق، ص 39.

² الحيدري إبراهيم، مدرسة فرانكفورت من نقد الفكر إلى نقد المجتمع، متوفر على: www.ahewar.org

تماما، مثل وسائل الإعلام التي عززت هيمنة السلطة بنشر أشكال ثقافية عميقة تغيب العقل النقدي في المجتمع¹.

النظرية النقدية في مجال العلاقات الدولية:

تبدأ النظرية النقدية باعتقاد راسخ أن العمليات المعرفية ذاتها تتأثر بالمصالح السياسية، وأن نظريات العلاقات الدولية ليست استثناء مما سبق، فهي تصاغ من خلال التأثيرات الاجتماعية والثقافية والايديولوجية، وبالتالي فإن مهام النظرية النقدية هو الكشف عن أثر هذه المحددات، فأولى بوادر ظهور النظرية النقدية كمقاربة جديدة لدراسة العلاقات الدولية بدأت معالمها منذ 1976 عندما كتب روبرت كوكس " Robert Cox مؤلفه الشهير "في التفكير حول مستقبل النظام العالمي" The Thinking about The futur of the world order ، الذي أظهر من خلاله غياب الخاصية النقدية لإسهامات النظريات الوضعية في العلاقات الدولية ، وفي 1981 مع إصدار " القوى الاجتماعية، الدولة، النظام العالمي، ما وراء العلاقات الدولية " Social Forces , State , World Order. Beyond Internatoinal Rolation أعاد كوكس طرح السؤال بدقة أكثر فقال " النظرية هي دوما لشخص ما ومن أجل هدف معين"، حينها اعتبرت الانطلاقة للنظرية النقدية، وفي 1987 أصدر كوكس كتاب "النظام العالمي والقوة" World Order and Power الذي صنف كأول مرجع لهذه المقاربة الجديدة، و الحقيقة أن البداية في هذا التحليل كانت بفضل إسهامات أساتذة جامعة يورك الكندية مثل كوكس وجامعة ييل البريطانية و أمستردام الهولندية، ثم توسعت مع بداية التسعينات مع بروز أقطاب جديدة للبحث في اليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية².

ينحدر أغلب مؤسسي هذا الاتجاه الفكري من أصول غير أمريكية، ما يعني أن ثمة محاولة لدى أنصار هذا الاتجاه للحد من أزمة التنظير للعلاقات الدولية، كون أن هذا الأخير كان حكرا على منظرين أنجلو-سكسونيين بما يعبر عن بيئتهم دون سواها، وهنا مكمن الأزمة في بناء نظرية غريبة وفق أفق عالمي.

وينطلق النقاد من فرضية أساسية بصدد الاقتراب للنظام الدولي القائم، وهو أن النظريات التقليدية في العلاقات الدولية أو نظريات حل المشكلة " Problem – Solving Theory " بتعبير

¹ حسن مصدق، يورغن هابرماس، ومدرسة فرانكفورت: النظرية النقدية التواصلية. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005.

² جون بيلس وستيف سميت، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص380.

كوكس، وخاصة النيو واقعية والنيو لبرالية ليست نظريات غير متخصصة أو غير فعالة ، لكنها تقلص أونطولوجيتها في التحليل في الزمان (تجاهل التفاعلات الاجتماعية- تاريخية، وسائل الإنتاج) والمكان (اعتبارها الدولة فاعل وحيد و/ أو أساسي). وبهذا الصدد يقدم النقاد حجة واقعية على درجة معتبرة من القوة والإقناع؛ عندما عجزت النظريات السابقة عن التنبؤ بأحد أهم التغيرات في النظام العالمي في القرن العشرين وهو انهيار المعسكر الشرقي، وذلك لأن الأنطولوجية **Néo-Néo** تجاهلت دراسة العلاقات [داخل - دولتيه] من جهة، ومن جهة أخرى كانت غير قادرة على أن تضع في الحسابات التغيرات الاجتماعية للقوى الاجتماعية التي سبقت انهيار الاتحاد السوفيتي.¹

مفهوماتيا، ترفض النظرية النقدية علنية مفاهيم، الفوضى الأبدية للنظام الدولي، مفهوم التوازن في نظام الثنائية القطبية، مفهوم المصلحة الوطنية، ومفهوم المأزق الأمني... الخ. معتبرة اياها مجرد مجموعة من المفاهيم الافتراضية والأطروحات الفكرية بشأن الطبيعة السياسية للفاعلين وعلاقتهم بالسيادة فقط.²

قدمت النظرية النقدية تحليلا نقديا للفلسفة الوضعية، واعتبرتها فلسفة علم قاصرة ومضللة، وعاجزة عن فهم الحياة الاجتماعية، وأنها فلسفة متواطئة مع السلطات التي تمارس قهرا للانسان، وعنصر مساعد لخلق اشكال جديدة من التسلط واكتساب القوة، عكس الواقعية التقليدية التي تأخذ بها كخلفية فكرية.³

ويشرح روبرت كوكس وستيفن جيل أنه ليس من الكافي تقديم الوقائع والمعايير (الواقعية ، السياسية، الفوضى) كنتيجة للبناءات الاجتماعية (الواقعية الجديدة)، فما يحدد الحقل السياسي فعلا هو الأخذ في عين الاعتبار أن هذه الوقائع الاجتماعية والمعايير هي نتيجة لعملية تاريخية في إطار ديناميكية أساسية هي مسار الصراع بين القوى الاجتماعية المهيمنة على النظام العالمي والقوى الاجتماعية الأخرى. وهكذا فإن القوى الاجتماعية المهيمنة على النظام العالمي ليست نتيجة لبناءات اجتماعية بل نتيجة لصراعات بين القوى الاجتماعية في فترات سابقة ومن خلال ما سبق يبدو بشكل واضح أن النظرية النقدية تتحدى الأنطولوجيا الواقعية بكون الدولة فاعل وحيد ، وحدوي وعقلاني.

نحو مراجعة مضموم الأمن: إعادة مفهومة الأمن: تشمل عملية إعادة مفهومة الأمن التي نادى بها أنصار النقدية الأمنية، فكرة توسيع المضمون النظري للأمن بشكل تتسع دائرته لتشمل مواضيع أخرى

¹ -Frédirick Guillaume Duffour ,Aperçu Du Contributions Des Néogramsciens et Des Théories Critiques Au Tournant RéFlexif Des Théories De La Sécurité. [www. Conflits. Org/ Document 1531 . Html](http://www.Conflits.Org/Document/1531.Html)

² عبد الناصر جندلي، مرجع سبق ذكره، ص 316.

³ أنور فرج، مرجع سبق ذكره، ص 454.

غير تلك الشائعة في الدراسات الأمنية التقليدية والمرتبطة بتحسين الدولة لأدواتها العسكرية من أجل توفير الغاية الأمنية، وبذلك يطرح النقاد مفردة "الأمن العميق" التي تعكس الخاصية المميزة للمسارات الجديدة في الدراسات النقدية للأمن والتي تهدف إلى الغوص في جوهر ظواهر السياسة العالمية، بهدف إعادة توجيه مسار البحث ليشمل جميع العناصر والمتغيرات التي تدرج في سياق توسيع مفهوم الأمن، كانعكاس نظر واسع لحقيقة وطبيعة الوضع المرتبط أساساً بتغير أجندة السياسة الدولية بما يشمل التركيز على تحليل الأحداث داخل الدولة وعبر الوطنية.

الموضوع المرجعي للتحليل: الفرد، جوهر الطرح النقدي: إن الخلل المنهجي في التحليل الواقعي الأمني المتسم بنزعة أولوية دور الدولة كأداة تحليل أساسية وتمجيد وجودها كفاعل حصري، جعل النظرية النقدية تعيد طرح السؤال من الأمن لماذا؟ إلى: الأمن لمن؟ أي من يجب تأمينه، من هنا تعتقد أنه لا يجب الخلط بين الأدوات والأهداف وبين الوسائل والغايات وتعتقد أن الدولة تهتم أكثر بقضايا الأمن الخارجي، لذا فهي الوسيلة أما الفرد فهو الهدف والغاية، فيصبح الأمن كنجدة للبشر في حالة الانكشاف أمام أنظمة القهر والاضطهاد، وحسب هذا التصور الراديكالي فإن الدولة- الأمة تجاوزها الزمن، بل أصبحت تشكل خطراً. ويعتقد كل من كيث كروز K Krause و مايكل وليامز M Williams أن أمن الأفراد يمكن دراسته على ثلاثة مستويات مختلفة هي: كأشخاص، كمواطنين، وكأعضاء في المجتمع والإنسانية (كجماعة شاملة).

ففي ما يخص المستوى الأول كأشخاص، فالدولة لا تستطيع لا احترام الحقوق الأساسية لهم ولا ضمان مصادر حاجاتهم الغذائية. أما فيما يخص المستوى الثاني: أمن المواطنين، فإن الدولة ومؤسساتها يمكن أن تشكل تهديد أساسي لأمن الأفراد، المستوى الثالث: أمن الأفراد باعتبارهم أعضاء في الجماعة الإنسانية، فالدولة غير قادرة على حمايتهم في مواجهة القوى الشاملة كالتدهور البيئي والاقتصادي، إذ لم تشكل هي ذاتها تهديداً للبيئة بواسطة أسلحتها الملوثة بيولوجية كانت أو نووية¹. **الانعتاق: التحرر في صلب الأمن:** يعود إدراج هذا المصطلح في الدراسات النقدية إلى هوركايمر والذي يعني به "حالة اجتماعية دون استغلال أو استعباد أين يتواجد فيه رعية أوسع من الفرد، أي الإنسانية الواعية بنفسها أو بذاتها"، وبذلك يصبح التهديد معرفاً في كل ما قد يعيق الفرد، مما يجعل الأمن مرتبطاً بغياب التهديدات والتحرير من الاكراهات المادية والإنسانية التي تمنع الأفراد من القيام باختياراتهم، فالهروب قد تكون مهددة للأمن الإنساني، لكن الفقر والعنف السياسي والكوارث الطبيعية والأمراض هي كذلك تهديدات ومعوقات لتحرير الفرد، وبالتالي تهديدات للأمن في مختلف مستوياته،

¹ سليم قسوم، مرجع سابق، ص ص. 151. 153.

فالأمن حسب هذه الرؤية لم يعد يعكس مصلحة أو بقاء دولة أو جماعة معينة، وإنما حاجة الأفراد الوجودية للتأمين من التهديدات والمخاطر التي تتجاوز المصلحة أو البقاء القوميتين، وعليه يكون الانعتاق شرطا وجوبيا في إعادة تعريف الأمن أو صياغة أي سياسة أمنية، فكما يقول "بوث" "الظروف تتغير، مواضيع الانعتاق أيضا تتغير".

يقدم بوث تعريفا لمفهوم الانعتاق الذي يعنيه، في كتابه "نظرية الأمن العالمي" على أنه "كخطاب للسياسة، يسعى الانعتاق إلى حماية الناس من الظلم والقيود التي تحد من تنفيذهم لما اختاروه بحرية التوافق مع حرية الآخرين، إنه يمنحنا إطارا ثلاثيا للسياسة كمرسى للفلسفة للمعرفة، نظرية لتطور المجتمع، وممارسة لمقاومة الظلم. فالانعتاق هو فلسفة ونظرية"¹.

من خلال ذلك يبدو أن بوث يعطي تعريفا قيما للانعتاق ويضعه في جوهر الفكر الفلسفي من خلال ربطه بمتغيرات ترتبط بصميم الرغبة الانسانية في التخلص من القيود والانطلاق نحو الأمام بما يحقق استقرار الطموح الانساني، وفي هذا السياق يرى واين جونز أن دراسات الأمن النقدية هي عبارة عن "محاولة لتطوير فهم موجه عبر الانعتاق، من أجل تنظير وممارسة الأمن"، ومن ثمة فإن هذه الدراسات هي البداية لإعادة التفكير في الأمن من الأسفل إلى الأعلى، من أجل الترويج "لانسانية أكثر انسانية".

كما يعطي كين بوث تفسيراً تلازمياً راديكالياً لمتغيري الأمن والانعتاق حين يقول: "إنّ الأمن في جوهره يعني غياب أي نوع من التهديدات. أما الإنعتاق فيعني تحرير الأشخاص (سواء كانوا أفراد أو جماعات) من القيود المادية والبشرية التي تقيد حريتهم وتمنعهم من تحقيق اختياراتهم. فالحرب أو التهديد بالجوع إلى الحرب، الفقر، تدني مستوى التعليم والاضطهاد السياسي هي إحدى هذه القيود. إنّ الأمن والتحرر وجهان لعملة واحدة، فالقدرة على التحرر، هي التي تحقق الأمن الحقيقي"².

وعليه فإن مفهوم الأمن والانعتاق مترابطين بشكل جدلي إذ يعني الأمن غياب تهديد الألم والخوف...، وبذلك يكون عنصراً أساسياً للكفاح من أجل التحرر وهو يشتمل كلا من الأدوات والأهداف. فتحقيق الأمن وتعزيزه يمكن أن يكون مهمة تحررية في حد ذاتها في البيئة المميزة بعدم الأمن الدائم، في الوقت نفسه يعتبرون التحرر عملية بدلا من أنه نقطة نهاية للسلوك الانساني، ومن ثمة يصلون الى نتيجة مفادها أنه لا بد من توسع مفهومة الأمن لتشمل كل التهديدات للوجود الانساني.

¹ - Ken Booth. **Theory of world Security**. Cambridge University Press. 2007. p 110.

² - Pinar Bilgin, " **Critical Theory**", In. Paul D. Williams (Ed), **Security Studies : An Introduction**, London : Routledge, 2008, p100.

المطلب الثالث: الأمن الانساني

ارتبط بروز مفهوم الأمن الإنساني بالتقرير الثاني حول التنمية الإنسانية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD/UNDP) سنة 1994 و الذي حرره كل من الباكستاني "محبوب الحق" والهندي "أمارتيا سان" الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد 1998 ، حيث يعرف الأمن ضمن هذا التقرير كمنظور جديد للتنمية. " الأمن متمحور حول الإنسان وحاجاته و كذلك حماية الإنسان من المخاطر المستعصية chronic threats مثل المجاعة و المرض و القهر السياسي و " احتمالات الإنقطاع المفاجئ والضرر لحاجات الإنسان اليومية..."¹

يلخص لنا هذا التعريف بدلالاته ما ورد في هذا التقرير الذي حدد أهم مرتكزات الأمن الإنساني:

- 1 - عالمية الأمن الإنساني شامل عالمي؛ فهو حق للإنسان في كل مكان.
 - 2- الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة، وهي أسهل من التدخل اللاحق.
 - 3- الأمن الإنساني محوره الإنسان، ويتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان.²
 - 4- مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها، وهي تتلخص في مكونين أساسيين: الأول: هو الحرية من الحاجة، والثاني: هو الحرية من الخوف.
- ففي البلدان المتقدمة يشغلهم التحرر من الخوف، إذ يشعرون أن ما يهدد أمنهم هو خطر الجريمة وحرب المخدرات وانتشار نقص المناعة المكتسبة وخطر الإرهاب، أما البلدان الفقيرة فيحتاج الناس إلى التحرر من الحاجة، والمتمثلة في الجوع والمرض وعدم وجود مأوى. وبحسب ما ورد ضمن هذه النقاط، فإن الأمن الإنساني يتجسد في صون كرامة الإنسان وتلبية احتياجاته المادية والوجدانية، ضمن إطار التنمية بمفهومها الشامل، الذي تتداخل فيه الأبعاد الإنسانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالتالي فإن تحقيقه يبدأ من توفير الحاجيات الأساسية لكل للأفراد، وأينما كانوا دونما تمييز كشرط أساسي لا يتحقق الأمن بدونه.³

¹ امحمد برفوق، الأمن الانساني ومفارقات العولمة، موقع سياسة، متوفر على الرابط:

<http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3059.html>

² خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2009، ص43.

³ سعيد، محمود شاكر، خالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، الرياض: جامعة نايف للعلوم الامنية، 2010، ص12.

إن تأسيس مفهوم الأمن الإنساني في قلب الدراسات الأمنية كأخر ما توصلت إليه أبحاث المفكرين يؤسس لمعرفة الأشياء الضرورية في حياة الإنسان، فهو مفهوم جيد للربط بين أمن الإنسان والنمو الإنساني حيث الأول يرتبط ويفهم في حالة الاستعجال، ولهذا أنشئت خصيصاً "لجنة الأمن الإنساني" في يناير 2001 بمناسبة الألفية الجديدة أين كلف الأمين العام السابق "كوفي عنان" اللجنة بالبحث عن العلاقة بين حالة اللأمن والنزاعات والعنف من جهة والعلاقة بين الأمن والنمو من جهة أخرى حيث درجت بذلك إلى وضع إطار ممارساتي لدراسة موضوعات الأمن الإنساني وقد استعانت اللجنة بعبارتين هما "الحاجيات الأساسية" و "تهديدات أكثر أذى وانتشاراً".¹

بالعودة لبروز مفهوم الأمن الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة، يتبين لنا تطور هذا المفهوم وفقاً لمسارين:

المسار الأول: يتمثل في بروز هذا المفهوم على المستوى الأكاديمي بعد مناقشته من قبل بعض الدراسات الأكاديمية، في محاولة منها لنقد وتعميق المفهوم التقليدي للأمن ونقل مرجعيته من الدولة كأساس للتحويل إلى الفرد، وهو التحول الذي تزامن مع موجة التحولات الدولية الجديدة التي كشفت عن خطورة وعمق مصادر تهديد أمن الأفراد في عصر العولمة، إلى جانب مناقشة العلاقة بين مفهوم الأمن الإنساني، ومفاهيم أخرى كالتدخل الإنساني، حقوق الإنسان، التنمية البشرية، والحكم الرشيد، فضلاً عن كيف يمكن لمفهوم الأمن الإنساني أن يكون مرشداً لصناع القرار عند صياغة السياسات الأمنية، وذلك من خلال التركيز على الأبعاد الإنسانية للقرارات السياسية والاقتصادية والأمنية.

المسار الثاني: ويتمثل في المسار الواقعي أو التطبيقي للمفهوم، من خلال تبني بعض الوحدات الدولية (دول، منظمات إقليمية ودولية) لمفهوم الأمن الإنساني كأساس لسياساتها الداخلية والخارجية، وفي هذا الإطار، تعد اليابان وكندا والنرويج من أهم الدول التي اتخذت وطرحت مفهوم الأمن الإنساني كأداة حاسمة من أدوات سياساتها الخارجية، بالإضافة إلى كل من منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن المبادرة الإفريقية للأمن الإنساني.²

حضي مفهوم الأمن الإنساني باهتمام كبير سواء على مستوى الأمم المتحدة بلجنتها للأمن الإنساني Human Security Commission أو عالمياً عن طريق شبكة الأمن الإنساني Human Security Network التي تحتوي على 13 دولة بقيادة كندا - النرويج واليابان، أما على المستوى الأكاديمي فقد برز الاشتغال الكبير لمختلف المراكز البحثية المتخصصة في دراسات هذا المفهوم

1 Rita Floyd, "Human Security and the Copenhagen School's Securitization Approach: Conceptualizing Human Security as a Securitizing Move, *human security journal*, Vol 5, Winter 2007, p39.

2 خديجة عرفة محمد أمين، مرجع سابق الذكر، ص 04-05.

فضلا على دخوله إلى دائرة الحوارات النظرية النقدية¹. أين طرح جدلا واهتماما بحثيا واسعا حول طبيعة ومكونات هذا المفهوم، وتوسيعه إلى ما وراء القضايا العسكرية، لأن التهديدات أصبحت مصادرها غير معلومة، وباتت تهدد بشكل كبير الإنسان. وهي أسباب ساهمت في بلورة مفهوم الأمن الإنساني، انطلاقا من الإفرازات الجديدة آنذاك والتي تزامنت مع التحولات التي حملتها نهاية الحرب الباردة، نشير إلى ذلك في المحاور التالية:

التحول في طبيعة الفواعل الدولية: حيث لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد المؤثر في العلاقات الدولية، وبرزت فواعل أخرى كالمنظمات الحكومية وغير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان، وحتى فواعل عبر وطنية كجماعات الإرهاب الدولي، بحيث أصبحت تقوم بدور مهم ومؤثر في العلاقات الدولية². وهو السياق الذي جعل هذا المفهوم يبرز بشكل كبير بسبب تراجع الأدوار التقليدية للدولة، إضافة إلى تراجع مبدأ السيادة واندثار ثلاثية واستفاليا المحكومة بـ(مبدأ السيادة، مبدأ المساواة بين الدول، مبدأ عدم التدخل)، وهو ما تزامن مع حركات العولمة المتصفة بالتدفق المعلوماتي وميوعة الحدود، والتغير في المفاهيم.

التحول في مصادر التهديد: إذا كان المفهوم التقليدي للأمن يتخذ من المصادر الخارجية ذات الصبغة العسكرية المصدر الوحيد لتهديد أمن الدولة، فتحولات البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة كشفت عن عمق مشاكل الأمن الإنساني، بحيث لم تعد مصادر التهديد ذات صبغة عسكرية بل تعدت ذلك إلى مصادر تهديد أمن الأفراد، من مشاكل البيئة، قضايا اللاجئين، الفقر والأوبئة، تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة، الإرهاب الدولي، وغيرها، فتعدد التهديدات وتنوع مصادرها وتشابك نتائجها وتوسع رقعة تأثيرها أدى بالبعض إلى الحديث عن أن عالم اليوم يشهد مخاطر جمة لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها، وهو ما ذهب بالباحث "أولريش بيك" Ulrich Beck بوصفه بمجتمع المخاطرة³.

تغير طبيعة النزاعات الدولية وتزايدها: من أبرز التدايعات المصاحبة لنهاية الحرب الباردة، والتي كشفت عن مدى خطورة مصادر تهديد الأمن الإنساني، التغير في طبيعة الصراعات التي يشهدها العالم، إذ أصبحت الصراعات داخلية تدور بين الأفراد داخل حدود الدول القومية أكثر منها بين الدول، فقد تراجعت الحروب التماثلية بشكل كبير، لتظهر صور جديدة من النزاعات الداخلية، وهو ما تجلى

¹ أمحمد برفوق، المرجع السابق الذكر.

² خديجة عرفة محمد أمين، مرجع سابق الذكر، ص14.

³ أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي: بحثا عن الأمان المفقود، ترجمة: علا عادل وآخرون، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013، ص22.

بوضوح في تفكك المعسكر الشرقي إلى عدة دول، فضلا عن الحروب الأهلية في آسيا وفي إفريقيا على غرار الحروب الأهلية في الصومال وبورندي والسودان، بحيث مثلت البيئة الإفريقية ميزة لهذه الصراعات التي تجلت بشكل واضح داخل الدول، وهي صراعات متعلقة بالهوية والدين والعرق في الأساس. حيث تشير الإحصاءات إلى أنه خلال الفترة من عام 1990 وحتى العام 2001 شهد العالم (57) صراعا رئيسيا داخل (45) دولة في مختلف أنحاء المعمورة، كانت حكومة الدولة أحد أطراف الصراع¹.

حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994 خارطة مضامينية حول المحتوى البعدي للأمن الإنساني في سبعة أبعاد حركية متكاملة وغير مرتبة، تتمثل فيما يلي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الشخصي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن المجتمعي، والأمن السياسي². يمكن القول أن الأمن الإنساني أخذ اهتماما كبيرا نظرا للبيئة الأمنية المعقدة والمتشابكة في عصر العولمة الجديد، ذلك أن الإنسان أصبح ركيزة أساسية في البناء الأمني، ولا يمكن الحديث عن تنمية في عدم وجود أمن الإنسان، فضلا على أن تهديد أمن الدولة مرتبط أساسا بتهديد الأمن الإنساني، فالיום أصبح الإنسان محورا أساسيا في أي عملية تنموية تهدف إلى تحقيق الأمن الوطني وركيزة أساسية في تحقيق الأمن الشامل. وهو الإطار النظري الذي سيسمح بتحليل الواقع المغربي خاصة عند الحديث عن الأمن المجتمعي والأمن السياسي نظرا لخصوصية الدولة والأنظمة في هذه المنطقة.

¹ خديجة عرفة محمد أمين، مرجع سابق الذكر، ص ص 47-49.

² Human Development Report 1994, by the United Nations Development Programme (UNDP), New York : Oxford University Press, 1994, p25.

المبحث الثالث: المغرب العربي: دراسة جيوسياسية

منطقة المغرب العربي من المناطق ذات البعد الاستراتيجي الهام عبر تطور العصور، حيث كانت هذه الأخيرة مهدا لتفاعل العديد من الظواهر الإنسانية والحضارية عبر التاريخ، بالإضافة لموقعها ذو البعد الحيوي في مجال السياسة الدولية في العصر الحالي، إذ تتوسط اتجاهات مساح الأحداث العالمية، وتمثل أحد المنافذ الأساسية، ومناطق النفوذ الرئيسية للعديد الحركات ذات البعد المحلي والدولي، لذا كان لا بد من التطرق في هذا المبحث إلى تجليات هذه الأهمية من خلال البحث في مكونات هذه المنطقة، طبيعيا واجتماعيا وسياسيا، بحسب ما تقتضيه أي دراسة جيوسياسية، والتي تستدعي ضرورة إدراج التحاليل التي تقوم بربط العلاقة بين ظروف ومراحل تشكل الأنظمة السياسية ومختلف الفواعل الموجودة على المستويين الوطني والدولي، وربطهما بالفضاء الجغرافي لقياس درجة التأثير المتبادل، لذلك سيتم تناول في هذا المبحث جميع البنى المكونة لشخصية الدولة المغربية، والتي لا تكاد تميز بينها في عديد المظاهر، في حين يبدو التمايز جليا في مكونات أخرى.

المطلب الأول: أهمية الموقع الجغرافي للمغرب العربي

إن إدراج هذا العنصر ضمن هذه الدراسة ينبع من أهمية الدور المستمر الذي تلعبه الجغرافيا في توجهات النظام السياسي وفي التفكير الاستراتيجي لصناع القرار وذلك لسببين، أساسيين: أولهما أن الموقع الجغرافي للدولة يرتب في أحيان، مجموعة أنماط سلوكية ثابتة نسبيا، بعضها يتعلق بإستراتيجيتها العسكرية وبعضها بحركياتها في مجال التجارة الدولية، أما السبب الثاني فيترجم دور الموقع الجغرافي في تحديد الواقع الاقتصادي والسكاني والنفسي لإحدى الدول وانعكاس ذلك على نوعية علاقاتها مع الدول الأخرى ولاسيما التي تحدها أو القريبة منها جغرافيا. ما يعزز من إدراك مسلمة مفادها حتمية تأثير الموقع في حركة الأنظمة السياسية للدول، بالرغم من تأكيد بعض الجغرافيين السياسيين على أن الإدراك الفعلي والعملي، لقيمة هذا العنصر يبقى ذو طبيعة مرنة مرتبطة بعديد الفواعل المؤثرة في داخليا وخارجيا في توجهات الدول وسياستها، لاسيما بعد التطور التقني والتكنولوجي عبر العالم.

من هنا لابد من التطرق بشيء من التفصيل إلى ذلك الدور الأساسي الذي لعبته الجغرافيا في ترتيب نتائج تاريخية عميقة في تطور شخصية المغرب العربي واستكمال مقوماته، بل وفي فهم واقعه، وكذا تحديد معالم مستقبله.

تحديد مصطلح المغرب العربي: يتكون من شقين:

المغرب: مصطلح لغوي ذو دلالات جغرافية، قصد به الكتاب العرب الاتجاه الأصلي الذي يحدد مغرب الشمس، على عكس المنطقة الواقعة في شروق الشمس والتي تسمى بالشرق، أما لفظ العربي فانه امتداد لحيز الدول العربية، وهو مفهوم حضاري إيديولوجي، لكن إذا كانت تسمية المغرب العربي هي المتداولة في الأوساط الرسمية، فان المنطقة عرفت عدة تسميات كالمغرب الكبير وهو مفهوم له قيمة مادية كمية وذو خلفية سياسية محضة ولا يرتبط بالقيم الإيديولوجية والحضارية¹، كما نجد لفظة "شمال إفريقيا"، والتي تستعمل كثيرا في الأطروحات الأجنبية وهي تسمية عمودية ذو توجه جغرافي تاريخي، رغم أن أغلب الكتاب العرب لاسيما المغاربة منهم، يعتقدون أن توظيف هذا المصطلح ينم عن رغبة هؤلاء في سلخ الهوية العربية عن دول المغرب العربي، كما سميت باسم "بلاد البربر" نسبة إلى السكان الأوائل الذين استقروا بالمنطقة، وتطرح هذه التسمية إشكالا حول أصلها، إلا أنه ومهما يكن من أمرها، فان اغلب المصادر ترجع هذا اللفظ إلى الحضارة الرومانية التي أطلقتها على الشعوب التي لا تتكلم اليونانية عموما، لان البربر - كما تمت تسميتهم - كثيرا ما كانوا يسموا أنفسهم بالأمازيغ أي الرجال الأحرار². وإجمالا فان تسمية المغرب العربي تتم إضافة إلى ما سبق عن تميز هذا الفضاء، عربيا عن الغرب ومغربيا عن العربي³.

الموقع: باعتباره يقع شمال القارة الإفريقية، طبيعيا يطل المغرب العربي على البحر المتوسط الذي يحده شمالا بساحل طوله 4837 كلم، وعلى المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله 3146 كلم، في حين تمتد حدوده على اليابسة شرقا مع كل من مصر والسودان، غربا مع دول الساحل الإفريقي. أما فلكيا يمتد المغرب العربي، ما بين خطي طول 25° شرقا (الحدود الليبية المصرية) و 17° غربا (تحديدا الساحل الأطلسي لموريتانيا)، ويتحدد من الشمال الى الجنوب، بين دائرتي عرض 37° شمالا (بنزرت الليبية) و 18° جنوبا (الحدود الجزائرية) وبذلك يتربع المغرب العربي على مساحة تقدر بـ:

وهي موزعة بينها كالتالي:

الجزائر: 2,381,741 كلم².

ليبيا: 1,759,540 كلم².

موريتانيا: 1,030,700 كلم².

¹ إسماعيل معارف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 147.

² عبد الواحد دنون طه وآخرون، تاريخ المغرب العربي، ليبيا: دار المدار الإسلامي، 1997، ص 17.

³ محسن عوض، محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 121، 1989، ص 75.

المغرب: 446,550 كلم².

تونس: 163,610 كلم².

موقع بلاد المغرب العربي جعل منها منطقة استقطاب حضاري وتنافس دولي، فهي معرضة لضغوط خارجية بدءاً بالرومان وانتهاء بالهيمنة الأمريكية المعاصرة، هذا ولعل نظرة متفحصة في خريطة العالم السياسية تحدد لنا مواصفات موقع بلاد المغرب، فهي تتوغل في إفريقيا قارة المستقبل والإمكانات الخام وتفتح على أوروبا، حيث مركز الثقل الصناعي والتأثير الحضاري المعاصر، وتتصل بالمشرق العربي وباقي الأقطار الإسلامية حيث تتوفر الثروات الطبيعية وتتركز حالياً الأطماع الاستعمارية والمخططات الصهيونية، ولا تتغلق عن باقي القوات الدولية الكبرى في العالم المعاصر كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا والصين واليابان ودول أمريكا اللاتينية، وهذا ما جعل بلاد المغرب العربي تكتسي أهمية قصوى وبعدها دوليا في مجال التوازنات الإقليمية والعلاقات الدولية¹.

يشكل المغرب العربي كتلة جغرافية موحدة متناسقة ذات خصائص مماثلة، لا توجد حواجز طبيعية فاصلة بينها، وتتخللها الأقاليم الجغرافية عرضا، وقد هيأت هذه الأوضاع الجغرافية تشابها كبيرا في الظروف المناخية والاقتصادية والاجتماعية، ويسرت سبل التواصل بين أقطارها وعززت عبر العصور عوامل التبادل بينها.

أما بخصوص الشخصية الطبوغرافية لبلدان المغرب العربي فإنها ذو مميزات طبيعية متجانسة، فنجد السهول الضيقة والمنقطعة في المناطق التلية المحاذية للشريط الساحلي، وما يتخللها من جبال وهضاب في حين تمثل المناطق الصحراوية مساحة شاسعة إذ تمتد على ما يفوق 4000 كلم انطلاقا من موريتانيا غربا إلى ليبيا شرقا.

وبخصوص المناخ فإنه يتسم بالتنوع، ففي المناطق الساحلية نجد مناخا معتدل الحرارة في فصل الصيف وبارد ودافئ مصحوبا بأمطار خلال الشتاء، ويتغير هذا المناخ كلما توغلنا باتجاه المناطق الصحراوية أين تعرف درجة الحرارة ارتفاعا شديدا وأمطار تكاد تكون معدومة².

¹ ناصر الدين سعيدوني، وحدة المغرب العربي بين الحتمية التاريخية والواقع المعاش، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، العدد: 03، 1986، ص 54.

² صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي: بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010، ص 77.

تضاف إلى هذه الدول الصحراء الغربية باعتبارها قضية مسجلة لدى الأمم المتحدة كقضية تصفية استعمار، وهي دولة عضو في الاتحاد الإفريقي دون اتحاد المغرب العربي.

إذا كان الموقع الجغرافي يسهم في تقارب الشعوب فإن ما تحمله هذه الشعوب من مقومات حضارية وقيم مشتركة هو المكون الأهم في مسار توحيدها، وتجانسها السياسي والاجتماعي. ولعل أهمها:

اللغة: إن وحدة المجتمع من وحدة اللغة، الدول القومية قامت على هذا الأساس على الأقل. فاللغة المشتركة إذن ليست مجرد وسيلة تسهل الاتصال بين البشر فقط، بل هي غالبا ما تعطي الفرد شعورا بالانتماء إلى ذلك المجتمع¹، وهي كثيرا ما لا تعني غير هذا الشعور بالانتماء والأمان، وهي بوجهتها السليمة امتن رابطة يشد الأفراد، ويكون من مجموعهم أمة متميزة قادرة على البقاء والنمو، وإذا ما أسقطنا ذلك على منطقة المغرب العربي فإن ذلك يتجسد عينا، حيث تكتسي اللغة العربية بعدا وطنيا وقوميا وقد كانت ولا تزال أداة الحفاظ على الهوية الوطنية والتجانس حيث أن وحدة اللغة توجد نوعا من ذلك الشعور والتفكير الموحد لديهم، وتقوي الروابط الفكرية والعاطفية بينهم، وإذا ما عدنا إلى أصل اللغة العربية في المنطقة فهي لغة وافدة ارتبطت بالفتوحات الإسلامية في المنطقة حيث استقر باستقرار الإسلام فيها، وهي بذلك تشكل إرثا مشتركا لكل الشعوب المغاربية. وقد نصت على ذلك كل دساتير الدول المغاربية على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في الدول المغاربية الخمس².

الدين: العامل الديني أو العقائدي لأي أمة يعتبر في الحقيقة الوعاء الذي تلتقي فيه جميع الروابط بين الأفراد، على هذا الأساس قامت العديد من الحضارات، لذا يولي سمير أمين في كتابه المشترك مع الدكتور برهان غليون "حول الدولة والدين" الأهمية الكبيرة للعامل الديني في حياة الشعوب، لاعتباره بحسبه يؤدي وظيفة أساسية في تكوين وتسيير المجتمعات فهو الذي يحدد مصيرها وأساليب تفاعلها³. من هنا تعتبر الوحدة الدينية عامل من عوامل الترابط الاجتماعي، لأن الدين رابطة روحية يقوي أواصر التماسك بين الأفراد، ويقل ذلك التلاحم ويتلاشى في المجتمعات التي لا تتوافر فيها هذه الوحدة، بشكل يؤدي إلى التنازع والتباعد وعدم الاستقرار، من هذا المنطلق فقد شكل الدين دورا هاما في مسار تطور الشعوب، كما شكل في عديد البناءات الاجتماعية والسياسية أساسا لشرعية السلطة، هذا الأمر يجعلنا نقف على حقيقة موازية لا يمكن إغفالها، فمتلما كان الدين عاملا لبناء وحدة الشعوب وتماسكها، كان في كثير من الأحيان أداة سيطرة فعالة لبعض الأنظمة السياسية بهدف تثبيت

¹ جميلة قسمون، اللغة العربية وتشكيل الهوية في ظل العولمة، أبحاث المؤتمر الدولي الأول للغة العربية، متوفر على

الرابط: http://www.arabiclanguageic.org/view_all_research.php?id=35&page=5

² عبد اللطيف عبيد، المسألة اللغوية في المغرب العربي: جذورها وأثرها في تشكيل الهوية وتحديد الانتماء، مجلة الجامعة المغاربية، العدد: 02، ليبيا، 2007، ص 17.

³ سمير أمين، برهان غليون، حول الدولة والدين، بيروت: دار الفراجي، 2003، ص 45

شرعيتها وديمومتها من جهة، أو أداة تحريض أو في سبيل الضبط الاجتماعي والسياسي، وبالتالي فإن الغرض من إثارة هذه النقطة هو بهدف الإثراء بشكل يقود إلى إدراك أهمية الدين سياسيا واجتماعيا عبر تطور التاريخ، في البناء والتوحد¹، وبالعودة إلى شعوب منطقة المغرب العربي فإنها تجسد ذلك التناغم والتلاحم في أسمى درجاته، باسم الإسلام، فالمنطقة المغاربية ليست موحدة دينيا بالإسلام السني فحسب، بل هي موحدة مذهبيا بالمذهب المالكي (وحدة العامل الديني)²، كما أن الدول المغاربية بشكلها الحديث قامت على هذا الأساس إذ يعتبر الإسلام في دساتير هذه الدول من المبادئ التي لا تقبل التفاوض أو المزاحمة.

التاريخ: إذا كانت اللغة هي روح الأمة فالتاريخ هو محدد قيمها وهويتها وإذا ما عدنا إلى تاريخ المغرب العربي الطويل فانك لا تستطيع أن تفصل بين جوانبه عند تحديد مراحل تطور تاريخه، فهو يشكل كتلة موحدة في صناعة هذا الإرث، حيث شهد المغرب العربي لقاءات حضارية مختلفة تعامل معها وفق معادلة التحدي والاستجابة اغتناء وسلبا، تأثرا وتأثيرا، ومن بين هذه الحضارات نذكر حضارة الفينيقيين في القرن 9 ق.م، ثم الحضارة الرومانية، وصولا إلى الحضارة الإسلامية التي شكلت تحولا فارقا في تطور البناء الحضاري للمنطقة ككل، بالإضافة إلى مقاومة الاستعمار الأوروبي خلال القرنين الماضيين إلى غاية تحقيق الاستقلال وبناء الدولة المغاربية الحديثة، كل هذه الأحداث سمحت بتحديد وعاء الهوية التاريخية المشتركة كنتيجة للمسار الموحد للشعوب المغاربية.

المطلب الثاني: الخصائص البنوية للأنظمة السياسية في المغرب العربي.

قبل الدخول إلى أي دراسة علمية لا بد من تحديد بعض المفاهيم والمنطلقات الأساسية المرتبطة بالموضوع، فتحديد المتغيرات خطوة أساسية وعملية في تأسيس إدراك متبادل وفهم مشترك للموضوع أو الظاهرة قيد البحث، هذا الأمر ينطبق على ما سيرد من عناصر ضمن هذا المطلب الذي يحتوي بالإضافة إلى طبيعة الأنظمة السائدة في دول المغرب العربي على القوى الأخرى المساهمة في تشكل هذا النظام وهي مكونات المجتمع المدني في دول المغرب العربي بشكل يساعدنا على الإلمام في تحديد بنية أي نظام سياسي أو معيارية تقييمه كذلك، فأى نظام من خلال اتساعه أصبحت دراسته

¹ علي خليفة الكواري وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص122.

² طويل نسيم، أثر المتغيرات الدولية على مسار التجربة التكاملية الدولية، مداخلة ألقيت ضمن أشغال ملتقى بعنوان: مسار التكامل المغربي بين الاعتبارات القطرية والتحديات الخارجية، جامعة بسكرة: أيام 05-06 مارس، 2009.

ترتبط بشكل مباشر بدراسة موضوع المجتمع المدني، الذي يعد من أهم ركائز النظام السياسي كونه يؤدي مجموعة من الوظائف الأساسية فهو يوفر إمكانية المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي وتجميع المصالح وتعبئتها وأداة من أدوات التجنيد السياسي والاجتماعي، ويساهم بإصباح الشرعية على نظام الحكم، كما أن هناك من يربط بين نوع النظام الحزبي القائم وديمقراطية النظام السياسي من عدمها فيعد النظام السياسي ذا الحزب الواحد شموليا وغير ديمقراطي والنظام السياسي متعدد الأحزاب ديمقراطيا¹.

تطور الأنظمة السياسية في دول المغرب العربي : بين الإطار القانوني والوضع السياسي

إن دراسة النظم السياسية تعتبر من أهم و أبرز مجالات علم السياسة الحديث الذي يتميز بالتجربة والتخصص، وذلك أن تحليل النظام السياسي أصبح يشكل حجر الزاوية في فهم و تفسير سياسات الدول، الداخلية منها والخارجية في أدق تفاصيلها من خلال التطرق إلى البنية الهيكلية والدستورية للنظام وعلاقة هذه البنية بالوظيفة.

يكشف الواقع الممارساتي داخل الأنظمة السياسية المغربية، تجاوزا في العديد من الحالات للنص الدستوري والقانوني، ولذلك يكون التفريق ضروريا لفهم الواقع السياسي في النظم السياسية المغربية. لكن تجدر الإشارة إلى أنه وفي ظل التحولات التي تعرفها العملية السياسية في دول المغرب العربي لا بد أن نوضح أن العملية السياسية لا تعرف استقرارا بشكل عام في كل الدول المغربية²، إضافة إلى ذلك وقبل الخوض في تفاصيل هذا المطلب لا بد أن نشير إلى بعض النقاط، فباستثناء المملكة المغربية ذات التوجه الملكي، فإن النظم السياسية المغربية جمهورية، حيث نصت كل الدساتير المغربية عن ذلك صراحة، وإذا كانت تشترك هذه الدول في كثير من خصائص الحكم وواقع الممارسة المتشابهة، إلا أن بعض الظروف التي صاحبت تطور كل نظام تفرض علينا تناول كل بنية على حدى فإذا كانت العناصر التي تم إثارتها في المطلب السابق قد تم تناولها في إطار موحد يعكس انسجام دول المغرب العربي ككتلة تاريخية وجغرافية وحضارية واحدة، فإن الأنظمة السياسية المغربية، تكشف عن بعض من التمايزات القانونية والممارساتية، رغم تشاركها في جزء يسير من تلك الممارسة.

¹ فاروق طيفور، النظام السياسي الجزائري "دراسة مقارنة للنظام الجمهوري-الرئاسي-البرلماني، الفرص والبدائل، دراسات إستراتيجية، الجزائر:الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد:02،2006، ص11.

² فباستثناء الجزائر والمغرب وموريتانيا تعرف كل من ليبيا وتونس مراحل انتقالية وغير مستقرة نحو إعادة بناء الدولة ولذا يتسم المشهد السياسي في كلا الدولتين بعدم الثبات بشكل يجعلنا نركز على مستجدات وتطورات بناء العملية السياسية تماشيا مع توقيت تحرير هذه المذكرة.

المملكة المغربية: عرف المغرب أول دستور مكتوب له بعد الاستقلال سنة 1962 شارك الشعب في إنشائه عن طريق الاستفتاء، وكرس لنظام ملكي دستوري ديمقراطي اجتماعي، يمزج بين التقليدية الدينية والتاريخية الدستورية، وقد مثل هذا الدستور أساسا وهيكلًا للدساتير الخمسة الآتية بعده¹، حين كرس بشكل نهائي للملكية بوضعها في قلب البناء المؤسسي للمغرب. حيث يكشف عن ذلك آخر دستور للمملكة في 2011 إذ ورد في الفصل الأول من الباب الأول "نظام الحكم بالمغرب ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية..."².

يضم الإطار المؤسسي للمملكة المغربية ثلاث سلطات تقوم العلاقة على أساس الفصل بينها وهي: السلطة التنفيذية: وتظم كلا من المؤسسة الملكية، برئاسة الملك الذي تؤول إليه السلطة عملا بنمط الخلافة الوراثية وكذلك الحكومة التي يقوم الملك بتعيينها، ورئيس الحكومة يتم تعيينه من الحزب الفائز في انتخابات مجلس النواب، في حين يعين الوزراء باقتراح من طرف رئيس الحكومة. أما السلطة التشريعية تأخذ المملكة المغربية بثنائية السلطة التشريعية وتتكون من مجلسين هما: مجلس النواب ومجلس المستشارين، وذلك حسب ما نص عليه الفصل 60 من دستور 2011 "يتكون البرلمان من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس المستشارين، ويستمد أعضاؤه نيابتهم من الأمة، وحقهم في التصويت حق شخصي لا يمكن تفويضه". ويضطلع البرلمان في مجمل صلاحياته بمهمة التصويت على القوانين، ومراقبة عمل الحكومة، بالإضافة إلى تقييم السياسات العمومية، التي أصبحت كمعطي جديد من صلب العمل البرلماني. وبخصوص السلطة القضائية، فالقضاء في المملكة المغربية مستقل عن السلطتين التشريعية و التنفيذية، حيث تصدر وتنفذ الأحكام باسم الملك الذي يعد ضامنا لاستقلال القضاء، كما يقوم بتعيين القضاة بظهير شريف³ باقتراح من المجلس الأعلى للقضاء، الذي يعد أعلى هيئة في السلطة القضائية، يسهر على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة فيما يخص استقلاليتهم وتعيينهم وترقيتهم وتأديبهم. أما التنظيم القضائي للمملكة المغربية فهو مكون من نوعين من المحاكم، تتشكل الأولى من محاكم القانون العام أو المحاكم العادية التي تظم، المجلس الأعلى، ومحاكم

¹ شهرزاد صحراوي، هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية (تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة بسكرة، 2011-2012، ص90.

² عبد الله الترابي، تعديل الدستور في المغرب تطورات في سياق من الثورات، مبادرة الإصلاح العربي: إصلاح الدستور، 2011، ص08.

³ يعد بمثابة مرسوم يختص بإصداره الملك فقط دون غيره.

الاستئناف، والمحاكم الابتدائية. أما الثانية، فهي المحاكم المتخصصة، والتي بدورها تظم، المحاكم الإدارية، والمحاكم التجارية، ومحاكم الاستئناف الإدارية، ومحاكم الاستئناف التجارية.¹ يكشف واقع الممارسة السياسية عن حقيقة أن الحقل السياسي المغربي بشكل عام، حقل مركب تتداخل فيه المرجعيات التقليدية الأصيلة بالمرجعيات الحداثية، بشكل يعكس زبئية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، نتيجة ازدواجية الصريح والضمني، في معادلة الحكم، وما يمثله دور الملك في النظام السياسي المغربي،² بصفته يتمتع بصلاحيات دستورية وأخرى روحية لا يشاركه فيها أحد ولا يعهد بها إلى أي شخص باستثناء خليفته. فالملك في ممارسة مهامه لا يعترف بمبدأ الفصل بين السلطات، حيث يظهر حضوره جليا على مستوى كل السلطات والمؤسسات، فهو الذي يعين، وهو الذي يتأسس ويقرر، وهو الذي يعزل بشكل يجعله مهيمنا على كل مفاصل الحكم، كما لا يمكن خضوعه للمساءلة.³

المجتمع المدني: وضع أول دستور للمملكة المغربية مجموعة من القوانين التي تسمح بالتعددية الحزبية وإنشاء المنظمات المدنية وتضبط هذه الممارسة، وقد عرفت المملكة المغربية منذ ذلك الحين وتوالي تأسيس عدد كبير من الأحزاب بمختلف والإيديولوجيات والتوجهات السياسية، وبرغم فتح المجال أمام الممارسة الحزبية مبكرا في المغرب، إلا أن تجربة الأحزاب السياسية تكشف عن تأثيرها بنوعية العلاقة التي ربطت النظام السياسي المغربي بالمنظومة الحزبية عامة، حيث مارست السلطة حضوراً فعلياً ومقرراً في رسم إطار تحرك الأحزاب والمنظمات المدنية في ممارسة نشاطاتها، تارة بالتضييق على بعضها، أو اختراقها، و مرات بخلق أخرى ورعاية استمرارها⁴، كما أن واقع بنية النظام السياسي، يجعل من تأثير هذه الأحزاب والمنظمات ليس ذا وزن في معادلة الحكم، فالأحزاب السياسية و بالرغم مما تحمله من برامج، فهي لا تمثل أكثر من توابع للحكم وليست منافسة له⁵، ودورها يقتصر على

¹ تم تلخيص هذه الفقرة من دستور المملكة المغربي الصادر في 29 جويلية 2011.

² محمود صالح الكروي، مكانة الدين في النظام الملكي المغربي، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد: 19، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 173.

³ عبد الرحيم العلام، صلاحيات الملك في الدستور المغربي: دراسة نقدية، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد 41-42، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص 143.

⁴ محمد المالكي، *تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية*، ضمن مشروع: تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية، بيروت: المركز اللبناني للدراسات، 2007، ص 63.

⁵ خالد عليوة، *تحولات الصراع السياسي في المغرب*، في: *جدلية الدولة والمجتمع (مؤلف جماعي)*، المغرب: إفريقيا الشرق، 1994، ص 245.

نشر الثقافة السياسية ومشاركة المواطنين في الحياة العامة وتمثيلهم، وهي بهذه الصفة ترتبط بالمجتمع المدني أكثر من ارتباطها بالمجتمع السياسي، بشكل يقترب إلى دور باقي المنظمات المدنية التي لا يتعدى مجال نشاطها التأييد والتنشيط.¹

الجزائر: تبنت الجزائر غداة استقلالها نظاما جمهوريا في أول دستور تم تشكيله، وحافظت على هذا النهج الذي ضمنته كل الدساتير التي عرفت الجزائر برغم التعديلات و السياقات التي عرفها تطور النظام السياسي في الجزائر، ويمكن إجمال تطور نظام الحكم في الجزائر في مرحلتين: المرحلة الأولى: تمتد من استقلال الجزائر إلى غاية إقرار التعددية السياسية التي تضمنها دستور سنة 1989 وشهدت هذه المرحلة نمط حكم تمثل في شخصنة السلطة وإتباع النهج الاشتراكي وتبني حكم الحزب الواحد، حيث سيطرة حزب جبهة التحرير الوطني على مفاصل السلطة كحزب طلائعي يهتم بتحديد سياسة الأمة، ويوجه ويراقب مؤسسات الدولة.

المرحلة الثانية: عرفت الجزائر تحولا فارقا في مجال الممارسة السياسية، بعد إقرار دستور 23 فيفري 1989، والذي أرسى لعدد كبير من مبادئ الحكم الديمقراطي، بتكريسه للتعددية كإطار منظم يضمن توسيع المشاركة في مجال صنع القرار، وفسحه المجال للعديد من الحريات، وأقر لمبدأ الفصل بين السلطات، وفي خضم هذا الدستور عرفت الجزائر أول انتخابات رئاسية سنة 1995 لتشهد الجزائر مرحلة جديدة من النظام الجمهوري الديمقراطي، لاسيما بعد الأزمة التي عرفها البلد خلال المرحلة الانتقالية، وما صاحبها من موجات للعنف، حيث بعد تولي الرئيس اليمين زروال مقاليد الحكم، بدأ التفكير في ضرورة بناء مؤسسات الدولة من جديد، وإعادة النظر في الآليات القانونية وسد الثغرات للتمكين للعملية الديمقراطية، لذا أجمعت القوى السياسية على ضرورة تعديل الدستور بما يتجاوب وتطلعات المرحلة القادمة، فاستبدل دستور 1989 الذي انتقل من دستور أزمة إلى دستور انتقالي، بدستور جديد في فيفري 1996، والذي بدوره تعرض للتعديل مرتين في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (2002 و2008) باقتراح منه²، وذلك لرغبته في السير بالنظام الجزائري إلى النظام الرئاسي، حين أكد مند توليه للرئاسة سنة 1999 أن هناك خلط بين النظام البرلماني والرئاسي في ممارسة

¹ إدريس جنداري، التجربة الحزبية في المغرب: غموض التصور وإعاقة الممارسة، سلسلة تقييم حالة، الدوحة: المركز العربي للدراسات والأبحاث السياسية، فبراير 2012، ص 04.

² الجزائر التقرير السنوي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة، 2012، ص 327.

السلطة آنذاك. وشدد على ضرورة الفصل بين السلطات، إذ يجب أن تضطلع كل سلطة بمهام واضحة بما يضمن صيرورة عملها بشكل مستقل¹، وتتلخص أهم السلطات فيما يلي:

السلطة التنفيذية: يمثلها رئيس الجمهورية وجهاز الحكومة الذي يعينه، وبالإضافة إلى قيادة البلاد، يضطلع رئيس الجمهورية بمهام وزارة الدفاع وقيادة القوات المسلحة، وحماية الدستور وإقرار السياسة الخارجية للأمم، وبوجهها، في حين تقوم الحكومة برئاسة الوزير الأول بالسهر على تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية والسهر على تطبيق القوانين. أما السلطة التشريعية في الجزائر فتتكون من البرلمان بغرفتيه، وهما: المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وتتلخص مهام المؤسستين في عدة وظائف تشريعية، ورقابية على أعمال الحكومة، ووظائف أخرى مالية وسياسية. وبخصوص السلطة القضائية، يأخذ النظام الجزائري بازواجية النظام القضائي، من خلال تأسيس محكمة عليا، تتولى تنظيم أعمال المحاكم، ومجلس أعلى للدولة يتولى تقويم أعمال الجهات القضائية الإدارية، ومحكمة تنازع تتولى الفصل في حالة تنازع الاختصاص بين المحكمة العليا، والمجلس الأعلى للدولة. وبالتالي تختص المحكمة العليا بمجال القضاء العادي في حين يختص المجلس الأعلى للدولة بمجال القضاء الإداري.

المجتمع المدني: يرتبط الظهور القانوني لمختلف تشكيلات المجتمع المدني بدستور 1989 كما أسلفنا، والذي أقر للتعددية الحزبية مما سمح بتأسيس أحزاب ذات توجهات إيديولوجية وفكرية مختلفة، ومنظمات في مجالات متنوعة.

الأحزاب السياسية: عرفت الجزائر منذ إقرارها قانونيا ودستوريا بحرية إنشاء الأحزاب السياسية في دستور 1989 تشكيل تنظيمات سياسية مختلفة من حيث الأفكار والمبادئ، ولو أنها أخذت في البداية شكلا محتشما تمثل في الجمعيات ذات الطابع السياسي ثم تطورت إلى أحزاب سياسية، وتوالت عملية تنظيمها وإنشائها، بشكل ولد حركية كبيرة داخل المشهد السياسي الجزائري، لاسيما بعد إصدار قانون جديد للانتخابات في 2011، ساهم في اعتماد عدد جديد من الأحزاب، لكن واقع العملية السياسية في الجزائر، يكشف عن حقيقة أن الأحزاب السياسية ليست في موضعها الوظيفي الصحيح بسبب بنية السلطة التي لا تشجع على الديمقراطية التمثيلية، بشكلها التنافسي الحقيقي، كما أن الواقع التنظيمي والسلطوي، لهذه الأحزاب يكشف عن العديد من الأزمات الداخلية والانقسامات داخل كثير من الأحزاب كانت السلطة السياسية طرفا غير محايد فيها، وهنا يذهب البعض إلى التشكيك في الاستقلالية الفعلية للأحزاب السياسية من الناحية الثقافية والتنظيمية عن السلطة، فيرى أنها أما امتداد لأحد الأجنحة أو

¹ كفاح عباس رمضان، مستقبل النظام السياسي في المغرب العربي: الجزائر أنموذجا، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد: 21، 2011، ص14.

تعمل لتأييد مشاريع السلطة دون أن تكون لها القدرة على اتخاذ مواقف مستقلة ومعارضة، وذلك لضمان البقاء السياسي.

فالأمر برمته في الجزائر يرجع إلى غياب المعارضة السياسية الحزبية أو تهميش وتغييب المعارضة بمختلف الوسائل وتقزيمها بحيث لم تعد لها قوتها السياسية. أما الجمعيات فقد بلغ عددها في الجزائر حسب تصريح رسمي لوزير الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر في يناير 2012 (93856 جمعية)، ورغم وجود عدد هائل من التنظيمات ذات التوجهات المتنوعة، فإن مساهمتها تبقى محدودة للغاية، وهذا راجع إلى التأثير السلبي للوضع غير الطبيعي، في مؤشرات الديمقراطية، على مستوى تنظيمات المجتمع المدني، وذلك رغم التسهيلات الإدارية والدعم المالي العشوائي وغير العقلاني مقابل نشاطها المناسب، كما أن أغلب هذه التنظيمات تعرف بمبايعتها المطلقة للسلطة. موريتانيا: عرف النظام السياسي في موريتانيا تطورات متلاحقة منذ استقلاله إلى يومنا هذا يمكن إجمالها في مرحلتين:

المرحلة الأولى: تميزت بالممارسة الأحادية للسلطة غداة حصول البلاد على استقلالها السياسي، حيث تم وضع أول دستور للبلاد في 20 ماي 1960 والذي تجلت أهم ملامحه في اعتماد نظام رئاسي بقيادة الرئيس "المختار ولد دادة" الذي استمر حكمه لفترة طويلة، حيث جمع كل السلطات بناء على صلاحياته الدستورية، وكرس لنظام الحزب الواحد ممثلاً في حزب الشعب¹، وفي سنة 1978 تم الإطاحة بالرئيس ولد دادة إثر انقلاب عسكري، وبرز ما يميز هذه الحقبة هو توالي الانقلابات و سيادة النظام العسكري الذي عمد إلى حل حزب الشعب، و قضى على كل مظاهر الحياة الدستورية حين أصدر ميثاقاً دستورياً يمنع التعددية السياسية.

المرحلة الثانية: تميزت ببدء مسار التحول الديمقراطي، حيث صدر في 20 جويلية 1991 أول دستور مدني يكرس للتعددية والحريات وتم تنظيم أول انتخابات رئاسية وتشريعية . ويمكن اعتبار هذه الفترة، بمرحلة التوجه نحو بناء المؤسسات الدستورية والتعددية الديمقراطية، ورغم استمرار نهج الانقلابات والصراع على السلطة إلا أن هذه الفترة حاولت أن تعبر عن نفسها عبر التنظيمات الحزبية وعبر المجتمع المدني. وهذا ما تكشفه الانتخابات التي حدثت طوال هذه الفترة ، كان آخرها تلك التي أوصلت سلطة الانقلاب -قبل ذلك- إلى السلطة، لكن بشرعية انتخابية في 2009.

¹ عبد الله ولد ابراهيم، النظام السياسي الموريتاني، المجلة الموريتانية للاقتصاد والقانون، نواكشوط، العدد: 15، 1994، ص 32.

وبالنظر إلى مكونات السلطات الثلاث داخل النظام السياسي والعلاقة بينها فإن الدستور ينص على مبدأ الفصل بين السلطات وتتلخص في السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية الذي يمارس سلطته بواسطة الوزراء، الذي يقوم بتعيينه، ويقوم رئيس الجمهورية بتحديد السياسة الخارجية والأمنية للأمم، في حين يتولى الوزير الأول، مهمة إعداد وتنفيذ السياسة العامة. أما السلطة التشريعية فتتكون من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، وتتخلص مهمتها في اقتراح مشاريع القوانين والرقابة على أعمال الحكومة من خلال المسائلة والاستجواب والتحقيق. وتتميز السلطة القضائية باستقلالها عن السلطتين سالفتي الذكر، تتولى إقامة العدل، على كافة أراضي الجمهورية من خلال التنظيمات المشكلة لمهام هذه السلطة¹.

المجتمع المدني: عرفت موريتانيا بعد الاستقلال في دستورها الأول 1959 تطبيق التعددية الحزبية، حيث عمد العديد من الشخصيات الوطنية إلى تشكيل الأحزاب، لكن هذا النشاط لم يدم طويلا بعد أن لجأ ولد داداه إلى إلغاء التعددية بحجة أن هذا الأمر قد يزيد من تشتت الوحدة الوطنية وتعميق الانقسامات بين أبناء البلد الواحد، وتم صهر جميع القوى الوطنية في حزب واحد هو "حزب الشعب الوطني" الذي قاد البلاد طيلة فترة ولد داداه، إلى غاية سنة 1991 أين تم العودة إلى خيار التعددية الحزبية، وتم بذلك تشكيل عدد من الأحزاب السياسية والجمعيات وغيرها من مظاهر النشاط النقابي والحقوقى، لكن هذه الأحزاب لم تكن ذو تأثير في الساحة السياسية والمجتمعية الموريتانية نظرا لطبيعة نظام الحكم الذي عرف سيطرة المؤسسة العسكرية وعدم احترام الحياة المدنية في العملية السياسية²، إضافة إلى نمط المجتمع الموريتاني الذي يرتبط بالأساس بالأبعاد الهوياتية المشكلة والعاكسة لخصوصيات المجتمعات المحلية الموريتانية، حيث يعترف المجتمع الموريتاني بأولوية وأسبقية القبيلة على الدولة وجاذبية وكاريزما المكون الاجتماعي على الروابط المدنية، ما جعل في كثير من الأحيان هذه التشكيلات أمام حكم التوجهات القبلية والمناطقية³.

¹ ديدي ولد السالك، الإصلاحات الدستورية المطلوبة لانجاح الانتقال الديمقراطي في موريتانيا، (مجموعة الخبراء المغاربة)، مركز الدراسات المتوسطة والدولية. العدد: 11، 2013، ص 8.

² هيفاء أحمد محمد، موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني، مجلة الدراسات الدولية، العدد: 42، جامعة بغداد، 2009، ص 49.

³ بوحنيبة قوي، المجتمع المدني الجزائري: بين ايديولوجيا السلطة والتغيير السياسي، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص 03.

تونس: شكل النظام الرئاسي والنهج الاشتراكي ممثلا في الحزب الاشتراكي الدستوري، الخيار الأول لوضعي الدستور التونسي سنة 1959 إلا أن هذا النظام سرعان ما تطور إلى نظام رئاسي يجمع كل السلط بيد رئيس الجمهورية، ويجعل منه محور النظام السياسي، واستكمالا لذلك، عمد لحبيب بورقيبة إلى تنصيب نفسه رئيسا مدى الحياة في محاولة منه لإنهاء صراع خلافته. وتقرر ذلك بمقتضى القانون الدستوري عدد 75-13 المؤرخ في 19 مارس 1975، وبعد وصول زين العابدين إلى السلطة في نوفمبر 1987، قام بتعديل الدستور في جويلية 1988 بهدف فتح المجال أمام التعددية السياسية، وعمل على إلغاء مبدأ الرئاسة مدى الحياة ليصبح الترشيح لرئاسة الجمهورية وحسب الدستور التونسي مشروطا بالحصول على ثلاثين توقيعاً من أعضاء البرلمان أو رؤساء البلديات¹.

كما أجرى وفي فترات مختلفة العديد من التعديلات التي تنص على توسيع مشاركة الشعب والأحزاب السياسية عن طريق فتح مجال الحريات والحقوق، لكن ذلك لم يمنع بن علي من البقاء في الرئاسة لمدة 23 سنة، إلى غاية 2011 أين عرفت تونس أحداثا تطالب برحيله، وإثر هذا الوضع قام بن علي بالتخلي عن منصبه، ليتقرر اللجوء للفصل 57 من الدستور الذي بنص على حالة شغور منصب الرئيس، وفق ذلك وفي يوم السبت 15 جانفي 2011 تم تولي رئيس مجلس النواب محمد "قواد المبرع" منصب رئيس الجمهورية، وتم انتخاب مجلس تأسيسي في 23 أكتوبر 2011 مهمته إعداد دستور جديد للبلاد، وتعيين رئيس جمهورية بصفة مؤقتة يتولى مهمة تسيير شؤون الحكم خلال الفترة الانتقالية، وبالفعل تم ذلك وانتخب الدكتور منصف المرزوقي رئيسا للبلاد، وتمت صياغة دستور جديد باسم الشعب، وقعه الرئيس في 27 جانفي 2014 ليؤسس بذلك لمرحلة جديدة نحو بناء الديمقراطية (سنأتي على تفصيل ذلك في الفصلين المواليين)، أما بخصوص السلطات الثلاث، فان الدستور الجديد قد حدد ملامحها، التي تتلخص فيما يلي:

تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية والحكومة، حيث ينتخب رئيس الجمهورية لمدة 5 سنوات في دورتين متتاليتين أو منفصلتين، أما الحكومة يعين رئيسها من طرف رئيس الجمهورية، من الحزب أو ائتلاف الأغلبية في الانتخابات التشريعية والوزراء وكتاب الدولة يختارهم رئيس الحكومة بالتشاور مع الرئيس، ويختص رئيس الجمهورية بتمثيل الدولة وضبط السياسات العامة في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي، فيما تتلخص مهام الحكومة في ضبط السياسة العامة للدولة وتنفيذها. أما بخصوص السلطة التشريعية، فقد أقرها الدستور في هيئة تسمى "مجلس نواب الشعب" تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية ويقوم بمبادرة اقتراح القوانين ومناقشة السياسة العامة، ومسائلة

¹ شهرزاد صحراوي، المرجع السابق الذكر، ص 37.

الحكومة، وقد تضمن أحكاما تعلقت بالسلطة القضائية، والإطار القانوني لصدور الأحكام من المحاكم واستقلالية القضاة وتسميتهم والضمانات اللازمة لهم وتركيبية المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة العليا ومجلس الدولة واختصاصها، وتتبع هذه المحاكم إجمالاً إما للقضاء العدلي (العادي) الراجع إلى وزارة العدل أو القضاء الإداري الراجع إلى الوزارة الأولى. بشكل يجسد ازدواجية السلطة القضائية¹.

المجتمع المدني: بعد انتقال تونس من النظام الأحادي إلى النظام التعددي، الذي كرسه دستور 1988، عرفت بداية تأسيس جديد للعمل الحزبي، تلخص في الترخيص لبعض الأحزاب بمزاولة النشاط السياسي، لكن هذه الممارسة الجديدة كانت صورية، في ظل سيطرة الحزب الدستوري على جميع الهيئات التمثيلية، وعلى سلطة الحكم، كما عرفت تونس تأسيس عدد كبير من الجمعيات والنقابات، انتقل من حوالي 2000 جمعية سنة 1987 إلى حوالي 9000 جمعية في 2009، غير أن نشاط أغلب هذه الجمعيات ظل محدوداً ومضيقاً، بسبب القبضة الأمنية للسلطة السياسية في مجال تحركها.² لكن وبعد الأحداث التي عرفتها تونس في ديسمبر 2010، لعبت الأحزاب السياسية ومنظمات الأخرى دوراً هاماً وبدا نشاطها حاضراً بل وفاعلاً من خلال صياغة الشعارات وتأطير المحتجين وإصدار البيانات، إلى أن تم تنحي الرئيس بن علي، ليبدأ المجتمع المدني في تونس مرحلة جديدة نحو إعادة تنظيمه وفتح مجال الحريات أما الممارسة الديمقراطية، وبدا أنه يلعب دوراً مهماً في رسم المرحلة القادمة من النظام السياسي في تونس.³

ليبيا: بعد إعلان استقلال ليبيا في 24 ديسمبر 1951 قررت الجمعية الوطنية تبني نظام ملكي دستوري بقيادة الملك إدريس السنوسي، وذلك حسب ما ورد في أول دستور لليبيا في أكتوبر 1951، وكانت آنذاك ليبيا تأخذ شكل الدولة الفيدرالية. وفي 27 من أبريل 1963 تم تعديل الدستور وإلغاء النظام الاتحادي الفيدرالي، لتتحول ليبيا إلى مملكة موحدة، حيث استمر حكم الملك السنوسي لمدة 19 سنة قبل أن يتم الإطاحة به في الفاتح من سبتمبر 1969 من طرف مجموعة من الضباط، الذين قاموا بإلغاء الملكية وأصدروا إعلاناً دستورياً تم بموجبه إنشاء مجلس لقيادة الثورة، يقوده الملازم معمر القذافي، الذي أصبح رئيساً للجمهورية الليبية، وفي مرحلة حكمه، بدأ القذافي في رسم ملامح نظام سياسي جديد يأخذ طابعاً استثنائياً، إذا ما قورن بأشكال الحكم السائدة في مختلف دول العالم، حيث

¹ دستور الجمهورية التونسية، الصادر في 26 جانفي 2014.

² أحمد مالكي وآخرون، تونس الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2012، ص 212.

³ نفس المرجع، ص 218.

سار بليبيا إلى نظام جماهيري ، هذا النظام شرح تفاصيله في الكتاب الأخضر الذي وضعه بمثابة دستور للجماهيرية الليبية الاشتراكية العظمى، ويقوم هذا النظام على سلطة الشعب في تسيير الحكم عن طريق الديمقراطية المباشرة، وأنشئت لذلك مؤسسات جديدة، تتمثل في المؤتمرات الشعبية التي تعتبر كأداة للتشريع، واللجان الشعبية كأداة للتنفيذ، استمر حكم القذافي للبلاد مدة 42 سنة، قبل أن تعصف به رياح التغيير اثر موجة العنف المسلح التي شهدتها البلاد بداية من 17 فيفري 2011، والتي أدت إلى مقتله في مواجهات عنيفة مع كتائب ما يسمى بالثوار، لتدخل البلاد مرحلة جديدة، كان أولها إنشاء المجلس الوطني الانتقالي في 27 فيفري 2011، من طرف المعارضة المسلحة، كأول هيئة سياسية انتقالية، وكان بمثابة حكومة الأمر الواقع، حيث أصدر في 3 أوت أول إعلان دستوري، يعلن عن قيام ليبيا كدولة ديمقراطية، ويتضمن أحكاما لمرحلة الانتقال إلى جمهورية رئاسية، وإجراء انتخابات لمؤتمر وطني عام، مهمته وضع دستور جديد للبلاد، وقيادة البلاد خلال المرحلة التي تسبق الانتخابات الرئاسية.¹

عرفت ليبيا أثناء حكم القذافي رؤية جديدة بخصوص الأداء السياسي والتمثيل النيابي والتي كانت مستمدة من فلسفة الكتاب الأخضر، والقائمة على حكم الشعب لنفسه، حيث أن غياب المؤسسات الرسمية بشكلها الطبيعي، أدى إلى انهيار الدولة خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت مقتل القذافي، ويمكن الإشارة إلى بعض المؤسسات القائمة التي تؤدي أدوارا مؤقتة خلال هذه الفترة، فالسلطة التنفيذية أوكلت مهامها إلى رئيس الوزراء الذي تم تعيينه من قبل المؤتمر الوطني العام. الذي يعتبر بمثابة سلطة تشريعية، باعتباره هيئة منتخبة، حيث انتخبه المواطنون في شهر جوان 2012 وأدى اليمين في الشهر الموالي. ويعتبر هذا الاقتراع أول انتخابات حرة تجرى في ليبيا منذ أكثر من أربعين عاما. يتكون المجلس من 200 عضوا، ثمانون منهم يمثلون الأحزاب السياسية والباقي من المستقلين. السلطة القضائية وفقا للإعلان الدستوري الصادر عام 2011، يجب أن تكون السلطة القضائية مستقلة. ويحظر إنشاء محاكم استثنائية. جميع المتهمين أبرياء حتى تثبت إدانتهم بحكم قضائي. كما يحظر الإعلان الدستوري إلحاق الأذى الجسدي أو النفسي بالمتهمين.

ولعل من نافلة القول أن نشير إلى أن هذه المرحلة الانتقالية، تعرف العديد من الصعوبات نتيجة لمخلفات النظام السابق، بالإضافة إلى طبيعة المجتمع الليبي ذو الخصوصية التقليدية، القائمة على النمط القبلي والجهوي، الذي عادة ما يعيق أي مسار توافقي، كما أن طبيعة التحول الذي عرفته ليبيا

¹Rapport, Libye : Un Avenir Incertain, Center International de Recherch et d Etudes sur la terrorisme. Paris, Mai 2011.

والذي أخذ شكلا عنيفا، زاد من تعميق الإشكالات، مما يطرح تحديات ثقيلة أمام إعادة بناء الدولة سنأتي على تفصيل ذلك في الفصلين المواليين).

المجتمع المدني: اتجهت كل التشريعات في فترة حكم القذافي إلى تجريم إنشاء جميع أشكال التنظيم المستقل، وبعد سقوط نظام القذافي، ألغى المجلس الوطني الانتقالي، جميع القوانين الاستثنائية¹، وأصدر قانون رقم (29) في 2 ماي 2012، خاص بإنشاء و تنظيم الأحزاب السياسية²، وبالفعل تم إنشاء أحزاب سياسية، في ظرف قياسي وذلك بهدف المشاركة في انتخابات المؤتمر العام، أما بخصوص الجمعيات فقد دخل الليبيون في سباق محموم من أجل تأسيس الجمعيات، وأنشأت لذلك الحكومة المؤقتة وزارة للثقافة والمجتمع المدني³، وتشير معطيات هذه الوزارة إلى وجود ما بين 2000 إلى 2400 منظمة تنشط في مختلف المجالات⁴.

المطلب الثالث: استخلاص الفضاءات الجيوسياسية للمغرب العربي

1- الفضاء المتوسطي:

يستمد الفضاء المتوسطي تسميته من البحر المتوسط الذي شكل على مدار التاريخ منطقة تماس وجذب جيو حضاري وتاريخي ارتبطت بمتغيرات السيطرة والنفوذ وصولا إلى مظاهر التعاون والتنسيق، حيث تعود تسمية البحر المتوسط بهذا الاسم إلى النصف الثاني من القرن الثالث ميلادي عندما أطلق الجغرافي البحار سولينوس اسم المتوسط على تلك الرقعة الجغرافية المائية التي تتوسط القارات الثلاث آسيا، أوروبا وإفريقيا⁵، لكن هذه التسمية - وان كانت هي المعتمدة- فان هذا البحر قد عرف تسميات متعددة بتعدد الحضارات والثقافات، حيث سماه المصريون القدماء ب "الأخضر الكبير، وسماه الرومان "بحرنا" (Merenostrum)، و"البحر المقدس" و"بحر فلسطين" عند العبرانيين، وعند الأتراك باسم "البحر الأبيض".

تقدر مساحة البحر المتوسط بحوالي 2,5 مليون كلم²، تقسم إلى حوضين كبيرين هما، الحوض الشرقي بمساحة 1,65 مليون كلم²، والحوض الغربي بمساحة 0,85 مليون كلم²، ولاعتبارات

¹ التقرير السنوي حول ليبيا، مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2012.

² من موقع: وزارة العدل الليبية:

<http://www.aladel.gov.ly/main/modules/sections/item.php?itemid=375> في 10 فبراير 2014.

³ مصطفى عمر التير، رهانات النخب السياسية والمجتمع المدني في المغرب العربي، ورقة مقدمة ضمن أشغال ندوة حول: المغرب العربي والتحوليات الإقليمية الراهنة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، فبراير، 2013.

⁴ التقرير السنوي حول ليبيا، المرجع السابق.

⁵ Abi Sébastien, *la méditerrané plurielle : entre unité et diversité*, FMES, P03.

جيوستراتيجية، هناك من يقسمه إلى ثلاثة أحواض، شرقي، أوسط، وغربي، لكن الشائع هو التقسيم الذي يقوم على معطيات جيولوجية. ويمتد من مضيق جبل طارق إلى ساحله الشرقي على مسافة 3800 كلم، وعلى مسافة 800 كلم بين مدينة الجزائر العاصمة ومدينة جنوة، وعلى مسافة 140 كلم بين تونس وصقلية، و13 كلم بين إسبانيا والمغرب الأقصى، ويبلغ أقصى عمقه 5150 متر، ومتوسطه 150 متر، ويتميز المجال المتوسطي بالتنوع وعدم التجانس، حيث تنتشر به الكثير من الجزر الصغيرة اليونانية والتركية بالإضافة إلى جزر كبيرة كصقلية وكورسيكا وسردينيا، كما يتميز بالتقسيمات الفرعية كالبحر الأدرياتيكي، وإيجة، التيراني... وشبه جزر كسبه جيرة أيبيريا، شبه الجزيرة الإيطالية وشبه جزيرة البلقان¹.

جعلت هذه التكوينية المتميزة للبحر المتوسط أهمية خاصة، أهلتها لأن يكون في مركز الأحداث ومحور العديد من التفاعلات على مر التاريخ، بل وكثيرا ما كان هو الحدث بعينه، وهو ما أشار إليه المؤرخ الفرنسي "فرناند براندل" Fernand Brendel حين عدد في مؤلفه المتوسط خصائصه بقوله: " ما هو المتوسط؟... ألف شيء في نفس الوقت... فهو ليس مجرد مشهد طبيعي بل هو مشاهد طبيعية... ليس بحرا بل بحورا متواصلة... ليس حضارة بل حضارات متناغمة..."، وقد تطرق في مؤلفه إلى تحليل التفاعلات التي عرفها البحر المتوسط على مدار التاريخ والتي ارتكزت على الصراع وكسب النفوذ والسيطرة بين شعوب وحضارات إنسانية كبرى تشكلت على ضفافه، فهو حسبه وبحكم مقوماته الطبيعية والتاريخية والحضارية يرسم خطوطا للتماس، قابلة لأن تحول إلى خطوط للنار وجبهات للقتال بين الحضارات المتباينة والمتجاورة، وهو ما كان عبر العديد من المحطات التاريخية أين سبقت المد الاستعماري حروب وغزوات بين الحضارات السابقة².

وبالتالي فإن الموقع الجغرافي لدول المغرب العربي الذي أوجدها على الضفاف الجنوبية للبحر المتوسط، ما كان ليجعلها على هامشية حركيته التاريخية السابق بيان مداها وجزرها، فهي ترتبط بشماله مع دول أوروبا بعلاقات تمتد إلى قرون من الزمن عرفت أشكال الحرب والغزو والاستعمار... وهو ما كان وراء وجود انعكاسات على تشكل وبنوية الدولة المغاربية، خاصة في ظل بروز فواعل وأخطار أمنية تشكل اهتماما مشتركا، فعادة ما يتم اعتبار جنوب المتوسط مصدر تهديد مباشر لشماله بما يصدره له من أخطار أمنية وعوامل مخلة بالاستقرار، لكن في المقابل نادرا ما يشار إلى ما

¹ يسري الجوهري، جغرافية البحر المتوسط، الاسكندرية: منشأة المعارف، 1984، ص09.

² منصور لخضاري، الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري، مجلة شؤون الأوسط، العدد:143، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2012. ص16.

يمكن أن تشكل الضفة الشمالية. بالنسبة لجنوب المتوسط، وبحجم مدركاته التي تحكمها تجارب خضوعه للاستعمار يمكن اعتبار أوروبا كذلك مصدرا للتهديد والتوجس بسبب اقتصادها المهيمن على المنطقة وثقافتها التي تهدد هويات المجتمعات في الجنوب والمشروع الأوروبي الذي يتعارض في كثير من الأحيان مع مساعي التخلص من آثار الاستعمار والتبعية.¹

هذا التأثير عادة ما تشكل في أطر متعددة للتعاون والتنسيق بغرض البحث عن بدائل أنجع لمعالجة الإشكالات التنموية، ومجابهة التحديات الأمنية التي تشكلت وانتشرت في هذا الفضاء الجيوسياسي الهام، كالمبادرات التعاونية في شكل: مسار برشلونة، مجموعة 5+5، سياسة الجوار الأوروبي، الاتحاد من أجل المتوسط... وهي آليات لم تتمكن من تحقيق الكثير بهذا الشأن، لكنها تبقى مسارات واقعية للتفاعل التقليدي بين دول الفضاء في ظل تنامي صراع كسب النفوذ الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية والصين في المنطقة.

1- فضاء الساحل الإفريقي:

يرجع تعريف منطقة الساحل الإفريقي² بهذا الاسم الى فترة التواجد الفرنسي بالمنطقة، إلا أن شساعة المنطقة المذكورة، جعلت من عملية تحديدها وتعريفها إشكالا لدى الدارسين لهذا الفضاء، يتجلى ذلك من خلال المقاربات المعيارية المتعددة في تحديد الدول التي تنضوي ضمن هذا الحيز الجيوسياسي، حيث عبر عن ذلك فالباحث "أندري بوجو" Andre Bourgeot بأن منطقة الساحل الإفريقي " عبارة عن صحراء وهي بمثابة إقليم بدون حدود"³.

¹Jean Robert Henry. *La méditerranée occidentale en quête d'un « destin commun*, 1 année du Maghreb, 2004.P14.

² الساحل الإفريقي، أو الساحل الصحراوي، بلاد غرب السودان، والسهل الإفريقي، تسميات متعددة صادفها إزاء عملية بحثا في مؤلفات بخصوص تاريخ المنطقة، ومهما يكن من قصد بخصوص هذه التسميات فان، تسمية الساحل الصحراوي تجمع بين منطقتي الساحل والصحراء الكبرى، وبلاد غرب السودان فقد وردت في كثير من المراجع العربية والإسلامية حيث جاء اسم بلاد غرب السودان مقابلا للسودان الشرقي_ دولة السودان حاليا_ نظير الصلات التاريخية والاقتصادية تمثلت في التبادل التجاري، أما تسمية السهل الإفريقي فقد جاءت كترجمة حرفية من طرف بعض الكتاب للمصطلح الفرنسي Sahel Africain.

³ Andre Bourgeot, *Sahara : espace géostratégique et enjeux politique(niger)*, Chaier des recherches CNRS laboratoire d'anthropologie sociale,Autrepard(16) , 2000 , p43.

إلا أنه جغرافيا يشار إلى الساحل الإفريقي من خلال المنطقة الواصلة بين شمال إفريقيا، وإفريقيا جنوبي الصحراء، وهي تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا¹ بمعطيات تشير تقديريا إلى حوالي 5500 كلم طولاً، ويعرض من 350 إلى 500 كلم².

يمكن تحديد الدول المشمولة بهذا التعريف كالآتي: موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، السودان، يضاف إليها أجزاء محددة من دول أخرى كالجزائر والسينغال واريتريا... هذا التحديد يتطابق جزئياً مع مجموع الدول المشكلة للجنة الساحل الإفريقي لمكافحة التصحر المنضوية تحتها تسع دول وهي: السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، نيجيريا، التشاد، السودان، اريثريا، يضيف إليها البعض جزر الرأس الأخضر.

هناك عدة تجمعات إقليمية عرفها الساحل انطلاقاً من التحديد الجيوسياسي وطبيعة النشاط الذي يبني عليه التجمع، ولعل أهم تجمع يمكنه أن يقرب من حصرنا للمنطقة من خلال الدراسة، هو ذلك الذي أنشئ حديثاً في 16 فبراير 2014 بنواكشوط، ويضم كل من مالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو، وأطلق عليه تجمع دول الساحل الخمس، لأنه الأقرب إلى توصيف مجال الدراسة.

تتمتع منطقة الساحل بخصائص جغرافية وقيمة جيوسياسية جعلت منها فضاء بالغ الأهمية من الناحية الجيوستراتيجية، فهي منطقة محورية في حركة التنقل شمال وجنوب، وما بين شرق وغرب القارة الإفريقية، علاوة على امتلاكها لعوامل جذب داخلية بفعل مواردها الطبيعية الهائلة.

يمتد التواصل الجغرافي بين منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي، من خلال الامتداد الطبيعي للصحراء الكبرى، التي تعتبر من أكبر صحاري العالم بمساحة تقدر ب(9,065,000 كلم) و بامتداد يصل مسافة (4,830 كلم) من المحيط الأطلسي حتى البحر الأحمر، وجنوباً بعمق (1,930 كلم) داخل منطقة الساحل الإفريقي. وهي بذلك معظم مساحة موريتانيا، الجزائر، النيجر، ليبيا ومصر، وكذا جزء من جنوب المغرب وتونس، وجزء من مناطق شمال مالي والتشاد والسودان.³

من مميزات هذا الإقليم ذلك الانبساط الطبيعي في مظاهر الشخصية التضاريسية، بحيث لا توجد به انكسارات عميقة وواسعة أو مرتفعات، الأمر الذي جعل من الصحراء فضاء للتفاعل، وحلقة هامة في مسار التواصل التاريخي والحضاري لمماليك وشعوب المنطقة، ففيها تشكلت قديماً أغلب الطرق

¹ امحمد برفوق، منطق الأمنة في ساحل الأزمت، موقع سياسة، متوفر على الرابط:

<http://politics-ar.com/ar2/?p=3003>

² Henri Plangol et Francois Lanche, *La Situation securitaire dans les pays de la zone saharien*, report presente par les depute a l' assemble national française, N: 4431,6 mars 2012,p7.

³ Angel Rabasa, *ungoverned terretories: understanding and reducing terrorism risks*, united states, RAND Corporation,2007, p174.

التجارية الرابطة بين مختلف الأقاليم، ومعها انتقلت السلع والأفكار والثقافات وتواصلت من خلالها الأجناس، ما ساهم بشكل كبير في توغل الحضارة الإسلامية التي انتقلت من شمال إفريقيا، إلى عمقها، بحيث ينتشر الإسلام في كل دول الساحل بشكل كبير، لاسيما الطرق الصوفية كالطريقة القادرية والطريقة التيجانية... الخ، بالإضافة إلى التمازج العرقي والاثني بين عديد القبائل خاصة على مستوى الصحراء الكبرى¹.

تمثل الفترة الاستعمارية مرحلة فارقة في تاريخ إفريقيا جعلتها تسهم بشكل كبير في رسم واقع ومستقبل القارة من خلال إفراز كل مظاهر التخلف والاستنزاف والإلحاق الثقافي، بالإضافة إلى التفكك الاجتماعي الذي غذته التقسيمات الحدودية الموروثة عن الاستعمار والذي تعد دول الساحل مثالا لها، هذا الأمر جعل من بناء الدولة الوطنية الحديثة في الساحل، غاية في الصعوبة، نظرا لعلاقة السلطة في هذه الدول بمختلف البنى الاجتماعية، التي يعد فيها الانتماء للقبيلة موازيا لولاء السكان للدولة خاصة أن البناءات القبلية في المنطقة تتميز بالتعقيد والتشابك²، ناهيك عن امتداد هذا الولاء في بعض الأحيان إلى خارج حدود الدولة و الذي عادة ما يتشكل في مظاهر الانفصال أو التمرد ، لكن هذا العامل قد لا يكون وحيدا في الحكم على ذلك، إذ يعد الفقر والتخلف وفشل الدولة في تحقيق التنمية والتوزيع العادل للثروة، لاسيما في ظل الانتشار غير المنظم للسكان وغياب السيطرة التامة للسلطة المركزية على كل أقاليم الدولة ، قد يكون عاملا آخر مغذيا وأحيانا محددًا في إثارة كل مظاهر اللأمن.

فرغم توافر اغلب دول الساحل على موارد اقتصادية هامة، كالنفط والمعادن خاصة اليورانيوم في التشاد والنيجر التي تحتل المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج هذه المادة الحيوية، بنسبة 8,7 بالمائة من الإنتاج العالمي³. بالإضافة إلى حوض تاوديني Bassin de Taoudéni بمالي وما يحتويه من

¹ محمد سنوسي العمرابي، الروابط التاريخية لدول صفتي الصحراء وأثرها على الأمن المغربي، مداخلة أقيمت ضمن أشغال الملتقى الدولي بعنوان: التهديدات الأمنية للدول المغربية في ضوء التطورات الراهنة (الرهانات والتحديات)، جامعة قاصدي مرياح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، أيام 27-28 فبراير، 2013.

² محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الأولى، 2002، ص10.

³ شمسة بوشنافة، استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل: استراتيجية من أجل الساحل الراهانات والقيود، مداخلة أقيمت ضمن أشغال الملتقى الدولي بعنوان: التحديات الأمنية للدول المغربية في ضوء التطورات الراهنة (الرهانات والتحديات)، جامعة قاصدي مرياح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، أيام 27 و 28 فبراير، 2013.

ثروات معدنية (بتروول ويورانيوم)، حيث وصفه بعض المحللين بـ "الإلدورادو المعدني"¹ هذا إضافة إلى عمليات التنقيب الكبيرة التي تقوم بها مختلف الشركات العملاقة في هذه الدول كشركة ريبسول الإسبانية في مالي وغاز بروم الروسية في النيجر² هذه العامل الذي يسميه البعض بلعنة الموارد³. إن هذا الفشل في مسار بناء الدولة الحديثة في الساحل الإفريقي جعل منها منطقة استقطاب دولي لمختلف القوى الدولية، الباحثة عن الموارد والنفوذ، يتجلى ذلك من خلال التواجد الكبير للشركات الفرنسية العاملة في مجال التنقيب والاستخراج ومن ثمة الاستغلال، هذا المعطى جعل من الساحل الإفريقي عرضة للانكشاف أمام مخططات مختلف القوى الكبرى.

وبالتالي فإن هشاشة بناء الدولة في الساحل نجم عن الفشل السياسي في التعاطي مع العاملين الاقتصادي والاجتماعي، ما أنتج حركات أزموية، أدت إلى ظهور بؤر توتر مزمنة، وانتشار كبير لمظاهر التهديد العابر للحدود، هذا الواقع أثر بشكل مباشر على الحالة الأمنية لدول المنطقة، ودفع بالدول المغاربية إلى اعتبار مسألة الاستقرار من الشواغل الأساسية في توجيه علاقاتها مع هذه الدول. أمام هذا الوضع الإقليمي المتأزم، بدا الجانب الأمني أساسا لتعاطي المغاربي مع قضايا الساحل الإفريقي، ويأتي هذا التعاطي واقعا انطلاقا من قياس دول المغرب العربي لدرجة التأثير والتأثر، إذ تعد الجزائر وموريتانيا وليبيا بواقعها الحالي أكثر الدول عرضة لإفرازات، التهلل السياسي والتشردم الاجتماعي، في دول الساحل، ما حدا بالدول المغاربية منفردة وفي مقدمتها الجزائر بحكم الجوار الحدودي الواسع و باعتبارها دولة محورية إلى إطلاق عديد المبادرات في مجال التعاون والتنسيق الأمني، في محاولة منها لإفراغ المنطقة من النشاطات التي يمكنها أن تمس أمنها القومي من جهة، وقطع الطريق أمام المشاريع الأجنبية للقوى الكبرى الراغبة في التواجد المستمر في المنطقة تحت مسمى حماية مصالحها الاقتصادية وتحقيق الأمن العالمي. جاء هذا التحرك الميداني من خلال الدعم اللوجستي والمساعدة التقنية، والتنسيق أعملياتي، هذا الدور يأتي مرة أخرى مكرسا لمبدئها الراسخ بـ **عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول**، أما المغرب فقد عمد إلى التركيز على التنسيق الأمني والتكوين في مجال مراقبة الحدود، حسب ما ورد في وثيقة إعلان الرباط، بالإضافة إلى تفعيل دور العامل الديني المستمد من شرعية الملك الدينية والتاريخية، في حين لازالت تسعى موريتانيا للعب دور أكبر انطلاقا من كونها دولة ساحلية ودولة مغاربية، إلا أنها لا تملك خيارا أمنيا ناضجا ضد أي تهديد

¹ مهدي تاج، المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011.

² شمسة بوشنافة، المرجع السابق.

³ Brono carton, pascale lamontagnes, Le pétrole en Afrique : la violence faite aux peuples, Belgique : Groupe de recherche pour une Stratigie economique alternative (GRESEA).

أمني بسبب ضعف المنظومة الأمنية، لكنها تسعى إلى تفعيل العمل المشترك بينها وبين مالي والنيجر والتشاد من خلال بعث كتل امني واقتصادي جديد يستجيب للتطلعات المشتركة لدول الساحل. وقطع الطريق أمام الجزائر والمغرب

يكشف هذا التعاطي المنفرد بسبب غياب رؤية إستراتيجية مشتركة عن مدى التنافس المغاربي لتحقيق النفوذ في منطقة الساحل، ولعب دور ريادي في السير بدول الساحل إلى مواجهة التهديدات الأمنية وفق السياسات المطروحة من طرف هذه الدول، بما يقود إلى تقوية بناء الدولة في الساحل وإعطاء مجال أوسع لشركات تنمية سواء انفراديا أو حتى في إطار الرؤية المشتركة للقوى الدولية ذات البعد التأثيري في هذه المنطقة.

الفصل الثاني: التحولات السياسية في المغرب العربي وإشكالية التهديد الأمني

تتلازم المراحل الانتقالية في كثير من الأحيان مع بروز التهديدات الأمنية ذلك أن هذه المرحلة من التحولات السياسية غالبا ما يصاحبها فراغ في مؤسسات الدولة بين سلطات سابقة وأخرى جديدة، وتتنوع التهديدات الأمنية الناجمة عن هذه الظاهرة بين أشكال قديمة كانت تعرفها الدولة وأخرى جديدة تكون بفعل الأحداث السياسية وتأثيراتها أو القوى السياسية وجماعات المصالح المرتبطة بالنظام السياسي السابق والتي تحاول الاستثمار في الفراغ الأمني بافتعال بعض الإشكاليات الأمنية قصد العودة إلى السلطة أو على الأقل المحافظة على الحد الأدنى من المصالح والمكاسب السابقة.

هذا الوضع تعيشه الدول المغاربية التي شهدت تحولات سياسية بدرجات متفاوتة. وامتدت تأثيراته لتشمل فواعل أخرى كان في مقدمتها الموجة الجديدة من الحركات الإرهابية، وتزايد مخاطر الهجرة غير الشرعية، واحتمالات الانقسام في ليبيا وتدفق الأسلحة منها على مالي الذي أعطى زخما جديدا لانتشار مظاهر مختلفة للعنف البنيوي في المنطقة.

المبحث الأول: مظاهر التحولات السياسية في دول المغرب العربي

شكلت تونس المنطلق للأحداث الشعبية التي تجتاح الدول العربية منذ 2011، وقد تباينت تأثيراتها من دولة إلى أخرى تأثراً بالسياق السياسي والاجتماعي الذي تعيشه كل دولة، فبالنسبة للحالة التونسية بقيت في أدنى حدود العنف حيث اقتصر على بعض الاضطرابات وأعمال النهب والسرقة الضيقة والمحصورة، كما أن الأجهزة الأمنية لم تقم بممارسات عنيفة كبيرة جداً، وسرعة خروج الرئيس زين العابدين بن علي من السلطة ساهم في الحفاظ على جل مؤسسات الدولة مما جعل الانتقال سلساً إلى حد كبير. أما في الحالة الليبية فتعنت الرئيس معمر القذافي جعل البلاد تدخل في دوامة عنف كبيرة جعلتها القوى الغربية إلى جانب بعض الدول العربية مطية للتدخل العسكري الذي فاقم الأوضاع أكثر، مما انعكس على المرحل الانتقالية لاحقاً خاصة في ظل ضعف مؤسسات الدولة إبان حكم القذافي، حيث استمرت حالة العنف لدرجة أصبحت فيها ليبيا توسم بالدولة الفاشلة.

وفي نفس السياق المغربي وبالنسبة للجزائر والمملكة المغربية وموريتانيا، فإن هذه الدول لم تشهد انتفاضات شعبية كبيرة إلا أنها عاشت بعض الحركات الاحتجاجية التي اضطرت الأنظمة إلى الإقدام على بعض الخطوات كانت في جلها إصلاحات ذات طابع دستوري. جل هذه التحولات كانت لها تأثيرات على التهديدات الأمنية السابقة حيث فاقمتها وأعطتها أبعاد جديدة كان أهمها تعميقها أكثر خاصة في ظل الدور السلبي الذي لعبته الأطراف الخارجية في طريقة معالجتها لتلك الأزمات.

المطلب الأول: المسار الإنتقالي في تونس

الثورة الشعبية... تعدد التسميات وإشكالية الاصطلاح؟

يطرح مفهوم الثورة إشكالا معرفيا بين عديد المفكرين، بالرغم من قدم ظهور المصطلح، وذلك نتيجة اتساعه واستخداماته المتعددة في التعبير عن ظاهرة أو وضع ما، ففي العلوم التجريبية استخدم مصطلح (Re-volution) كمفهوم فلكي للدلالة على "حركية دائرية متكررة"، تشير إلى دوران الإجمام السماوية في مدارها ككل مرة وفي زمن جديد، تم انتقال إلى باقي العلوم، وأصبح لكل علم ثورته¹، حيث يشير دومنيك لوكورت Dominique Lecourt إلى "إن الأصل الفلكي للمصطلح ظل راسخاً، لأن الثورات أحداث قابلة للتكرار، بل هي دورية ترسم وتحقب تاريخ العلوم وتاريخ الشعوب" وبالتالي فإن الطابع الثوري للعلوم يطرأ حين يقوم العلماء بإحداث تغييرات في مخططاتهم، ووفقاً لظروف معينة،

¹ يُمنى طريف الخولي، في العلم. طفرة ثورية ومسار تقدمي، من موقع الأهرام، متوفر على الرابط التالي:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=677442>

نحو إثباتات نظرية جديدة تقود إلى تقدم التفكير العلمي، وهي بمثابة دورة جديدة نحو إسقاط النظريات الخاطئة، هذا التفسير استخدمه، ريموند ويليام Raymond Williams للتعبير على مضمون الدوران الذي يعني "دوال الأمور" بمعنى انقلاب حالة ترتيبها، فيصبح وضع رؤوسها إلى أدنى وأدناها إلى أعلى¹.

تطور مفهوم الثورة بعد ذلك من مرحلة زمنية لأخرى، مع تنوع اقترابات المفكرين، كل بحسب اختصاصه وأيديولوجيته، وانتقل فيما بعد إلى المجال السياسي والاجتماعي، انطلاقاً من الثورة الفرنسية 1789-1799 التي تعد كمرجع بحثي في إسقاط ظاهرة الثورة على أي نموذج ثوري آخر لاعتبارها الحالة الامبريقية الأنسب لقياس حركات التغيير والتحول الجدري أو النسبي، خاصة وأنها أرست لتحول نظمي وبنوي، يقوم على ثلاثية العدالة والحرية والمساواة²، إلا أن كارل ماركس Karl Marx وفي تحليله للثورة الفرنسية وجد أن طابعها السياسي كان أكثر وضوحاً وتأثيراً من طابعها الاجتماعي. فالحكم على أي ثورة يجب أن يكون نابغاً من أهداف اجتماعية معينة، لذا فقد ركز على الجانب الاجتماعي للثورة بإقامة نسق تاريخي للتطور الاجتماعي من خلال التركيز على الأساس المادي، حيث فسّر التاريخ بأنه صراع بين الطبقات لا الأجناس. فإحلال نظام إنتاجي بنظام آخر يؤدي إلى ظهور ضغوط سياسية وتغيرات تتبعها الثورة، وهي الأفكار التي اعتمدت عليها الثورة البلشفية (1917) في مواجهة هيمنة الرأسمالية الإقطاعية³.

ومع تبلور العلوم الإنسانية بشكل عام حاول بعض المفكرين إعطاء تعريف إجرائي لمفهوم الثورة إذ نقرأ في:

قاموس الموسوعة العربية: على "أنها بمثابة تغير جوهري في الأوضاع السياسية والاجتماعية في بلد معين، لا يتبع في أحداثه الوسائل المقررة في النظام الدستوري لذلك البلد".

¹ سلمان العودة، اسئلة الثورة، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ص34.

² منصور لخضاري، استراتيجية الامن الوطني في الجزائر 2006-2011. جامعة الجزائر3، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه: تخصص : التنظيم الإداري والسياسي، 2012-2013، ص 392.

³ وفاء علي داود، التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها، مجلة الديمقراطية: نقلا عن موقع: تاريخ الاطلاع: 01 سبتمبر 2014.

<http://democracy.ahram.org.eg/News/422/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8%B5%D9%8A%D9%84->

ويعرفها مايكل روسكن Micheal Roskin و روبرت كورد Robert L Cord في كتابهما -مقدمة في العلوم السياسية- الثورة: "أنها عملية تغيير سيؤدي إلى تحول جذري في النظام السياسي، بما يؤدي إلى الإطاحة بالنظام القديم والنخبة التابعة له"¹.

ويفصل الدكتور خير الدين حسيب في المعنى الدقيق لظاهرة الثورة، من خلال وصف وتفسير مجمل الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغييرات جذرية في الواقع السياسي والاقتصادي وأيضاً الاجتماعي لشعب أو مجموعة بشرية ما وبشكل كامل وعميق، وعلى المدى الطويل، وينتج منه تغيير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب التأثير، وفي إعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية².

يمكن تفسير الثورة من خلال هذه التعاريف المتنوعة على أنها عملية دينامية تفسر تلك التغييرات الجذرية التي تطرأ على مختلف التوازنات والعلاقات داخل البنية يتم من خلاله الانتقال من الوضع السياسي والاجتماعي السائد نحو بناء جديد عبر فترة زمنية غير محددة، هذا الوضع يقود إلى بناء منظومة قيمية وفكرية وممارساتية تختلف عن النمط السابق في طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع³. وتجدر الإشارة إلى أنه في منتصف القرن العشرين عرف العالم نماذج أخرى للفكر الثوري تمثل في انتشار الحركات الثورية ذات الطابع التحرري، والتي اختلفت إلى حد ما عن التفسيرات التي ساقتها الثورة الفرنسية، أو التحليل الماركسي، فانتشر هذا النمط الثوري بشكل لافت واستطاع أن يسيطر على النماذج المرجعية في فهم ظاهرة الثورة، وتعد الثورة التحريرية الجزائرية مثالا رائدا في هذا النمط من الظاهرة الثورية.

لكن بالعودة إلى التاريخ الإسلامي والعربي، لا يمكن العثور على نماذج حقيقية بالمعنى الاصطلاحي للثورة، ولعل ذلك يرجع بالأساس إلى الإرث التاريخي الذي يجد تبريراته في ما احتكمت إليه أصول الممارسة السياسية تحت حكم الخلافة الإسلامية عبر مختلف مراحلها، فكان مفهوم الثورة أقرب إلى معاني الخروج عن الحاكم، والمجاهرة برفض سياساته، وإحداث قطيعة لا رجعة فيها، للعودة إليه كحاكم أوجبت الضرورة الشرعية طاعته⁴، لذلك ظل مصطلح الخروج مرتبطاً بمفهوم الفتنة التي

¹ وفاء لظفي، الثورة والربيع العربي: اطلالة نظرية. لندن: مركز المشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، 2013.

² خير الدين حسيب، حول الربيع الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة. مجلة المستقبل العربي، العدد: 386، أبريل 2011، ص9.

³ خليدة كعسيس، "الربيع العربي" بين الثورة والفضي. مجلة المستقبل العربي، العدد: 421، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 224.

⁴ منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، المرجع السابق، ص393.

كانت تعني في التاريخ الإسلامي الصراع الأهلي الذي يمس بالعنف، التوازن السياسي الاجتماعي القائم بين جماعات أهلية، وربما يرتبط ذلك مرجعياً بالمفهوم الإسلامي لوحدة الجماعة واستقرارها التي ارتبطت بدورها بتعزيز ديناميات التمصير، أي بناء المدن المستقرة وخططها مقابل نمط الاجتماع البدوي العربي المنقسم والمضطرب، ولهذا فإن مفهوم المؤرخين العرب لما يصفه المؤرخون المعاصرون بـ "الثورة" خاضع للسياق الذي حكم إنتاجه، وهو اعتبار الخروج على الجماعة تقويضاً للعمران، والخروج على الجماعة أو الأمة هو الأصل في ذم الخوارج، أما الخروج على السلطان الغاشم فقد اختلف بشأنه، فالبعض اعتبره خروجاً على الجماعة، والبعض الآخر اعتبره أمراً مشروعاً، بل واجب في بعض الحالات، كل هذا حال دون أن يعرف العالم الإسلامي والعربي، نماذج إسقاطية للمعنى الحقيقي للثورة بمدلولها المعاصر¹، لكن ذلك لا يخفي استخدام هذا المصطلح في كثير من الأحداث التي عرفتها الدولة الوطنية العربية بعد الاستقلال كالانقلابات والتمردات... الخ، وذلك ليس قياساً بالمعنى الحقيقي للمصطلح وإنما كشعار كان يهدف من خلاله قادة الفعل إلى تبرير تحركاتهم ومنحها شرعية شعبية مثل ما حدث في الجزائر سنة 1965 وفي ليبيا سنة 1969².

انطلاقاً من الإحاطة النظرية والتاريخية الوجيزة بالثورة، تطرح دينامية الحراك العربي الحالي بتوالي أحداثه إشكالية الإسقاط النظري لفهم مدلولاتها الاجتماعية، واستقراء مغازيها السياسية، واستشراف مساراتها المستقبلية، بشكل يدع ل طرح تساؤلات حول دلالة أحداث هذه التحولات ودوافعها ومآلات جنوحها.

ذلك أن مفهوم "الثورة" يشار الذي به إلى نظام اجتماعي وسياسي وثقافي جديد. تبرزه دينامية التغيير التي تقود إلى تشكل قطيعة راديكالية مع ممارسات الماضي وإرساء كيان سياسي جديد يقوم على الأسس الحقيقية للفعل الثوري، وبغض النظر عن الطابع الذي يتسم به هذا التغيير (التمرد، الاحتجاج، الانتفاضة...)، فإن ثورية أي حركة تتحدد بمضمون المشروع الذي تحمله، وقدرته على مدى إعادة تحديد علاقة السلطة بالمجتمع والثروة، أم تعيد إنتاجها بشكل جديد.

وبذلك فإن ما حدث في دول ما يطلق عليه إعلامياً "الربيع العربي" ليس أكثر من تعبير عن حركة مطلبية اجتماعية سياسية، عبرت عنها حركات شعبية، بشعارات واضحة، لكن في غياب قيادات فكرية ريادية، ومشاريع مجتمعية ثورية، ورؤية مستقبلية واضحة، لم ينتج عنها حتى الآن تغيير جذري في

¹ وفاء علي داود، المرجع السابق.

² ابراهيم ابراش، النظرية الساسية بين التجريد والممارسة، القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص304.

المجالات الاجتماعية والسياسية يمكن التأسيس عليه ووسمها بالثورة، ولكن هذا ليس معناه القطع النهائي بين مجريات الأحداث الحالية ومآلاتها المستقبلية لأننا مازلنا في سياق الحدث وحركيته، ولا يستبعد على المستوى المتوسط والبعيد أن يحدث تغيرات شاملة يستحق حينها وسمها بالثورة.

نخلص بناء على هذا إلى أن ما حدث في تونس يمكن اعتباره عملية تحول سياسي نتيجة افتقاره لمرجعية فكرية ولا يعدو أكثر من وصفه بأنه عملية احلالية¹، سمحت بتغيير جزئي في منظومة الحكم، نتيجة الهيجان الشعبي الراض للواقع القائم والساعي لقلبه للوصول إلى وضع مغاير تماما، ومن ثمة فإن هذه التغيرات جرى التواتر على وصفها في تونس على أنه "ثورة شعبية" تهدف إلى إرساء وضع جديد يقود إلى إعادة تغيير نمط العلاقة بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية.

وإذا شاع تداول لفظ الثورة في الأوساط الشعبية، ومن طرف بعض الاتجاهات الفكرية على المسار التحولي في هذا البلد، فلا يمكن أن ننفي حقيقة افتقار الحراك التونسي لقيادة واضحة، فهذه الأحداث جاءت متسارعة ضد نظام شمولي تسلطي، واتسمت بطابع شعبي يتجلى من خلال الشعار الذي تردد وحمل نداء شعبيا عاما انصهرت فيه جميع القوى المشاركة، تحت راية التغيير وبشعار، "الشعب يريد إسقاط النظام"² حيث يفسر الدكتور المولدي الأحمر هذا الانتفاخ والاستقطاب الكبير بثلاث دوافع رئيسية هي:

¹ يعتبر الإحلال أحداً أوجه التحول السياسي ويطلق عليه كذلك نمط التحول من أسفل، حيث تأتي هذه العملية بمنأى عن رغبة السلطة في التغيير وتقودها المعارضة في البلدان التي تتوافر على معارضة قوية، وقد تكون نتيجة لتعبئة جماهيرية، أو حدوث هيجان شعبي نتيجة فشل النظام في تجاوز الأزمات وتحقيق الرغبات الشعبية في الإصلاح والتنمية، وعادة ما يتم ذلك عن طريق تحالف قوى المعارضة مع الجماهير الشعبية الراضة للوضع القائم، وقد تنتهي بهذا الوضع وفي حالات إلى الإطاحة بالنظام وإحلال نخبة جديدة محل النظام القديم تطمح لإرساء وبناء نظام جديد، فبحسب لينز Linz فإن جذور وأسباب النمط الاحلالي ترجع في الغالب إلى حدوث أزمة وطنية خطيرة لا يستطيع النظام التسلطي حلها، وتؤدي إلى حدوث تعبئة جماهيرية واسعة النطاق ضد النظام ويمثل هذا النمط نوعاً من عملية الانتقال الديمقراطي والتحول التي لا تهيمن عليها النخب، بدلا من ذلك يأتي التغيير أساسيا على الأقل في بداياته من الضغوط المنبثقة عن القاعدة الشعبية، وترغم النخب على الخضوع للإرادة الشعبية، بعبارة أخرى فإن المطالب الشعبية هي التي تؤسس وتحرك هذا النمط من عملية الانتقال وليس المواثيق بين النخب. لمزيد من التفاصيل انظر: صامويل هغنتنون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى، 1993.

² منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، المرجع السابق، ص 394.

-تضرر أغلب الفئات الاجتماعية من السياسة العامة المتبعة في البلاد، سواء على المستوى الاقتصادي أو الثقافي أو الاجتماعي، والتي واكبت انتشار الحريات الفكرية والسياسية.

- تحول النخبة السياسية الحاكمة - نتيجة بقائها زمنا طويلا في إدارة دواليب السلطة خارج كل مراقبة ومنافسة - إلى مجموعة ضيق من الأفراد والعائلات والزبائن، (الأوليغارشية) مما ترتب عنه فقدانها قدرتها التنظيمية والأخلاقية على التواصل مع الغالبية الواسعة من أفراد المجتمع.

- أن التجانس الذي دعمته سياسة بناء الدولة الوطنية الجديدة خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين جعلت من العروش والجهات والتقسيمات بين الريف والحضر مفردات غير وظيفية في حشد جماهير المتضررين من الأزمة السياسية والاجتماعية للبلاد على نطاق رغم أن بداية الأحداث كانت في مناطق معزولة وبعيدة¹.

وعليه فإن وصف "الثورة" الذي أطلق على الحراك التونسي، لم يحظى كذلك بإجماع فكري وسياسي لدى الكثير من الباحثين، ومواقف الدول، وقد يرجع ذلك لدى البعض إلى منظومة القيم التي حملها هذا التحول في اعتماده على النموذج الغربي الديمقراطي، أو في افتقاره إلى النضج الحقيقي للوصول إلى معنى الثورة، وغياب مبررات وجود الفعل الثوري الحقيقي، في حين يذهب آخرون انه لا يعدو حركية معتادة في تطور الشعوب، وقلل من شأن فعاليتها في تحقيق التغيير المنشود، أما البعض الآخر فيذهب أبعد من ذلك ويصفها بأنها مجرد تنفيذ لأجندة خارجية انطلقا من نظرية المؤامرة، نحو تقسيم الوطن العربي من جديد لاسيما بعد انتقال العدوى إلى دول أخرى كمصر وليبيا... حيث يذهب المفكر محمد حسنين هيكل إلى تشبيه ما حدث بمثابة "سايس بيكو جديد" نتيجة وجود الوطن العربي اليوم أمام "ثلاث مشاريع ونصف" تسعى لتقسيمه واستغلال موارده فيقول: " على الساحة الآن وبالتحديد ثلاث مشروعات ونصف..الأول غربي يبدو مصمماً ولديه فعلاً من أدوات الفعل والتأثير ما يشجع طلابه، والثاني مشروع تركي يبدو طامحاً، والثالث مشروع إيراني يؤذن من بعيد على استحياء ثم أخيراً نصف مشروع أو شبح مشروع إسرائيلي يتسم بالغلظة². وفي هذا السياق أيضا يندرج ما صرح به وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "هنري كيسنجر" في ربطه للحراك العربي بالدور الأمريكي المسبق في رسم معالمه إذ يقول: "إن هناك سبع دول عربية تمثل أهمية إستراتيجية واقتصادية للولايات

¹ الأحمر المولدي، الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسية، في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات (مجموعة مؤلفين)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص128.

² (هيكل: ما يجري ليس ربيعا عربيا بل ثورات تسليم مفاتيح): من موقع: تاريخ الدخول 11 جوان 2013.

المتحدة. وكل الأحداث التي تجري في هذه الدول تسير بشكل مرضي للولايات المتحدة وطبقا للسياسات المرسومة لها من قبل".

أحداث المسار الانتقالي في تونس:

تعود بداية أحداث الحراك في تونس إلى يوم 18 ديسمبر 2010 أين خرج آلاف المحتجين بمدينة سيدي بوزيد للتعبير عن السخط العام على أوضاع التهميش، والتضامن مع الشاب "محمد البوعزيزي" الذي أضرم النار في جسده كرد فعل على تعامل قوات الأمن معه، على إثر ذلك انطلقت المظاهرات وخرج آلاف المتظاهرين الراضين للكثير من السلبيات الموجودة من بطالة وعدم وجود عدالة اجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم، حيث شملت المظاهرات مدناً عديدة في تونس وكان عدد الثوار يتزايد بشكل مستمر ويتزايد معه حماسهم وشجاعتهم يوماً بعد يوم، وبدأ الأمر يخرج عن نطاق السيطرة الأمنية، وهو ما دفع النظام السياسي في تونس لاستخدام أساليب وطرق مختلفة في محاولة لإخماد هذه المظاهرات، وقد تنوعت هذه الأساليب ما بين ترهيب وترغيب ولكنها فشلت جميعها في إيقاف طوفان الغضب التونسي¹.

كما عمل النظام على خلق الفوضى عبر سحب قوات الأمن من الأحياء والشوارع، ما أدى إلى انتشار عمليات نهب وسلب واسعة، فالبرغم من الطابع الإجرامي لهذه العمليات، إلا أن أغلبها كان بدافع الجوع، ولمواجهة عدم الاستقرار الذي تسبب فيه الفراغ الأمني، ولتجاوز ذلك شكل الشباب التونسي بالتعاون مع الأهالي (لجان حماية) لغرض المحافظة على الأمن وسلامة الأهالي.

وقد لعب المجتمع المدني دوراً كبيراً في الدفع بالحركة الاحتجاجية لبلوغ مستوى النضج، وكان أهمها الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي نافس من خلال دوره الحزب الدستوري في المشروعية التاريخية، والقدرة التنظيمية، الأمر الذي ساعد على إنجاح الانتفاضة التونسية، خاصة مع ظهور تحالف واسع بين مختلف فئات المجتمع المدني في مواجهة نظام بن علي، فبالرغم من أن الانتفاضة بدأت على أرضية مطلبية من قبل الشباب العاطل عن العمل فإن التنافس الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والمهنية، والمتقنين والفنانين حول الشباب، وتضامنهم معهم وانضمامهم إلى حركتهم الاحتجاجية، كل ذلك ساعد على توسع نطاق الانتفاضة طبقياً ومناطقياً، مما أدى إلى تزايد الضغوط على النظام بشكل غير مسبوق².

¹ على عبده محمود، الثورة التونسية الأسباب .. عوامل النجاح .. النتائج، الهيئة العامة للاستعلامات، على الرابط:

<http://www.sis.gov.eg/Newvr/8/34.htm>

² خيري عبد الرزاق جاسم، النظام السياسي التونسي بعد التغيير، مجلة السياسية والدولية، العراق: الجامعة المستنصرية، العدد 25، 2014، ص 16.

أدت الأحداث التونسية- بشكل مفاجئ - إلى تنحي الرئيس السابق زين العابدين بن علي عن مهامه وتفويضها بشكل مؤقت إلى الوزير الأول وفق الفصل 56 من الدستور. وسرعان ما تم الإعلان - في غضون ساعات - عن الشغور النهائي لهذا المنصب واللجوء تبعا لذلك للفصل 57 من الدستور الذي يتولى بمقتضاه رئيس مجلس النواب الرئاسة بشكل مؤقت لفترة تتراوح بين خمسة وأربعين وستين يوما ينظم خلالها انتخابات رئاسية¹. فقد أعلن محمد الغنوشي عن توليه منصب الرئاسة، غير أن خطوته وجدت معارضة صريحة من خبراء قانون دستوري تونسيين، وبحلول صباح اليوم التالي 15 يناير، أُعلن من جديد عن فراغ منصب الرئاسة في شكل دائم، ومن ثم تولي رئيس البرلمان المنصب، ولكن المدهش أن الرئيس المؤقت، "فؤاد المبرع" قام في كلمته الأولى للشعب التونسي بتكليف رئيس الحكومة السابق "محمد الغنوشي" بتشكيل حكومة وحدة وطنية، تعمل على إجراء انتخابات برلمانية في أسرع وقت، محاولة من المجموعة الحاكمة تطبيع الأوضاع، وإعادة التماسك والاستقرار للنظام والدولة، وإضفاء شرعية دستورية على عملية التطبيع².

وبعد الرفض الشعبي لحكومة الغنوشي الانتقالية اضطرها ذلك إلى التقدم باستقالة جماعية، وتعيين الباجي قائد السبسي رئيسا للحكومة وهنا بدأ مسار الأحداث يشهد تطورات نبأت عن رغبة عارمة في تغيير نظام بن علي بالكامل، حيث تقدم المحتجون بمجموعة من الطلبات منها³:

- إيقاف العمل بالدستور وحل مجلسي النواب والمستشارين، بالإضافة إلى حل حزب التجمع الدستوري الحاكم بحكم قضائي وتصفية أمواله وممتلكاته.
- إجراء انتخابات مجلس شعبي تأسيسي على أن تكون مهمة المجلس صياغة دستور جديد يتم بعدها التحضير لانتخابات برلمانية ورئاسية.

¹ أسماء نويرة، صعوبات في مسار التحول الديمقراطي في تونس، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2011/03/30، على الرابط:

<http://carnegieendowment.org/30/03/2011/%D%8B%5D%8B%9D%88%9D%8A%8D%8A%7D%8AA-%D%81%9D8%9A-%D%85%9D%8B%3D%8A%7D%8B1-%D%8A%7D%84%9D%8AA%D%8AD%D%88%9D84%9-%D%8A%7D%84%9D%8AF%D%89A%D%85%9D%82%9D%8B%1D%8A%7D%8B%7D8%9A-%D%81%9D8%9A-%D%8AA%D%88%9D%86%9D%8B6/3bf2>

² هيئة التحرير، النموذج الثوري التونسي: المسار، التحديات، رهانات الانتقال، مركز نماء للبحوث والدراسات: 2012/09/17، على الرابط: <http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=125>

³ صافيناز محمد أحمد، عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، على الرابط:

<http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=55>

- تكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف (الثورة) والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وتضم ممثلي الأحزاب والمنظمات والخبراء وممثلين عن الشباب تكون مهمتها إعداد النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتحقيق أهداف (الثورة) إلى حين انتخاب مجلس تأسيسي يتولى دوره التشريعي والرقابي.

- سن العفو التشريعي العام عن رموز المعارضة من المقيمين والمنفيين.

وفي خضم هذه التجاذبات أضحى تونس تعاني حالة صراع سياسي بين ما يمكن تسميته بالنخب القديمة والنخب الجديدة خلال المرحلة الأولى من مسار التحول الديمقراطي الذي شهدته الدولة بإجراء انتخابات المجلس التأسيسي واختيار الرئيس الذي يقود ذلك المسار في مرحلته الانتقالية وما يرتبط بها من تأسيس وتكوين مؤسسات وهيئات انتقالية تتم عبرها عملية التحول تلك، ولأنها مرحلة انتقالية سمتها الأساسية عدم الاستقرار وصولاً لتشكيل مؤسسات مستقرة فمن الطبيعي أن تشهد حالة من الصراع بين القوى السياسية المحسوبة على نظام بن علي وبين القوى الجديدة التي أفرزتها الثورة سواء تلك القوى (الثورية) التي تتخذ من الشارع وسيلة الضغط الأساسية تحقيقاً لأهداف الثورة أو تلك التي عادت إلى واجهة العمل السياسي بعد سنوات من الحرمان على اعتبارها كيانات وحركات حزبية محظورة أو تلك القوى التي تمرست في العمل السياسي من اليساريين والليبراليين والعلمانيين¹.

وبشكل عام عرف المشهد السياسي في تونس بعد الحراك الشعبي حالة من التنوع، وتجلت ذلك على نحو خاص أثناء انتخابات المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر 2011، تنافست خلالها 1500 قائمة حزبية ومستقلة، ضمت ما يقارب 10 آلاف و500 مرشح يمثلون 100 حزب سياسي، وساهمت الانتخابات في إنتاج خريطة سياسية جديدة تكونت من عدد من القوى البارزة التي تباينت برامجها ومواقفها من كيفية إدارة المرحلة الانتقالية، وانتقل المشهد الحزبي تدريجياً من التشتت والكثرة إلى الانتظام ضمن جبهات سياسية وازنة يمكن حصرها في أربعة أساسية هي: جبهة الترويكا الحاكمة، والجبهة الليبرالية، والجبهة اليسارية/القومية، وجبهة الإنقاذ².

¹ المرجع نفسه.

² لتفاصيل أكثر أنظر: أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، مجلة سياسات عربية، العدد 6، يناير/2014، ص72-85.

المطلب الثاني: فشل الدولة في ليبيا

مفهوم الدولة الفاشلة:

مصطلح "الدولة الفاشلة" حديث الظهور نسبيا، ارتبط بالتحولات التي عرفها الاتحاد السوفيتي سابقا خلال نهاية ثمانينيات القرن العشرين، ومن ثمة دخل إلى النقاشات الأكاديمية كمفهوم جديد، يحاول تفسير تلك الأزمات السياسية الحادة التي برزت في عديد الدول، كالصومال، أفغانستان، البوسنة والهرسك... الخ. لكن استخدامه لم يحضى بضبط قانوني أكاديمي، وبقي مفهوما معياريا يخضع للاستعمال السياسي والاستراتيجي، في التعاطي مع الأزمات السياسية التي انتشرت، وأصبحت منتجة ومغذية لانتشار عوامل التهديد نتيجة غياب الاستقرار السياسي¹.

لكن ذلك لم يمنع من وجود بعض المحاولات التي سعت إلى إخضاع مفهوم الدولة الفاشلة لضبط أكاديمي حيث كانت هناك بعض الدراسات التي تناولت المفهوم وحولت التعريف به، لكن هذه التعريفات لم تحظى بإجماع أكاديمي، وبقيت ترتبط بمفاهيم السيادة والأمن الإنساني، وإشكالات التهديد وانتشار العدوى. ففي هذا السياق يرى "لرونالد زيمرمان" Roland Zimmerman أن الدولة الفاشلة "هي الدولة التي لا تملك قوة أو سلطة شرعية على إقليمها وهي الدولة التي لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية وخاصة احترام القانون"². ويعرف "بيار سونركلاين" Pierre de Senarclens الدولة الفاشلة بأنها الدول التي لم تستطع إقامة السلم المدني، مما يؤدي إلى حالة شيوع من الفوضى المستديمة، هي دول يتواجد ممثلوها الدبلوماسيين في الخارج وفي المنظمات الدولية، لكن سيادتها تعتبر وهمية، كونها لا تستطيع ضمان الحد الأدنى من النظام العام والقانون داخل إقليمها"

ويربط "دونالد بوتز" Donald Potter بين الدولة الفاشلة وغياب القدرة على تحمل مسؤولياتها اتجاه مواطنيها والتي تتضمن أداء الوظائف المتعلقة بتوفير السلع السياسية مثل الأمن والصحة والتعليم والفرص الاقتصادية والحكم الراشد والنظام العام والقانون والبنى التحتية الأساسية مثل النقل والاتصال". وهذا الطرح يذهب إليه كذلك باري بوزان، الذي يشير إلى أن قياس قوة الدولة، لا يتم إلا من خلال معرفة مدى قدرة النظام السياسي على تسيير وضبط درجة التناقص الاجتماعي والسياسي

¹ Helman Gerald B and Steven R. Ratner. Saving failed states. Foreign Policy. 1992 Jennifer.P3.

² Robert Schutte. La sécurité humaine et l'Etat Fragile. traduction : Antonia C.Durnsteiner. Human security-journales-issu. Feb 2007 P. 92.

والجغرافي، وبالتالي فإن أي دولة لا تستطيع تحقيق ذلك المعنى ولعل هذا التحليل يقترب قليلا من مفهوم السيادة كمحدد أساسي في معادلة القوة والتأثير¹. وتتعلق عملية تحديد هذا المفهوم في الواقع، من تلك المظاهر التي تشكل التوترات والنزاعات العميقة عاملا هاما في إضعاف الدول وبناء الفشل، بحيث تؤدي نحو الانقسامات التي تنسم بالخطورة وتتجلى في التمردات المسلحة التي تقودها فصائل ضد القوات الحكومية، ويتخذ العنف طابعا تصاعديا ومستمر فيها، يكون غرضه تحقيق مطالب سياسية وجغرافية، كالمطالبة بالاستقلال مثلا، ما قد يضعف قدرة الدولة المركزية، ويقود إلى تدهور المستوى المعيشي، ويزداد الأمر خطورة إذا ما اتخذ هذا النزاع طابعا أهليا، بين تكوينات المجتمع، فيصبح الصراع حول الأرض والموارد، وترتفع نسب الجرائم ويتعطل عمل القوانين داخل إقليم الدولة، وتصبح فعالية الحكومة الرسمية لا تتعدى السيطرة على العاصمة وحماية بعض المؤسسات الهامة، هذه العوامل وما سبقها إجمالا تعد عاملا محددًا في الحكم على فشل أي دولة².

وابتداء من 2005 بدأ كل من "صندوق دعم السلام" "Fund for peace" ومجلة "Foreign Policy"، بنشر تقرير سنوي حول الدول الفاشلة يعتمد على أقوى وأكبر نظام لجمع المعلومات، الذي يضم أعداد هائلة من المصادر المفتوحة من أخبار ومقالات وتقارير إعلامية دولية ومحلية ووثائق عمومية وتقارير وزارة الخارجية الأمريكية بالإضافة إلى دراسات مستقلة. كما يستعمل الصندوق كأداة للتحليل برنامج "Conflict assement system tools" التي تعرف اختصارًا بـ "Cast" وهي أداة لتقييم الصراعات "Softwar indexes".

ترتب الدول بناء على 12 مؤشرا لإنكشافية الدولة "Indicators of state vulnerability" يتراوح كل مؤشر ما بين 1 إلى 10 (0 الأكثر استقرار / 10 الأقل استقرار) ليكون مجموع النقاط التي تحتسب للدولة بناء على هذه المؤشرات 120 نقطة وتكون أعلى الدول حصولا على النقاط هي الأكثر فشلا³. وتتلخص أبرز المعايير في: النزاعات الداخلية، تدهور الاقتصاد، عدم تفعيل دور

¹ شاكر ظريف، أزمة الدولة في الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى: دراسة في الأسباب والانعكاسات. المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 41، 2014، ص 97.

² حافظ النويني، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا (حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي). مجلة المستقبل العربي، العدد 422، 2014، ص 62.

³Fund for peace, « Failed StatesFAO »,23 December 2007. obtenu en parcourant: www.fundforpeace.org/failed_states_index_FAO.htm

مؤسسات الدولة وإدارتها، نسبة الجريمة، الضغط الديمغرافي، النزوح الداخلي والخارجي، وجود مجموعات الانتقام، عدم احترام حقوق الإنسان، وتدخل الدول الأخرى في شؤون الدولة الفاشلة¹. إلا أنه وفي التقرير الأخير الذي ورد خلال 2014، تم الاستعاضة عن مفهوم الفشل "بالهشاشة" مع الإبقاء على نفس المعايير السابقة لقياس درجة الهشاشة البيئية للدول ومدى الاستجابة. على اعتبار أن هذا المفهوم يتسم بنوع من المرونة والتكيف في التعاطي مع جميع النماذج المختلفة بسبب الدينامية التي تعرفها الدول، في التحرك عبر مسارات من الاستقرار نحو الأزمة أو الصراع، ثم تخرج منها مرة أخرى نحو الانتعاش والاستقرار والتنمية².

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن التطابق النسبي أو الجزئي بين هذه المعايير، من خلال ارتفاع مؤشرات الفشل، لا يمكنه أن يعطي حكماً قطعياً بفشل أي دولة فحسب، بل وي طرح سؤالاً جوهرياً هو، ما يمكن أن ينجر عن هذا الانهيار من اعتباره مناخاً حيوياً لبناء التهديد؟، هذا التفكير جعل من التحول في اعتبار انهيار الدول، مسألة إنسانية أو قضية انتهاك لحقوق الإنسان كما ساد الاعتقاد في تسعينات القرن الماضي، إلى اعتباره بمثابة معضلة أمنية، حيث يسوق الباحث نعوم تشومسكي، من التجربة الأفغانية كمثال، حين استطاع قطاعاً غير رسمي تمثل في تنظيم القاعدة الذي أخذ من الدولة رهينة، وحولها إلى قاعدة انطلاق لعمليات الإرهاب الدولي³.

ليبيا ومؤشرات الفشل الدولاتي:

في الرابع عشر من فبراير 2011، أصدر (213) شخصية ممثلة لمجموعة من الفصائل والقوى السياسية والتنظيمات والهيئات الحقوقية الليبية، بياناً، يطالبون فيه بتنحي العقيد معمر القذافي، عن السلطة مؤكداً على حق الشعب الليبي في التعبير عن رأيه بمظاهرات سلمية لتحقيق هذا المطلب. وفي 15 فبراير احتشد في بنغازي عدد كبير من المحتجين المطالبين بالإفراج عن (110) من السجناء السياسيين، الذين تعاملت معهم الشرطة بعنف مفرط، أفضى إلى سقوط قتلى. لتنتقل شرارة الأحداث في أرجاء المدن الليبية بعد هذا التاريخ، وفي 20 فبراير، أعلنت أكبر قبيلتين في ليبيا (ترهونة وورقلة) انضمامهما للنوار⁴، حيث سيطر الحضور القبلي على واجهة الأحداث ما بين قبائل

¹ شاعر ظريف، المرجع السابق. ص 98.

² حافظ النويني، المرجع السابق. 63.

³ فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة. النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الواحد والعشرين، ترجمة: مجاب الإمام، الرياض: العبيكان للنشر، الطبعة الأولى، 2007، ص، 167.

⁴ مختصر من يوميات الثورة الليبية المنشورة في صورة مرفق إلكتروني، لمجلة السياسة الدولية، 2012. على الرابط:

<http://www.acrseg.org/6885>

عُرفت بالتحاقها المباشر بالجماعات المقاتلة، وقبائل لم يكن بإمكانها القيام بأفعال أكثر نشاطاً، أو لأسباب أخرى هناك قبائل لأهميتها، حرص القذافي على محاصرتها للحيلولة دون انضمامها إلى الثوار، مثل قبيلة ترهونة ورشفانة التي تحتل مواقع إستراتيجية حول طرابلس، لكن الدور الذي قامت به هذه القبائل كان حاسماً في تعجيل الإطاحة بالنظام خاصة بعد دورها في سقوط العاصمة طرابلس.

أمام هذا الوضع ونظراً للدور البارز الذي لعبته القبيلة في واجهة الأحداث ظهر نوع من تصنيف المناطق على طول الخطوط القبلية، بصدارة مدن معينة على غرار مصراتة والزنتان لواجهة المعارك، بل أدى مسار ومشاهد الأحداث إلى ما يمكن وصفه بعملية استقطاب اجتماعي وسياسي من خلال هذا الدور الرئيسي للقبيلة، حيث أصبحت ليبيا مقسمة بشكل واضح بين القبائل والمناطق النشطة في الحراك الليبي من جهة، وأولئك الذين كانوا سلبيين أو تم تجنيدهم من قبل كتائب القذافي¹.

في خضم ذلك، سارع قادة الحراك الليبي لتشكيل المجلس الوطني الانتقالي أوائل مارس 2011، ليكون واجهة لهذا الحراك أمام العالم الخارجي، وهو أول نقطة فاصلة في مسار إسقاط السلطة التي كانت قائمة، إذ أدى لنشأة كيان جديد في البلاد قبل سقوط النظام، حيث استحوذ هذا المجلس على شرعية ثورية نازع بها شرعية نظام القذافي الذي سريعا ما فقد السيطرة على شرق البلاد في أسبوع واحد، نتيجة للمعارك الكبيرة التي قادتها المعارضة ضد نظام القذافي الذي كانت قواته تتقدم في مناطق أخرى بقوة السلاح وما رافق ذلك من مجازر ومظاهر دموية، دفعت بالكثير من أعضاء النظام لإعلان انشقاقهم وانضمامهم للأحداث المتصاعدة ضد نظام القذافي كخطوة يمكن أن تساهم في إسقاطه. كما اتخذ المجتمع الدولي العديد من الخطوات التصعيدية ضد القذافي لإرغامه على التنحي وتمت إحالته وعدد من رجاله إلى محكمة الجنايات الدولية بسبب تورطهم في جرائم ضد الإنسانية². أما ميدانيا فقد صاغ قرار مجلس الأمن 1973 والقاضي بتنفيذ حظر جوي على ليبيا، وقرار الجامعة العربية رقم 7298 والقاضي بضرورة تحمل مجلس الأمن مسؤولية تدهور الأوضاع في ليبيا، المبررات القانونية اللازمة لقيام الحلف الأطلسي بالتدخل عسكرياً وتوجيه ضربات لمراكز القيادات وخطوط الإمداد الرئيسية لقوات القذافي، بعد تقدمها نحو مدينة بنغازي، ليتم بذلك استهداف مواقع تقل

¹ يوسف محمد الصواني وريكاردو رينيه لاريمونت، الربيع العربي: الانتفاضة والاصلاح والثورة، بيروت: منتدى المعارف، 2013، ص 143.

² كامل عبد الله، ليبيا: ثلاث سنوات الفواصل والمفاصل والمستقبل، مركز العربية للدراسات، 2014/02/23. على الرابط: <http://studies.alarabiya.net/future->

قوات النظام وتدميرها أو إضعافها¹، لتُجرى المعارك الأخيرة للصراع الذي دام ثمانية أشهر حول المعقل الأخيرة للقذافي في بني وليد، جنوب غرب مصراتة، وسرت². وفي 23 أكتوبر، وبعد ثلاثة أيام من مقتل القذافي وسقوط سرت - مسقط رأس الزعيم وآخر معقل الموالين له - أعلن المجلس الوطني الانتقالي بأن ليبيا تحررت بالكامل³، ليبدأ عهد جديد في ليبيا، والذي اتسم بغياب مظاهر الدولة، وبروز صراع بين القوى التي أفرزها هذا الحراك تمثلت في قوى الداخل أو من معارضة الخارج، والنخب الموروثة من عهد القذافي سواء المؤيدة له أو المنشقة عنه والمعارضة على الثروة والنفوذ والسلطة في ليبيا. كما يعبر هذا الصراع عن رغبة الطرفين في تصفية حساباتهما منذ عهد القذافي. فالمليشيات وكتائب الثوار السابقين ترفض تقوية الجيش من أجل إبقاء سيطرتها على العديد من المناطق، بالإضافة لاتخاذ بعض التيارات الجهادية مواقف متشددة ضد الدولة والجيش عموماً باعتبارهما أدوات في يد قوى خارجية وممثلين لاتجاهات غير إسلامية⁴.

كما عجزت الدولة الليبية عن الحفاظ على الأمن وفرض النظام حتى في العاصمة طرابلس المستباحة من قبل الأطراف المتقاتلة، وتعتمد في بقائها على دعم الميليشيات الموالية لها، بينما هي عاجزة حتى عن إجبار منتسبيها على الالتزام بقراراتها على مستوى آخر فإن الأزمة بينت مدى الاضطراب في المنظومة العسكرية ويظهر ذلك في الانقسام بين الولاء لرئاسة الأركان وقادة الميليشيات⁵ التي لعبت دوراً حاسماً في الإطاحة بنظام القذافي وباتت تشكل اليوم مشكلة كبيرة بعد سقوط النظام، وعددها يكتنفه الغموض؛ حيث يقدرها البعض بمائة ميليشيا، في حين يقدرها آخرون بثلاثة أضعاف هذا الرقم، ويُذكر بأن أكثر من 125,000 لبيبي كانوا يحملون السلاح بعد نهاية الأحداث، ولا تنتظر هذه المجموعات إلى نفسها على أنها تعمل تحت قيادة سلطة مركزية؛ حيث أنها

¹ عبد الكريم باسماويل، التدخل العسكري لحلف شمال الاطلسي في الوطن العربي، دفاثر السياسة والقانون، العدد:12، جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص222.

² مجموعة الأزمات الدولية، المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في مرحلة ما بعد القذافي، مجموعة الأزمات الدولية، تقرير الشرق الأوسط رقم 115، 2011/12/14، ص05.

³ المرجع نفسه، ص06.

⁴ محمود بيومي، الصراع في ليبيا بين الحسم والتوسع والاستنزاف، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2014/06/04، ص01.

⁵ نفس المرجع، ص03.

تتبع إجراءات منفصلة في تسجيل أعضائها وأسلحتها وفي إجراءات اعتقال واحتجاز المشبوهين. وقد اصطدمت هذه المجموعات ببعضها على نحو متكرر¹. ويرتبط تكاثر عدد الميليشيات، الذي يعود في جذوره إلى الوسائل التي أطيح بالقذافي من خلالها، اليوم إلى عدد من الخصائص الأخرى للمشهد السياسي. فهناك من جهة غياب حكومة فعّالة وتمثيلية وشرعية بشكل كامل، وهناك الانقسامات المجتمعية الكبيرة (بين المعسكر ذي الاتجاه الإسلامي والمعسكر ذي الاتجاه العلماني، إضافة إلى الانقسام بين ممثلي النظامين القديم والجديد) من جهة أخرى². كل هذه الأوضاع ساهمت في تعميق الأزمة الليبية وتساعد موجات العنف والصراع، بهدف الاستحواذ على أكبر قدر من النفوذ وولاء المواطنين الليبيين من جهة، وإضعاف الأطراف الأخرى من جهة ثانية.

المطلب الثالث: الاحتجاجات الشعبية في الجزائر، المغرب وموريتانيا.

لم تبقى الدول المغاربية الأخرى (الجزائر، المملكة المغربية، موريتانيا) بمنأى عن موجة الحركات الاحتجاجية إذ اجتاحتها هي الأخرى بعض المظاهرات والمحاولات للتغيير بالرغم من محدوديتها الشعبية حيث انحصرت في إطار ضيق يتمثل في بعض التنظيمات السياسية المعارضة في موريتانيا، والحركات اللانظامية (التي لا تخضع لأي تأطير حركي منظم كالأحزاب السياسية) في المملكة المغربية حيث قاد الاحتجاجات شباب 25 فبراير، أو المظاهرات الشبابية المطالبة في الجزائر والتي حاولت المعارضة السياسية تحويلها إلى حركة منظمة، وأيضا انحصارها من الناحية الجغرافية في حيز محدود تركز على العواصم والمدن الكبرى، ومن جهة ثالثة لم تمتد لفترة زمنية طويلة إذ لم تنتم بالديمومة مثل المظاهرات (السبتية) في الجزائر.

هذه الملاحظات حول الحركات الاحتجاجية في الدول الثلاث لا تنفي قدرتها على التأثير في المسار السياسي، بالرغم من فشلها في إحداث زخم مشابه للانتفاضة التونسية وإحداث تغيير راديكالي، إلا أنها استطاعت دفع الأنظمة السياسية للقيام ببعض الإصلاحات تجنباً لأي إنزلاقات قد تؤدي إلى تهديد استمرارية الأنظمة في هذه الدول التي وجدت نفسها بين مطرقة النموذج التونسي وسندان النموذج الليبي.

¹ مجموعة الأزمات الدولية، المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في مرحلة ما بعد القذافي، مجموعة الأزمات الدولية، المرجع السابق الذكر، ص 03.

² نفس المرجع، ص 05.

مفهوم الاحتجاج الشعبي:

ظاهرة الاحتجاج من الظواهر الإنسانية التي تعد أسلوباً من أساليب التعبير الراضة أو الرغبة في أمر ما، وتسمى إلى تحقيقه باستعمال أحد الإشكال أو الأنماط المختلفة للفعل الاحتجاجي، فالحركات الاحتجاجية، هي بمثابة فعل مصاحب لتطور جميع الأنظمة، لكن في النظم الديمقراطية عادة ما تؤدي إلى تطوير النظام ولفت انتباهه إلى ثغرات ومظالم اجتماعية أو تهميش سياسي يؤدي إلى تحسين أدائه وأحياناً تجديد نخبته. أما في النظم غير الديمقراطية فإنها تركز وربما تعمق أزماته، لأنه يعجز عن الاستجابة لمطالب المحتجين السياسية، وقد يستجيب لجانب من المطالب الاجتماعية عن طريق تغييرات في بنية العلاقة بين النظام والمحتجين، ويعمل على التحايل عليها، فيلبي جانباً، ويرفض جوانب كثيرة مما تجلعه غير قادر على الاستفادة منها من أجل التطور الديمقراطي والانفتاح السياسي¹.

يرجع استخدام مصطلح الاحتجاج في العصر الحديث إلى الاهتمام بتلك الحركات الاجتماعية المتمثلة في سلوك التظاهر والاعتصام، كمظاهر احتجاجية خلال القرن التاسع عشر، حيث يعد الكاتب الأمريكي ديفيد هنري David Henry أول من استعمل، هذا المفهوم، في مقال شهير له نشر سنة 1849، بعنوان "العصيان المدني"². إلا أن هذا المفهوم أخذ تفسيرات نظرية متعددة، لاسيما في مجال علم الاجتماع السياسي. حيث عنت نظرياته بتقديم تفسيرات مختلفة للحركات الاحتجاجية، ودوافع ظهورها، فربطت الكثير منها نشأتها بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في حين ركزت نظريات أخرى على السلوك الجمعي والانسلاخ الاجتماعي، الحرمان النسبي، في قراءة تطور الحركة الاحتجاجية، وانحسارها إلى أفراد الطبقات الفقيرة والوسطى، أما دراسات أخرى فقدت تفسيراً اقتصادياً نتيجة إتباع الدولة لسياسات اقتصادية خاطئة، تزيد من حدة الاختلالات الاقتصادية داخل المجتمع من فقر وبطالة، وتدني مستوى معيشي، تنشأ معها أوضاع غير مألوفة في المجتمع (جريمة، عنف، طلاق، مخدرات...)، وتقود نحو مزيد من عدم الاستقرار، وتؤدي إلى بروز مزيد من الحركات سعياً إلى تغيير وضع المجتمع³.

¹ الشيماء عبد السلام ابراهيم، سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية. من موقع الأهرام. تاريخ الدخول: 6 أكتوبر 2013. <http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=1491435&eid=5221>

² اشرف عبد العزيز عبد الباقي، المحتجون: كيف تؤثر المظاهرات والاعتصامات في سياسات الدول. من موقع السياسة الدولية: تاريخ الدخول: 11 أكتوبر 2013. <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2092.aspx>.

³ رضوان محمود المجالي، الحركات الاحتجاجية في الأردن: دراسة في المطالب والاستجابات. المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 38، ربيع 2013، ص 20.

يركز الأمريكي تيد روبرت غير Ted Robert Gurr في كتابه لماذا يتمرد البشر؟ على فكرتين أساسيتين، "هما العنف السياسي، والحرمان النسبي، فالحرمان النسبي الذي تعاني منه الشعوب أو الجماعات قد يكون سببا رئيسيا لتمرد البشر، وهو ما ينجم عنه عنف سياسي، فكلما ازدادت شدة الحرمان النسبي ونطاقه، ازداد حجم العنف الجماعي المتوقع، ويعرف "روبرت غير" الحرمان النسبي على أنه إدراك الأطراف الفاعلين للتناقض بين توقعاتهم، وقدراتهم المتعلقة بالقيم، وتتمثل توقعات القيم بالسلع، وظروف الحياة التي يعتقد البشر أن لهم الحق فيها، أما قدرات القيم فهي السلع والظروف التي يظنون أنهم قادرون على الحصول عليها والاحتفاظ بها"¹.

لكن ربط "غير" العنف السياسي للبشر بالسخط الذي يتولد عند عدم تلبية النظام السياسي لحاجاتهم المادية، يبقى أمرا نسبيا، لأن أحيانا تكون دوافع غير مادية وراء احتجاج البشر، فالبحث عن "العدالة" و"الكرامة" و"الحرية" و"الديمقراطية" قد تكون من أولويات الفعل الاحتجاجي.

يذهب البعض الآخر إلى أن غياب الحرية السياسية والمشاركة السياسية، يدفع لظهور قوى مهمشة سياسيا، فيقدم بارثا تشاتري Partha Chaterjee دافعا قويا لظهور الحركة الاحتجاجية، كنتيجة طبيعية لتهميش المجتمع سياسيا، وشعوره بالاغتراب السياسي، وغياب دور الوسطاء السياسيين (مؤسسات المجتمع المدني) في الحوار والاتصال بالسلطة، لتظهر الحركة الاحتجاجية كفعل سياسي يهدف إلى إيصال المطالب الأساسية لأفراد المجتمع إلى السلطة.

ويؤكد "فرنسوا شازل" Francois Chazel أن الحركة الاحتجاجية هي "بمثابة فعل جماعي للاحتجاج بهدف إقرار تغيرات في البنية الاجتماعية والسياسية". لكن الحركة الاجتماعية قد تتسم بدرجة من التنظيم لبلوغ هدف التغيير والتجاوز، كما أنها قد تلتزم بنوع من التعبير غير السلمي، وغير المنظم نسبيا، وتتخربط في مظهر من مظاهر الاحتجاج العنيف المختلفة. وهذا ما يتوقف عليه طبيعة ومدى حساسية القضية المولدة للحركة الاحتجاجية².

1- الحركات الاحتجاجية في الجزائر 2011:

تعد ظاهرة الاحتجاجات لازمة لتطور الدولة الجزائرية، حيث ومنذ الاستقلال حاولت مجموعة من الحركات الاجتماعية، وبعض النخب، استخدام أساليب احتجاجية للتعبير عن رفض سياسات السلطة، أو المطالبة بحق من الحقوق سواء الاجتماعية أو السياسية، أو الثقافية، ولعل أهمها نجد، (أزمة التعريب 1965، أحداث القبائل 1980، أحداث أكتوبر 1988...).

¹ تيد روبرت غير، لماذا يتمرد البشر، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 12، 13.

² رضوان محمود المجالي، المرجع السابق، ص 20.

ابتداء من مطلع جانفي 2011 برز منحى تصاعدي للحركات الاحتجاجية، التي اتخذت أشكالا متعددة، وارتبطت بفئات مجتمعية مختلفة، ويمكن تقسيم تلك الأحداث إلى ثلاثة مظاهر بارزة:

- أحداث الزيت والسكر.
- احتجاجات السبت.
- أحداث الجنوب.

1-1 أحداث الزيت والسكر:

ارتبط إطلاق هذا الوصف بتلك الاحتجاجات التي انطلقت مباشرة، بعد سريان قرار زيادة أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، أبرزها الزيت والسكر، وكانت الانطلاقة من ولاية وهران يوم 03 جانفي، ثم بعدها بيومين في أحياء العاصمة، لتعرف انتشارا واسعا نحو مدن الشرق الجزائري¹. وخلفت هذه الاحتجاجات 05 قتلى وأزيد من 600 جريح، منهم 300 شاب و320 شرطي، بحسب تصريحات منسوبة لوزارة الداخلية².

تعد هذه الموجة من الأحداث من أعنف الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر بالرغم من أن العنف فيها لم يتعدى الرمزية، واقتصر على بعض عمليات التخريب، بغرض لفت الانتباه، لكن الاختلاف يكمن في كونها جاءت في سياق وضع إقليمي غير مستقر، نتيجة للأوضاع التي كانت تعرفها تونس. هذا الوضع دفع بالرواية الرسمية على لسان وزير التجارة، إلى اعتبار ما حدث لا يعدو كونه مطالب شعبية رافضة للارتفاع في أسعار المواد الغذائية، التي اعتبرها تخضع لتحولات السوق الدولية³، لكنه طمأن بأن الحكومة تعمل على إيجاد حلول عاجلة من خلال تخصيص 53 مليار دينار لدعم استقرار أسعار هذه المواد محليا. ونجحت الحكومة في رهانها حول ما حدث من خلال ربطه بأسباب اقتصادية بحثة (ارتفاع أسعار المواد الأساسية)، وإبعاده عن دائرة التوظيف السياسي، أو محاولة استثماره لمجاراة التجربة التونسية في تطويرها نحو المطالبة بالتغيير وإسقاط النظام⁴.

وتتمثل الظروف التي ميزت هذه الاحتجاجات بشكل عام في العشوائية وضعف التنظيم، وغياب الشعارات، حيث برز حضور شباب الأحياء الشعبية، والفئات الفقيرة، على اعتبار أن الحدث اقتصادي

¹ منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، المرجع السابق الذكر، ص 403.

² عبد الناصر جابي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر: جانفي 2011، (تقييم حالة). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2012، ص 9.

³ نفس المرجع، ص 9.

⁴ منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، المرجع السابق الذكر، ص 404.

واجتماعي يمس بشكل مباشر الوضعية المعيشية للمواطنين، ورغم محاولة بعض الأحزاب السياسية المعارضة والمنظمات الانخراط في هذه الأحداث من خلال دعمها، وتحميل النظام السياسي مخرجات سياساته إلا أن المحتجين رفضوا أي محاولة استغلال لهذه الأحداث التي قد يتم الالتفاف عليها وتوجيهها نحو محاكاة تجربة تسعينيات القرن الماضي، من خلال ربط ما حدث بمطالب سياسية محلية، ووضع إقليمي مساعد، ناهيك عن نجاح الحكومة في التعامل مع هذه المطالب على أساس اجتماعي نتيجة الوضع المالي المريح الذي يسمح بشراء السلم الاجتماعي. هذا المتغير الذي أصبح فيما بعد بمثابة سلوك ناظم لتعاطي النظام السياسي مع كثير من الأحداث اللاحقة.

1-2- احتجاجات السبت:

ترتبط هذه الأحداث بتلك المسيرات التي اعترم حزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" المعارض تنظيمها في سياق الظروف التي عرفتها الجزائر بداية 2011، وانخرطت فيها بعض الأحزاب والمنظمات الوطنية، بالإضافة إلى بعض الشخصيات الوطنية، وتم اختيار يوم السبت من كل أسبوع باعتباره يوم عطلة، لتنظيم مسيرات بالجزائر العاصمة مع إمكانية توسيعها لتشمل باقي الولايات الأخرى.

في يوم 22 يناير 2011، قام أعضاء حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بتحدي قرار السلطات الرافض للترخيص بإقامة أي مسيرات داخل العاصمة، وحاولوا بقيادة رئيسهم سعيد سعدي التجمع بساحة أول ماي استعدادا للسير نحو مقر المجلس الشعبي الوطني للمطالبة بالإفراج عن السجناء الذين اعتقلوا خلال المظاهرات الأخيرة، ورفع قانون الطوارئ الساري منذ 1992. لكن الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها قوات الأمن حالت دون تنظيم هذه المسيرة، التي تحولت فيما بعد إلى تجمع أمام مقر الحزب.

في يوم السبت 29 يناير 2011 شهدت ولاية بجاية مسيرة مطالبة بالتغيير، شارك فيها مئات الأشخاص، بما فيهم طلبة الجامعات والثانويات، كان قد دعا إليها حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، ثم تلتها مسيرات متكررة في مدينة تيزي وزو. في حين واصلت السلطات تضيق الخناق على محاولات حزب سعيد سعدي، في تنظيم أي مسيرة في الجزائر العاصمة.

وعرف هذا الأسبوع ميلاد "تنسيقية وطنية للتغيير والديمقراطية"، ضمت ممثلين عن "حزب التجديد الجزائري، وحركة الإصلاح الوطني، والحركة من أجل الشباب والديمقراطية، وحركة الانفتاح، وكذا جمعية العلماء المسلمين، ومنظمات نقابية مستقلة، وشخصيات سياسية منهم رئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور". وفي محاولة للضغط على السلطة، وجهت نداء على عزمها تنظيم مسيرة ضخمة بالعاصمة، لكن ونظرا للوزن السياسي للتنسيقية أبدت الحكومة أكثر ليونة هذه المرة، ودعت التنسيقية

إلى تنظيم تجمع شعبي داخل القاعات. لكن نشاط التنسيقية، أصروا على الخروج إلى الشارع، وفي السبت 12 فيفري 2012 شارك أكثر من 800 ناشط، في تجمع بساحة أول ماي حاملين شعارات تطالب بالرحيل وتغيير النظام¹.

تواصلت احتجاجات يوم السبت بانتظام لفترة تزيد عن الشهرين، لكن وفي ظل ضعف الاستقطاب، بدليل انحساره في معازل التنظيم (تيزي وزو وبجاية)، وظهور مسيرات مناوئة، ونجاح السلطات في مواجهة مسيرات التنظيم، بالتضييق عليها، وقد شاركها بعض المواطنين الراضين لمثل هذه الدعوات برمي المجتمعين بالبيض كما حصل مع سعيد سعدي، والناشط الحقوقي يحي عبد النور. مما قادها نحو الفشل دون أن تحدث أي تأثير بالمقارنة مع الأحداث التي سبقتها.

1-3 أحداث الجنوب:

شهد الجنوب الجزائري هو الآخر العديد من الاحتجاجات التي تباينت في أسبابها ومدتها الزمنية، وكذلك طريقة تعامل السلطة السياسية معها.

1-3-1 أحداث ورقلة:

شكلت الأحوال الاقتصادية السيئة وضعف التنمية المحلية في مناطق الجنوب وارتفاع نسب البطالة، دافعا قويا لدى سكان ولايات الجنوب، وقد بدأت الاحتجاجات في الجنوب الجزائري في شهر فيفري 2013 عندما تظاهر مجموعة من الشباب العاطلين عن العمل أمام مقر "الوكالة الوطنية للتشغيل" بورقلة، وقام خريجو الجامعات منهم بحرق شهاداتهم الجامعية احتجاجا على أوضاعهم المعيشية والبطالة، وقد جابهت مصالح الأمن هذه التظاهرات بأساليب قمعية، منها استخدام الغازات المسيلة للدموع، وضرب المتظاهرين وتفريقهم بالقوة، إضافة إلى أساليب التخويف والمحاصرة الأمنية من خلال التحقيق مع الداعين إلى التظاهرات واستجوابهم واحتجازهم، وتحويلهم إلى القضاء بتهم تجمعهم غير الشرعي².

تسبب هذا التعاطي الأمني العنيف مع المحتجين في رفع درجات التذمر، واتساع مظاهر الرفض والتضامن من طرف سكان الولايات الجنوبية المجاورة، فعرفت دائرة الاحتجاجات اتساعا مطردا، وحمل المتظاهرون شعارات تندد بالتهميش، وضعف التنمية المحلية، ومشاكل السكن، وانتشار البطالة، وطالبوا بألوية شباب المناطق الجنوبية في التوظيف بالشركات الاقتصادية العاملة في

¹ الاحتجاجات الجزائرية 2011. من موقع :

<http://ar.wikipedia.org/>

² الحركة الاحتجاجية للعاطلين عن العمل في جنوب الجزائر ، من موقع: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. <http://www.dohainstitute.org/release/d79b229b-4a03-4016-a501-0889369ed357>

الجنوب، خاصة الشركات النفطية كسوناطراك، التي يسود اعتقاد عام بأن وجود مقر المديرية العامة بالعاصمة يفتح الباب أمام شبكات التوظيف غير القانوني، ما يحول دون حصول أبناء الجنوب على مناصب عمل في مؤسسات موجودة بمناطقهم¹، في هذا الصدد تم إنشاء "اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين"، والتي حاولت تأطير الشباب الغاضب، حيث قامت بتنظيم مجموعة من المظاهرات كتلك التي دعت إليها بولاية الوادي، في 30 مارس 2013، تحت شعار " مليونية لإقامة دولة القانون.

اتسمت جهود الدولة أمام هذا الوضع المتأزم باتخاذ جملة من الإجراءات العملية، حيث لجأت إلى تغيير ولاية ستة ولايات جنوبية، وهي ورقلة، تمنراست، اليزي، تندوف، البيض، والوادي، وفيما بعد والي غرداية، كما أعلنت عن عدد من الإجراءات من أجل تكوين شباب الجنوب، وتوظيفهم في الشركات الطاقوية، لكن الشباب لم يثقوا بوعود الحكومة، بسبب خبرتهم السابقة بمثل هذه الوعود التي لا يلتزم بها، واستمروا في الاحتجاج، وطالبوا بقاء المسؤولين الحكوميين الرسميين بشكل مباشر، من أجل مناقشة مطالبهم، ووضع الآليات الفعالة لضمان تنفيذها، لكن السلطة حاولت تفريغ هذه الاحتجاجات من الشرعية، مستخدمة خطابا إعلاميا وسياسيا يصفها بأنها احتجاجات ذات طابع جهوي، وقد تكون لها مطالب انفصالية².

1-3-2 أحداث غرداية:

تعرف أزمة غرداية خصوصية تتعدى الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر منذ 2011، حيث تكتسي طابع الركود عادة، وتتجه نحو منحى تصاعدي تارة أخرى، وتتخذ من العنف أسلوبا تبادليا بين أطراف الأزمة، رغم مساعي التهدئة، والجهود المبذولة محليا ومركزيا، في محاولة لإنهاء الصراع الدائر بين الإخوة الفرقاء، ولعل تعقيدات الوضع في غرداية له مبرراته، نتيجة للنسيج الاجتماعي والطابع العمراني، الذي تتميز به هذه المنطقة.

تعود شرارة الأحداث التي كانت مدينة "بريان" مسرحا لها، إلى تصرفات بعض شباب المنطقة عشية احتفالات المولد النبوي الشريف، في الإفراط في استعمال المفرقات، الذي وصل حد التهريب، الأمر الذي أدى إلى تطور صدامات بين شباب الأحياء، وأدخل المدينة في دوامة عنف، انتقلت فيما بعد إلى البلديات المجاورة³.

¹ يس هويري، إصلاحات سياسية لتهدئة الجبهة الاجتماعية المشتعلة: قراءة في الواقع الاجتماعي الجزائري. الجزائر: مجلة الإرشاد، العدد الأول، 2011. ص 22.

² الحركة الاحتجاجية للعاطلين عن العمل في جنوب الجزائر، مرجع سبق ذكره.

³ منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، المرجع السابق، ص 361.

تتحوا القراءات المتعددة في تفسيرها لما وقع في بربان منحنيات مختلفة، فمنهم من استعمل عبارة "الفتنة الطائفية" لوصف حدة العنف بين "العرب" و"بني ميزاب" اعتمادا على اختلاف التصنيف الإثني للفريقين المتصارعين، ومنهم من أرجع ذلك لوجود مذهبين دينيين مختلفين هما المذهب المالكي والمذهب الإباضي مستعملا في تفسيراته وقراءاته عبارة "الفتنة المذهبية"، ومنهم من وضع هذه المواجهات في منطوق استمرارية عدم الاعتراف الرسمي بـ "أزمة الأقليات" في الجزائر على اعتبار أن ميزابيين المنطقة يمثلون أقلية إثنية ومذهبية، ومنهم من ربط هذه الأحداث بفشل وضعف منطوق الدولة المركزية في التعامل مع الخصوصيات المحلية للعديد من مناطق الجزائر وفي هذه الحالة لا تمثل غرداية استثناء نظرا لوجود العديد من الخصوصيات المحلية في مناطق مختلفة من الجزائر، ومنهم من رجح فرضية تأثير "المؤامرة"، "اليد الخارجية". ومهما يكن من أمر التحقيقات وحقيقة الأمر، فإن استمرار هذه الأزمة، ببعدها السوسيو ثقافي بدون شك يعد عاملا مؤثرا نحو بناء تماسك وطني حقيقي يقود إلى المشاركة في عملية التنمية وتثمين الجهود المبذولة نحو ذلك¹.

بالإضافة إلى ما سبق، نجد الاحتجاجات المهنية التي تعرفها مختلف القطاعات والمؤسسات، وتهدف إلى تحسين الوضع المهني والاجتماعي للعمال، وهي التي تعبر عن نفسها عن طريق الإضرابات القطاعية والمسيرات ذات البعد الوطني، هذه المطالب التي تملك قوة تفاوضية كبيرة في ظل الوضع المالي للبلاد، وتتسم أساليبها بنوع من التنظيم والسلمية، وتؤطرها تلك الحركات الاجتماعية المتمثلة في النقابات والحركات العمالية².

2- الاحتجاجات في المملكة المغربية:

لم تخرج الاحتجاجات في المغرب عن سياق الحراك العام الذي كانت تشهده المنطقة المغاربية، حيث أطلق نشطاء شباب حملة واسعة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، تدعو إلى التظاهر بهدف الضغط على النظام الملكي، لإقرار إصلاحات دستورية وسياسية، وتحسين الوضع الاجتماعي للشعب المغربي. لقيت هذه الحملة تجاوبا شبانيا، وتجسدت في تأسيس حركة 20 فيفري، والتي ضمت نشطاء ثلاث صفحات فيسبوكية هي: حرية وديمقراطية، الشعب يريد التغيير، ومن أجل الكرامة الانتفاضة هي الحل. لقيت الدعوة تجاوبا جماهيريا كبيرا، وانصهرت فيها العديد من القوى السياسية والمنظمات الحقوقية، التي أعلنت دعمها لدعوات الإصلاح التي دعت إليها الحركة.

¹ مصطفى مجاهدي وآخرون، غرداية: رهانات المجتمعي والجماعتي، من موقع:

<http://www.crasc-dz.org/article-337.html>

² سمير أمين وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة. القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، 1997، ص 45.

في 20 فبراير شهدت المدن المغربية مسيرات حاشدة، حيث قدر عدد المتظاهرين بحسب وسائل الإعلام بحوالي 150 ألف متظاهر، كان أهمها بالعاصمة الرباط، وحملت خلالها شعارات سياسية واقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية كان أهمها:

- تعديل الدستور وإقرار نظام ملكي، يقوم على الديمقراطية البرلمانية.
- إقرار المزيد من الحريات العامة.
- تحقيق العدالة الاجتماعية، ومراجعة سياسة توزيع الثروة.
- دسترة اللغة الامازيغية كلغة وطنية، والعمل على تثمينها.
- تشديد سياسات الرقابة ومحاربة الفساد، وإطلاق سراح السجناء السياسيين¹.

مثلت هذه المطالب حركة 20 فيفري، لكن المسيرات لم تخلو أيضا من بعض الأصوات المنادية برحيل حكومة عباس الفاسي، ومحاسبة بعض المسؤولين، كما أن اتساع دائرة الاحتجاجات (53 بين مدن وقرى) إلى القرى والمدن الصغيرة، فتح المجال لشعارات محلية كالتهميش و(الحقرة)، والسكن، والكهرباء. وتواصلت الحركة الاحتجاجية، على مدار أكثر من ثلاثة أشهر، وعرفت جنوبا نحو العنف في بعض الأحيان نتيجة للاستعمال المفرط للقوة من طرف رجال الأمن، كرد فعل على بعض العمليات التخريبية التي صاحبت هذه المسيرات. وانتهت بتوجيه خطاب ملكي للشعب المغربي يوم 09 مارس 2011 يعبر من خلاله الملك على الشروع في إقرار إصلاحات واسعة تمس جميع القطاعات، ودعا المحتجين إلى ضرورة إدراك واقع التحديات بالمنطقة المغاربية، والتخلي بروح المسؤولية، وعدم الانزلاق نحو أعمال العنف.

3- الاحتجاجات في موريتانيا: استبقت أحزاب المعارضة الموريتانية بقيادة الرئيس الأسبق احمد ولد دادة حراك الشارع الموريتاني، وأطلقت دعوات للتظاهر عبر تنظيم مسيرات ومهرجانات شعبية في العاصمة نواكشوط ابتداء من يوم 12 يناير 2011، وبالرغم من تركيز قوى المعارضة على رهان الواقع الاجتماعي في محاولة لحشد تأييد شعبي من خلال حمل شعارات تندد بالواقع المعيشي للمواطنين. إلا أن هذه المبادرة لم تحض بالتفاف جماهيري حولها، لاسيما بعد إقدام السلطة على تنظيم مهرجانات شعبية موازية لها، كان الهدف منها عرض حصيلة انجازات الرئيس محمد ولد عبد العزيز، والدعوة إلى الحوار والمحافظة على الاستقرار لاستكمال بناء الدولة².

¹ إدريس لكريني، محاسبة الديمقراطية: التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب. مجلة السياسة الدولية، العدد 184، القاهرة، ابريل 2011، ص 91.

² من موقع ويكيبيديا: تاريخ الدخول 09 يناير 2014 . <http://ar.wikipedia.org>

شكلت النداءات التي أطلقها نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي بمثابة البداية الفعلية للاحتجاجات الشعبية في موريتانيا، وتمخض عن هذه الحملة إنشاء تنسيقية شباب 25 فبراير، تزامنا مع أولى المحاولات الميدانية التي انطلقت في ذات اليوم، والذي صادف يوم الجمعة، حيث انطلقت العديد من المظاهرات عبر مختلف مساجد العاصمة نواكشوط، وجابت شوارع المدينة الكبرى، وانتهت بساحة بلوكات التي تعد أحد أكبر ميادين العاصمة الموريتانية نواكشوط وأكثرها حساسية وخطورة بسبب وقوعها في عمق المدينة بين المباني الحكومية ومقار البنوك والمؤسسات الهامة في الدولة، أين قرر المئات من الشباب تنظيم اعتصام مفتوح، حتى تحقيق مطالب الحركة الاحتجاجية¹.

تنوعت مطالب المحتجين في موريتانيا، بين الدعوة إلى إصلاح النظام وإسقاطه بشكل نهائي، كما شملت المطالب أيضا قضايا اجتماعية من قبيل تشغيل الشباب وتقليص البطالة، ورفع مستويات الأجور، وتعميق الوحدة الوطنية، والتنديد بممارسات العديد من المسؤولين في أجهزة ومؤسسات الدولة². وقد استمرت الاحتجاجات على مدار أشهر متعددة، لكن انحسارها بالعاصمة نواكشوط، ونجاح السلطات الأمنية في فض اعتصام ساحة بلوكات، أدى إلى إضعافها، إضافة إلى ذلك تعاطي النظام السياسي مع هذا الحراك، الذي تراوح بين إبداء النية في الاستجابة لمطالب الإصلاح، وبين مساعيه لإضعافه عن طريق توظيف معطى الانتماءات القبلية، الذي أحدث شرخا كبيرا في وتيرة الفعل الاحتجاجي في موريتانيا، لاسيما بعد إقدام النظام السياسي على تعيين بعض النشطاء في مناصب المسؤولية. وقيام البعض منهم وبإيعاز منه بالانخراط في العملية السياسية من خلال تأسيس حزب سياسي باسم "الحراك الشبابي" يتولى مهمة مفاوضة النظام حول مطالب الحركة الاحتجاجية³.

بالرغم من الضغط الذي مارسه الحركة الاحتجاجية في موريتانيا، والبودار التي كانت تشير إلى مساعي المحتجين في التركيز على تكرار النموذج التونسي والمصري من خلال محاكاة الشعارات، وكذا الاعتصامات في الساحات الكبرى، وتعبئة الجماهير في أيام العطل خاصة يوم الجمعة. إلا أن نظام ولد عبد العزيز قد نجح في مهمة التخفيف من حدة وتطور الفعل الاحتجاجي في موريتانيا، واستطاع أن يتحول بمطالب المحتجين من رحيل النظام، إلى إطلاق ورشات إصلاح وطني شامل، بمشاركة قوى المعارضة، التي شاركت في حراك الشارع الموريتاني.

¹ الحاج ولد ابراهيم، الربيع العربي... الاستثناء الموريتاني، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 06.

² نفس المرجع، ص 04.

³ بوحنية قوي، (الجزائر، المغرب، موريتانيا) في ظل الربيع العربي: إصلاحات أم استعصاء ديمقراطي. من موقع:

http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=176:-mag-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7

المبحث الثاني: العوامل المفسرة للتحولات السياسية

جاءت هذه العوامل بمثابة مجموعة الأسباب الرئيسية غير المباشرة التي ساهمت في تشكل تراكمية هذه الأحداث، كنتيجة لفشل الدولة المغربية في الاستجابة لمختلف الانشغالات الأساسية للمواطنين في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي من جهة، وعدم قدرتها على مواكبة مختلف التحولات والتطورات المتلاحقة عبر العالم بداية من نهاية الحرب الباردة، أين بدأ العالم يشهد إعادة تشكل النماذج والخيارات، لينعكس ذلك على مسار الدولة المغربية طيلة عقدين من الزمن، أين بلغ الوضع حد الانفجار فجاءت هذه العوامل بمثابة مسوغات واقعية للأحداث سالفة الذكر.

المطلب الأول: الطفرة الشبابية وانتشار وسائل الاتصال الحديثة

ساد انطباع سلبي عن الأجيال الجديدة في الوطن العربي حيث نظر للشباب بأنه غير مسيئ، وقليل الاهتمام بالسياسة والشأن العام، قياسا بالأجيال السابقة له، وأن ثقافته الاجتماعية والفكرية ضحلة، وأنه جيل لا يبالي بأي قضية خارج دائرة الفردية المجردة، ومنتشع بقيم النفعية، والاستهلاك، والغرائزية، والرغبة الجامحة في امتلاك أسباب الاستمتاع وفرصه، التي يوفرها المجتمع الاستهلاكي¹.

1- **الطفرة الشبابية:** شكل حضور عنصر الشباب اهتماما بالغاً لدى دارسي الحراك الذي عرفته دول المغرب العربي، من خلال الدور البارز لهذه الفئة في إحداث هذا التأثير داخل بيئة أنظمة هذه الدول، حيث ينطلق البعض من الخلفيات الديمغرافية للمجتمعات المغربية، نحو تفسير أهم المحركات الأساسية لفكرة التغيير داخل هاته الدول.

يمثل الشباب في دول المغرب العربي نسبة عالية مقارنة بالعديد من دول العالم، حيث يشير الجدول التالي إلى نسبة الشباب داخل هذه الدول وهي كالآتي:

الجدول رقم (1): يبين نسب الشباب من مجموع السكان خلال عام 2010

الدولة	مجموع السكان (بالملايين)	نسبة الشباب الى السكان (اعمار من 0-25)
ليبيا	6,36	38,2
تونس	10,48	43,5

¹ عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، ط1، بيروت: منتدى المعارف، 2012، ص123.

الجزائر	35,47	47,6
المغرب	31,95	47,7
موريتانيا	3,28	59,3

المصدر: الأمم المتحدة، قسم الاقتصاد والشؤون الاجتماعية، شعبة السكان.

<http://www.un.org/usa/population/meeting/egm-adolescents/roudi.pdf>

تكشف هذه البيانات عن ارتفاع نسبة النشء في الدول المغاربية مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، حيث يشير الديمغرافيون إلى أن هذا الوضع المجتمعي إذا ما صاحبه ظروف سياسية واقتصادية معينة، يجعل المجتمع أكثر عرضة للتعبئة العامة من أجل التغيير السياسي، والمطالبة بدور أكبر للشباب، وإعطاء روح المبادرة والمشاركة في عملية البناء، ما يضع الجسد الاجتماعي الذي يمثل فيه الشباب القوة الحية في مواجهة الجسد السياسي للدولة¹، لاسيما في ظل ارتفاع مستوى النفاذ إلى التعليم، دون توفير برامج تنمية لإدماج ومرافقة هذه الفئات، بالإضافة إلى التباين الصارخ في التنمية المناطقية، وهو ما كان دافعا مباشرا لانطلاق الأحداث من منطقة سيدي بوزيد ومن طرف شاب حاصل على شهادة جامعية².

الجدول رقم (2): الخصوبة الإجمالية (عدد الولادات لكل امرأة) في الدول الخمس باستثناء

موريتانيا نتيجة عدم توفر المعطيات

عام	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا
1960	7,18	7,25	7,38	7,15	/
1970	7,59	6,21	7,38	6,79	/
1980	6,18	4,92	6,49	5,4	/
1990	4,5	3,13	4,13	3,6	/

¹ يوسف محمد الصواني وريكارديو رينيه لاريمونت، الربيع العربي: الانتفاضة والاصلاح والثورة، مرجع سبق ذكره، ص30.

² خيرة بنت الشبخاني، واقع الشباب المغاربي ودوره في الثورة وما بعدها، ورقة مقدمة ضمن أشغال ندوة: المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فبراير 2013.

/	2,25	2,53	3,04	4,0	2000
/	2,18	2,14	3,04	4,1	2010
/	1,9	1,82	1,72	4,5	2020
/	1,81	1,72	1,67	4,9	2030

المصدر: يوسف محمد الصواني وريكاردو رينيه لاريمونت، الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة، مرجع سبق ذكره، ص32.

توضح هذه البيانات تغيرات التركيبة السكانية بالاعتبارات المتوقعة والاعتبارات ذات الأثر الرجعي، حيث يظهر الجدول أنه بينما كان معدل الإنجاب يتراوح بين 7,16 في ليبيا، و7,25 في تونس، و7,38 في الجزائر، و7,15 في المغرب، قد تراجع بشكل كبير سنة 2010 مع توقعات باستمرار تراجعها لعقود قادمة¹، ويرجع الباحثون هذا الأمر إلى التطور الحاصل في هذه المجتمعات من ارتفاع المستوى التعليمي خصوصا لدى المرأة، وميل الأسرة إلى ثقافة تنظيم النسل وانتشار حبوب منع الحمل، ناهيك عن ارتفاع مستوى الرعاية بخصوص الأطفال بسبب التطور الطبي وانتشار اللقاح الذي زاد من ثقة الأسر في بقاء أطفالهم على قيد الحياة². وبالتالي تكشف هذه البيانات أن التعاطي السياسي والاقتصادي مع هذه القضايا في السابق كان يجب أن يستمر في اتجاه التوسع والتنمية حتى يتمكن من الاستجابة والتخفيف من المطالب الاجتماعية الاقتصادية للسكان على المدى القريب والمتوسط.

الجدول رقم (3): متوسط العمر في الدول الخمس باستثناء إحصائيات موريتانيا غير المتوفرة.

عام	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا
1960	18,4	18,9	18,2	17,5	/

¹ يوسف الصواني و ريكاردو رينيه لاريمونت، الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة، بيروت، منتدى المعارف، 2013، ص32.

² هاشم نعمة، مؤشرات التحول الديمغرافي في بلدان المغرب العربي. الحوار المتمدن، العدد:862، 2004، على

الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=19285>

/	16,3	15,8	16,8	17,4	1990
/	18,5	16,9	18,5	16,5	1980
/	19,7	18,1	20,8	17,7	1990
/	22,6	21,7	24,7	21,9	2000
/	26,3	26,2	28,9	25,9	2010
/	30,1	30,7	33,3	27,9	2020
/	34	35,3	37,8	31,4	2030

المصدر: يوسف الصواني وريكاردو رينيه لاريمونت، المرجع السابق الذكر، ص33.

تشير أرقام هذا الجدول إلى أن متوسط العمر خلال العشر سنوات الأخير قد استقر على الأرجح بالقرب من سن 25 وهو بمثابة السن المناسب لتبلور ادراكات الشباب للوضع العام بعد مسار تعليمي، والإقبال على مواجهة ظروف الحياة، مما يؤكد بأن هذه المجتمعات لازالت تتمتع بفتوة عالية، مقارنة بدول أخرى لكن بالنظر كذلك إلى اتجاهات هذه البيانات، نلاحظ أن هذا الرقم سيرتفع في البلدان الخمس بحلول عام 2025 إلى ما فوق سن الثلاثين الذي يعد العتبة العمرية للفرد الأكثر ميلا للمشاركة في الحركات الجماهيرية للرفض السياسي، وبالتالي يعد سن الثلاثين بوابة لمعظم الشباب المعتاد على العمل السياسي للدخول في علاقات أكثر رزانة، التي تتطوي على الحياة المهنية والعائلية، ما يمنعهم من اتخاذ أشكال من السلوكيات الخطرة، بما في ذلك الحركات وأعمال المقاومة السياسية، التي من شأنها تعريض حياتهم للخطر. لا ينطبق هذا التفسير على الجميع، إلا أنه يحمل حدا كبيرا من الصحة، فمن البيانات المتوافرة لدينا، يمكن القول، من المنظور العام، انه على الرغم من أن المنطقة تعيش ظروف سياسية مثيرة الآن، لكن من غير المرجح أن تتجسد هذه الظروف في المستقبل، نظرا إلى الانخفاض في معدلات الخصوبة وشيخوخة السكان المتنبأ بهما.

2- انتشار وسائل الاتصال الحديثة: شكل توافر وسائل الاتصال الحديثة، عاملا مهما في مرافقة وتغطية الأحداث، فبالرغم من أن هذه الوسائل لا تتدرج ضمن العوامل الأساسية للتغيير داخل هذه المجتمعات إلا أنها لعبت دورا هاما في تراكمية متطلبات هذا التغيير ومنحه القدرة على النمو، عن

طريق تشكيل الوعي، وبلورة الأفكار لدى الشباب، ومرافقة هذه الأحداث بمختلف مساراتها¹. لذلك فمن المهم الحديث عن تلك الفائدة النسبية لهذه الأدوات في سياق التحولات التي شهدتها هذه الدول. باستثناء الفعل المباشر للشباب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده، بشكل منعزل فان توسيع نطاق التحرك الاحتجاجي في جميع الدول تم بالاعتماد على الفضاء الواسع الذي منحه الوسائل الاتصالية الحديثة، للشباب في القدرة على التحرك والتعبئة والتنظيم دون قيود المكان، وتعتبر مواقع التواصل الاجتماعي بمثابة إعلام جديد يضاف إلى منظومة "الإعلام البديل"²، الذي أصبح يوازي في تأثيره الإعلام التقليدي الرسمي بشكل خاص، ما دفع الأخير للتكيف معه ومحاولة الانخراط في هذا المجال من خلال فتح صفحات له بمواقع التواصل الاجتماعي وفتح المجال للمواطنين للمشاركة في صنع الحدث من خلال إرسال ما يلتقطونه من صور وفيديوهات، وهو ما بات يعرف بصحافة المواطن.

ونتيجة لذلك وجدت النخب الجديدة، فيما تتيحه هذه الشبكات من تطلعات إعلامية البديل الأسرع والأبلغ للتعبير عن مواقفها، وحشد الدعم لها، وتمكنت بذلك من تحقيق عنصر المشاركة عن طريق إحداث تأثير فعال نحو تشكيل وعي مشترك بقضايا التغيير³، وبالتالي فقد كانت مواقع التواصل الاجتماعي عبارة عن منصات تكنولوجية، مكنت مئات آلاف المستخدمين من التشارك الفوري والانتفاخ حول معلومات وأهداف وشعارات ومطالب ورؤى موحدة، وبشكل موقع الفيسبوك أهم هذه المواقع من حيث تفاعل المشتركين⁴.

يشير الجدول التالي إلى عدد أرقام المشتركين في الأنترنت وموقع الفيسبوك من مجموع سكان الدول الخمس وهي كالتالي:

¹ بشرى جميل الراوي، دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير: مدخل نظري. مجلة الباحث الاعلامي، العدد:18، 2012، ص 95.

² نفس المرجع، ص 97.

³ نادية بن ورقلة، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي. مجلة دراسات وابحاث، الجزائر: جامعة الجلفة، العدد: 11، 2013،

⁴ الحاج تيطواني، أدلجة الاعلام في عصر العولمة والتحولات الدولية الراهنة في العالم العربي،مجلة الحكمة للدراسات الاستراتيجية، الجزائر، العدد: 23، 2013، ص 33.

الجدول رقم (04) يوضح عدد مستخدمي الانترنت في الدول الخمس

الدولة	مجممل المجتمع (2011)	مجتمع الانترنت	مجتمع الفايسبوك
ليبيا	2,597,960	353,900	52,860
تونس	10,629,186	3,600,000	2,602,640
الجزائر	34,994,937	4,700,000	2,293,560
المغرب	31,968,361	13,213,000	3,596,320
موريتانيا	3,281,635	30,000	23,700

المصدر: انترنت ورلد ستاتس، احصائيات السكان واستخدامهم للانترنت.

<http://www.internetworldstates.com/africa.htm> »

على عكس ما كان متوقعا تكشف هذه الأرقام عن النقص الكبير في أعداد انخراط مواطني الدول المغاربية في الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت، وموقع الفايسبوك، لكن ذلك ربما يرجع إلى طبيعة الواقع الاجتماعي والاقتصادي المتهاوي، ودور الأنظمة السياسية في ذلك، إلا أن تتبع مسار الأحداث يحيلنا إلى أن التحدي الحقيقي لا يقع على مستوى معرفة حجم التفاعل الإلكتروني فحسب، بل يتعداه إلى الإقرار بقدرة هذه النخب في الانتقال من الحشد الافتراضي إلى الحشد الواقعي¹. وهذا ما نجح فيه هؤلاء النشطاء بالتركيز على التذمر العام اتجاه الوضع المعيشي بشكل أساس، والذي وصل بالمواطنين إلى الانقاف حول هذه الحركات التي اتخذت بعدا جماهيريا كبيرا بعيدا عن منطق الولاءات والانتماءات، بالإضافة إلى دور الوسائل الاتصالية الأخرى كالقنوات التلفزيونية، والهواتف المحمولة... الخ).

المطلب الثاني: التهميش الاقتصادي والاجتماعي

ظهر مصطلح التهميش خلال سبعينيات القرن الماضي في أوروبا، لتفسير بعض الظواهر الاجتماعية السلبية التي ظهرت في المجتمعات الأوروبية، ويعد الكاتب الفرنسي لرنيه لنوار أول من استأثر باستعماله في كتابه "ضحايا الإقصاء" سنة 1974 لتحليل الظروف الاقتصادية والاجتماعية

¹ وليد رشاد زكي، من التعبئة الافتراضية الى الثورة، موقع الاهرام: على الرابط:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=478664&eid=897>

الصعبة لبعض الفئات التي عجز الاقتصاد الفرنسي عن دمجها في فترة نموه، ثم اتسع استخدام المفهوم إلى علوم أخرى كعلم النفس، وأصبح يستعان به في ربط عديد الظواهر الإنسانية والاجتماعية. وعلى الرغم من الطبيعة الملتبسة لمصطلح التهميش كمفهوم، إلا أنه ومع التطور الحاصل في أدوات البحث العلمي تم صقله تدريجيا وأظهر قدرة على تفسير تراكم عمليات لها أصولها في قلب السياسة والاقتصاد والمجتمع، وتحديد المسافة بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، في علاقتها مع مراكز السلطة والموارد والقيم السائدة¹.

في هذا السياق، وبالعودة إلى دول المغرب العربي، تعاني الشعوب المغربية من تدني مستويات المعيشة لدى فئات واسعة من السكان، نتيجة فشل السياسات الاقتصادية المنتهجة في إحداث التأثير الإيجابي على الواقع الاجتماعي للسكان، وبالرغم من الارتفاع النسبي لمعدلات النمو - باستثناء تونس سنة 2010- في اقتصاديات هذه الدول، التي تشترك في المقام الأول باعتمادها على مداخل الربيع بمختلف مصادره (البترو، الموارد الطبيعية، التحويلات بالعملة الصعبة، المساعدات الخارجية... الخ)، لم تتجح أي من النماذج المنتهجة في تحقيق معدلات مرتفعة نحو تحسين الظروف الحياتية للفرد.

الجدول رقم (05) : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: دول المغرب العربي

عام	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا
2000	3,7	4,3	2,15	1,6	1,9
2010	4,16	3,69	3,33	3,15	4,3

المصدر: صندوق النقد الدولي.

ويرجع الدكتور هبة عبد المنعم هذا الفشل إلى غياب الإطار المؤسسي الداعم للنمو المستدام، وذلك بما يعني القوانين والتشريعات الكفيلة بتحسين إدارة الموارد وإحداث تنمية مستدامة، حيث لا تزال الدول المغربية متأخرة في مجال الشفافية وحوكمة المؤسسات، ولا زالت بيئة الأعمال في هذه الدول تعاني من ارتفاع مستويات الفساد²، الذي فتح الباب لفئة قليلة من أبناء المجتمع لتكديس الثروة وتحويل الأموال، وزاد في توسيع الفجوة بينها وبين الفئات الأخرى من الشعب.

¹ محسن عوض، قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة: إصدارات المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2010، ص 6.

² هبة عبد المنعم، أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار. إصدارات صندوق النقد العربي، ص 33.

ولعل أزمة التشغيل تقع على رأس الإشكالات التنموية لدول المغرب العربي، حيث تعد نسب البطالة في هذه الدول من بين الأعلى على المستوى العربي والعالم، كما يوضحه الجدول الآتي:
الجدول رقم (06): يبين نسب البطالة في الدول الخمس حسب البيانات المتوفرة خلال الفترة ما بين (2009-2007)

الدولة	معدلات البطالة ما بين (2009-2007)
ليبيا	18,15 (2007)
تونس	14,0 (2008)
الجزائر	11,3 (2008)
المغرب	9,6 (2008)
موريتانيا	33,2 (2007)

المصدر: صندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008.

تكشف بيانات الجدول عن المعطيات المتوفرة خلال السنة التي سبقت انطلاق الاحتجاجات في دول المغرب العربي على أن ارتفاع معدلات البطالة هو مؤشر هام على إخفاق هذه الدول في إدارة أهم الموارد التنموية ألا وهو رأس المال البشري، ويرجع هذا التدهور في مستويات العمالة في هذه الدول إلى الانكماش الذي أصاب القطاع العام نتيجة التحولات الهيكلية التي تبنتها هذه الدول مع نهاية القرن الماضي، بالإضافة إلى صغر حجم القطاع الخاص وتواضع أدائه وضعف قدرته على خلق فرص عمل بشكل يحقق توازن حقيقي على مستوى سياسات التشغيل لدى هذه الدول، ويخفض من معدلات الفقر المنتشرة في هذه البلدان. لكن مشكل البطالة ليس مقياسا وحيدا لقياس حالة الفقر¹، إذ يكشف واقع الشغل في هذه الدول على أن الوظيفة لا تستلزم التحرر من الفقر، حيث لا يعني حصول المرء على العمل في حالات كثيرة أنه صار قادرا على تلبية حاجاته الأساسية، لاسيما في ظل الاضطرابات التي عرفت الأسواق العالمية منذ 2008، وما صاحبها من ارتفاع متزايد في أسعار المواد الاستهلاكية، دون مراجعة سياسات الأجور لكثير من القطاعات في هذه الدول.

¹ المرجع نفسه، ص 36.

جدول رقم (07): يوضح عدد الفقراء بالملايين في الدول الخمسة

الدولة	عدد السكان	عدد الفقراء (بالملايين)
ليبيا	5,73	/
تونس	9.80	0,40
الجزائر	31,70	3,80
المغرب	29,70	5,60
موريتانيا	2,80	1,30

المصدر: تقرير التنمية البشرية لسنة 2009.

هذه الأوضاع تعكس مشكلة غياب مظاهر العدالة الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات المغاربية، التي ترجمت في معاني الإقصاء والظلم، نتيجة عدم التوزيع العادل للثروة، وتكافؤ الفرص خاصة في المناطق الريفية والبعيدة، ونقص ترقية دور المرأة في الحياة العامة، بشكل أدى إلى بروز نمط من التهميش الفئوي، وبالتالي فإن الاستثمار في مكافحة التهميش ليس فقط قضية إنسانية للنهوض بأوضاع الفئات المهمشة في هذه المجتمعات ورفع الغبن عنهم فحسب وتمكينهم من الوصول إلى حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، ولكنه بالقدر نفسه استثمار في التنمية الإنسانية، ودعم الأمن الإنساني لسلامة المجتمعات واستقرارها ووحدة التراب الوطني¹. لأن شعور الإنسان عادة بأهميته ودوره في المجتمع يشكل بالنسبة له دافعا نحو الاندماج والمشاركة في الحياة العامة، حيث يقول فاكلاف هافيل vaclav Havel في مقالته السياسية "سلطة من لا سلطة لهم" (The Power of the powerless) أن أفراد هذه المجتمعات كانوا في وضع "ما دون المواطن" وهو ما يفسر أن الكلمة الأولى التي تم الهتاف بها في المظاهرات هي "الكرامة"².

¹ أحمد عبد الكريم، غياب الايديولوجيا عن الثورات العربية، مجلة الدراسات الدولية، العدد51، جامعة بغداد، 2012، ص164.

² سيلفي فلوريس وآخرون، الكتاب السنوي للبحر المتوسط: المتوسطي 2012. عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2014، ص107.

المطلب الثالث: غياب الحريات السياسية

يشكل الإرث التاريخي والاجتماعي معطى حقيقي للوقوف على بنوية الدولة في المغرب العربي، والتي تعاني منذ نشأتها من أزمة حكم حقيقية لازمت تطورها، إذ تقوم في مجمل أساليبها على علاقة انفصالية عمودية تهدف إلى احتواء المجتمع وضبط حركته، فعلى الرغم من محاولات هذه الأنظمة، تبني إصلاحات سياسية وديمقراطية تؤدي إلى إطلاق الحريات السياسية والمدنية، وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات والاتحادات، ووضع آليات تضمن نزاهة الانتخابات وحرية الإعلام والصحافة، إلا أن هذه البرامج والسياسات عجزت عن تعزيز وتطوير الحياة السياسية، كونها جاءت بمحاولات جزئية أو شكلية أو ظرفية أو براغماتية لم تمس جوهر المشكلة وأبعادها الحقيقية (المنظومة السلطوية)، ولم تتوصل إلى تأسيس مجال سياسي حقيقي وحديث مبني على مقتضى السياسة المدنية المعاصرة¹. وعلى الرغم من تبني هذه النظم لشكل جديد من الممارسة السياسية بإقرار التعددية -باستثناء ليبيا- إلا أنها رسمت لها حدود ضيقة بهدف التعبير الشكلي عن الاختلاف والتنافس على السلطة. وبالتالي لم يتعدى مجال هذه الممارسة طابع الديمقراطية الشكلية، التي يعترف ببعض مبادئها على مستوى الخطاب السياسي والنصوص القانونية دون تكريسها على مستوى الممارسة الفعلية.

يعد النموذج التسلسلي الحالة النسبية الأقرب لوصف هذه النظم بحسب تصنيف خوان لينز Juan Linz والذي يقوم على: التعددية الحزبية المحدودة، والتنافس المحدود على السلطة، وانغلاق فضاء المشاركة السياسية، بالإضافة إلى شخصنة السلطة واحتكارها لفائدة فرد أو أقلية. وعليه تصبح العملية السياسية ككل مجرد ظاهرة آلية في يد السلطة، تعمل على استخدامها نحو تجديد الشرعية القانونية وبأساليب غير دستورية وفق منطق السلطة دون الشرعية السياسية التي تراجعت بسبب تآكل مصادرها الثلاث (تقليدية، كارزمية، عقلانية) نتيجة التحول المجتمعي النوعي، وتآزم منظومة الحكم المغربية نتيجة الضغوط الداخلية والخارجية المتزايدة بهدف إجراء تحول ديمقراطي وفق أسس سياسية سليمة تقوم على توسيع قاعدة المشاركة السياسية، واحترام الإرادة الشعبية، نحو بناء قواعد مؤسسية لمصدر الشرعية الحديث ألا وهو المصدر العقلاني المؤسسي الدستوري².

لكن استمرار سياسات الانغلاق أدى إلى إضعاف مؤسسات المجتمع المدني وتدجين عدد كبير منها، ما أفقد الثقة لدى المواطنين وانصرفهم عن الانخراط في العمل السياسي، دون إخفاء التذمر من

¹ أحمد عبد الكريم، المرجع السابق الذكر، ص 166.

² علي العودة العقابي، الحراك الجماهيري الشعبي الواسع والتغيير في البلدان العربية: دراسة في الأسباب والنتائج والتحديات، مجلة قضايا سياسية، العدد: 32-33، جامعة النهريين، 2013، ص 131.

أسلوب السلطة في التعاطي مع الشأن العام، والتضييق على مجال الحريات السياسية والمدنية، والتي عملت السلطة على ضبطها بأساليب التحكم والسيطرة، عن طريق ترسانة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية، وباستخدام النموذج السلطوي القائم على البوليسية والسطوة الحديدية، ما أدى إلى بروز قوى دينية ومناطقية تحولت فيما بعد إلى أهم فاعل سياسي في مواجهة هذه النظم التسلطية¹. يكشف تقرير مؤشر الديمقراطية الذي صدر في 2010 وضم 167 بلد عن احتلال دول المغرب العربي مراتب متأخرة، في مجال الممارسة الديمقراطية من خلال استقصاء العملية الانتخابية والتعددية والحريات المدنية وأداء الحكومة، والمشاركة السياسية والثقافة السياسية، ويوضح الجدول الآتي ترتيب الدول المغربية الخمس²:

جدول رقم (08) يوضح مراتب الدول الخمس من مؤشر الديمقراطية

المؤشر	المرتبة	البلد
1,49	158	ليبيا
2,79	144	تونس
3,44	125	الجزائر
3,79	116	المغرب
3,86	115	موريتانيا

المصدر: Democracy in retreat ,Economist Intelligence Unit, 2010

كما عانت هذه الدول في مجال الحريات الإعلامية، وما يتصل بها من حرية التعبير والرأي، التي تسمح للفرد بالتعبير عن مواقفه وآرائه عبر القنوات الإعلامية التقليدية كالصحف والتلفزيون...الخ، وقامت بتقييد هذه الحريات، باستمرار احتكارها للمجال السمعي البصري، والسماح بإنشاء فقط بعض الجرائد والمجلات، والتي بدورها تخضع لرقابة وتضييق مستمر من طرف هذه السلطات، وتمارس مهامها في هامش محدد، أما الإعلام المرئي فيخضع وبدون استثناء إلى الاحتكار القسدي للسلطة، ولم تبرز أي محاولات نحو تحرير هذا القطاع، وإعطاء مجال أوسع للمبادرة. إذ تتميز وسائل الإعلام

¹ نغم نذير شكر، التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر، مجلة دراسات دولية، العدد: 48، ص 10.

² Democracy index 2010 : Democracy in retreat ,Economist Intelligence Unit, 2010.

في هذه الدول على غرار باقي الدول العربية بغلبة التوجهات الرسمية على وسائل الإعلام، حيث يتم التركيز من خلالها على الأخبار الرسمية التي تحتل الصدارة في الصحف والإذاعة والتلفزيون، ويخصص لها وقت أكثر وأهم، وذلك مقابل تهميش الأخبار التي تهم قطاعات واسعة من المواطنين أو تمسهم في حياتهم اليومية. وغالبا ما تنتظر المؤسسات الإعلامية أثناء الأحداث الطارئة التوجيهات والتعليمات الرسمية للتحرك، وهذا ما يؤدي إلى فقدان مصداقية الإعلام وانعدام ثقة المواطن فيه.

وفي جل الدول المغاربية تتميز المواد الإعلامية في الصحف والإذاعة والتلفزيون بطابع السرد والوصف والتقريبية وبتقديم الوقائع والأحداث بشكل منعزل عن التحليل المتعمق لتفسير دلالات الأحداث وسياقاتها العامة السياسية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية. مما لا يساعد المواطن على فهم الأحداث والوعي بخلفياتها، وهو ما يؤدي إلى تكريس حق المواطن في الإعلام والمعرفة.

ويمتاز تعامل الدول المغاربية مع وسائل الإعلام بالسلطوية بحيث أن السلطة تكون المحور الأساسي للخطاب الإعلامي والأنظمة الحاكمة هي التي تقوم بتوجيه وسائل الإعلام على مستوى الموضوعات المتناولة والقيم التي يتم تكريسها والاختيارات السياسية مما يؤدي في الغالب إلى تغييب المعارضة والنقد الموضوعي لصالح خطاب أحادي لا يحترم حق المواطن في إعلام متعدد منفتح وديمقراطي¹. وبصفة عامة تتشابه في الغالب السياسات الإعلامية في هذه الدول على مستوى احتواء الإعلام وإدماجه في مؤسسات السلطة السياسية وتوظيفه لأغراض سياسية إيديولوجية ودعائية وذلك على حساب حق المواطن في إعلام موضوعي نزيه يخدم مصالح المجتمع والمواطن قبل كل شيء.

وبشكل عام هناك غياب الشفافية والتدفق الحر للمعلومات والأخبار داخل العالم العربي، ولم يتم إغارة اهتمام كبير للسياسات الإعلامية في المغرب العربي، وفي غالب الأحيان لم يكن هناك وعي بأهميتها، فقد كانت هناك عفوية وارتجالية في رسم السياسات العامة وغياب الاستراتيجيات الإعلامية على المدى البعيد. وعدم الإقرار بأن ملكية الدولة لوسائل الإعلام يعني ملكية الشعب لها، أدى إلى أن السياسات الإعلامية لم تكن تستجيب لحاجيات المجتمع وآمال المواطنين. وهذا ما نجم عنه غياب قوة وتأثير الرأي العام لضعف وسائل الإعلام وعدم اهتمامها بحاجيات وخيارات المواطنين. حيث يثبت التقرير العالمي الذي أصدرته منظمة مراسلون بلا حدود في 2010 عن الوضع الصعب الذي يعيشه الصحفيين، والوضع المزري لحرية التعبير داخل هذه الدول، نتيجة الرقابة الأمنية والقضائية، وغياب الحماية القانونية للصحفيين، فقد كشف التقرير عن الاستمرار في تراجع هذه الدول في تصنيفها الذي جاء كالاتي: (موريتانيا 95) (الجزائر 133) (المغرب 136) (ليبيا 160) (تونس 166) في نفس السنة.

¹ الحاج التيطواني، مرجع سبق ذكره، ص 34.

المبحث الثالث: الفواعل المهددة للأمن في المغرب العربي.

في خضم الأحداث التي عرفتھا دول المغرب العربي والتي أفرزت بيئة مهيأة لإنتاج وتقوية التهديد الأمني على كافة الأصعدة وذلك في ظل تراجع الدور الأمني للدولة المغاربية الذي بات يتسم بنوع من الفوضوية نتيجة للتحولات السياسية التي اجتاحت المنطقة، حيث برزت في هذا الإطار مجموعة من الفواعل المهددة والمحاصرة لمنطقة المغرب العربي، اتسمت بالقدرة الهائلة على الانتشار والتغلغل ما خلف وضعا أمنيا معقدا ومهلهلا سمح بترايط هذه الفواعل التي تركزت أساسا في انتقال الظاهرة الإرهابية من مرحلة الانحسار إلى مرحلة الانتشار، وتدفق السلاح الليبي عبر جل الأقاليم المغاربية وامتداد ذلك إلى منطقة الساحل الإفريقي، مما ساهم في تشابك دراسة هذا الواقع بشكل تفكيكي بغية إحصاء مكامن الخطر ومآلات ذلك على واقع ومستقبل الدولة في المغرب العربي.

المطلب الأول: تعقيدات الظاهرة الإرهابية

شاع توظيف مصطلح الإرهاب في كتابات ومدخلات الإعلاميين والرسميين والجامعيين والأكاديميين حتى أحدث زحما علميا، فضلا عن تداوله بين العوام من الناس بفضل الهالة الإعلامية التي رفعتة إلى صدارة ما يشغل الرأي العام العالمي، ولكن مع هذا من الصعوبة بما كان إيجاد تعريف جامع ومانع للإرهاب، والسبب الرئيسي في ذلك هو صعوبة التخلي عن الترسبات الفكرية والإيديولوجية وحتى الذاتية في تحديد تعريف متفق على استخدامه في فهم الظاهرة، وهو ما أشار إليه الباحث باسكال بونيفاس Pascal Boniface بقوله: "كيف نعرف الإرهاب؟... باختصار يمكن القول بأن الإرهاب يعبر دائما عن الآخرين... لا أحد يصف نفسه بهذا الوصف، بينما كل واحد يرمي بذلك على خصومه"¹. وبالتالي أصبحت الكلمة عبارة عن وصف يطلقه فرد أو جماعة أو دولة على مالا يروق لهم من تصرفات الآخرين، حتى صار لها استعمالات غير محددة واستخدامات لم تكن معروفة من قبل. من هنا يفسر غياب إجماع نظمي نحو إحاطة الظاهرة بجوانبها، وعليه سنحاول تقديم بعض التعريفات القيمة لتحديد هذا المصطلح.

يعرف الفقيه سوتيل "الإرهاب بأنه عبارة عن عمل إجرامي مصحوب بالرعب أو العنف، قصد تحقيق هدف محدد"². ويعرفه محمود شريف البسيوني "الإرهاب إستراتيجية تتسم بعنف دولي الطابع تدفعها أيدولوجية صممت لإدخال الرعب في فئة من مجتمع ما لتحقيق مكاسب سلطوية أو دعائية لحق أو

¹ منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، مرجع سبق ذكره، ص 104.

² عبد الوهاب حومد، الإجرام السياسي. بيروت: دار المعارف، 1964، ص 220.

ضرر، بصرف النظر عن الجهة المستفيدة، سواء كان المنفذون يعملون لمصلحتهم أو مصلحة غيرهم¹.

وعرفته اتفاقية قمع الإرهاب التي وضعت في عهد عصبة الأمم سنة 1937 بأنه " كل اعتداء على الأرواح والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي بمصادره المختلفة، وهو بذلك يمكن النظر إليه على أساس أنه جريمة دولية أساسها مخالفة القانون الدولي، ويعد الفعل إرهاباً دولياً، وبالتالي جريمة دولية سواء قام به فرد أو جماعة أو دولة، كما يشمل أيضاً التفرقة العنصرية التي تباشرها بعض الدول". بدورها الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998 تعريفه بالقول: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت دوافعه وأغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"².

أما على مستوى الدول فتعرفه الولايات المتحدة الأمريكية من خلال وزارة الخارجية في تقريرها الصادر في أكتوبر 2001 على أنه " ذلك العنف المتعمد ذو الدوافع السياسية والذي يرتكب ضد غير المقاتلين، وعادة بنية التأثير على الجمهور، حيث المقاتلين هم المدنيون إلى جانب العسكريين غير المسلحين أو في غير مهامهم وقت تعرضهم للحادثة الإرهابية، أو حين لا توجد حالة حرب أو عداء، والإرهاب الدولي هو الذي يشترك فيه مواطنو أكثر من دولة"³.

أما التعريف الجزائري للإرهاب: ورد التعريف القانوني في القسم الرابع مكرر من قانون العقوبات الجزائري سنة 195 تحت عنوان: الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية ضمن المادة 87 مكرر فقرة 03، حيث حددت الأعمال الإرهابية كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي وذلك عن طريق بث الرعب في أوساط السكان والاعتداء المعنوي أو الجسدي على الأشخاص وتعريض حياتهم للخطر، وعرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطرق والتجمهر والاعتداء على رموز الأمة والجمهورية ونبش القبور، إضافة إلى الاعتداء على وسائل المواصلات والنقل والاستحواذ عليها من شأنها تعريض سلامة الإنسان أو الحيوان

¹ محمد عبد المحسن سعدون، مفهوم الارهاب وتجريمه في التشريعات الجنائية الوطنية والدولية. مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد السابع، 2008، ص 136.

² هارون فرغلي، الارهاب العولمي وانهايار الامبراطورية الأمريكية. القاهرة: دار الوافي للنشر، 2006، ص 25.

³ نفس المرجع، ص 27.

للخطر، وعرقلة عمل السلطات العمومية وسير المؤسسات أو الاعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتهم أو عرقلة تطبيق القوانين والتنظيمات"¹.

يتضح من خلال التعريفات الواردة أن هناك اختلاف واضح حول العناصر المأخوذة في تحديد تعريف الإرهاب، وتتطلب هذه الصعوبة من مدى إدراك كل طرف لتجليات الظاهرة الإرهابية، فبين من يحصره على أساس أنه فعل:

- يتسم بالعنف والعدوان وبيّن من يعرفه على أساس أنه رعب.
- بين من يعرفه على أساس داخلي وبيّن من يوسعه على أنه فعل دولي.
- بين من يعرف الإرهاب كظاهرة، وبيّن من يفرق بينه وبين الكفاح المسلح.
- بين من يقصره على أفعال الأفراد والجماعات وبيّن من يضيف لذلك الدول.
- بين من يركز على الفعل بحد ذاته ومن يركز على الدافع كمعيار لتمييز الأعمال الإرهابية عن غيرها من الأعمال الإجرامية الأخرى.

من الإرهاب المحلي إلى الإرهاب عبر الوطني:

حظيت ظاهرة الإرهاب بنقاش أكاديمي واسع، وباهتمام سياسي ودبلوماسي بالغ لدى صناع القرار في دول المغرب العربي، نظرا لما أصبحت تمثله الظاهرة من خطر إقليمي جاثم في المنطقة، انطلاقا من واقع بنيوية الدولة في المنطقة، فبالرغم من الإقرار بأن جذور الظاهرة ليست بالجديدة إلا أن إفرازات الوضع الإقليمي الحالي يجعل من الظاهرة تنصدر الشواغل الأمنية لهذه الدول، نظرا لتشابكها وتزاوجها مع العديد من الظواهر الأخرى التي أضحت تتكامل معها، وتتغذى من واقع البيئة الأمنية الحالية، التي تكشف عن عدم صلابة التراص الأمني في مواجهة الظاهرة بين دول المغرب العربي.

تنتشر الجماعات الإرهابية بمختلف مسمياتها وانتماءاتها في معظم الأراضي المغاربية، وتتخذ من الأخيرة مواقع لها، إذ عرفت هذه الدول بعد الاستقلال محاولات لتأسيس حركات إسلامية تتولى النضال السياسي للتعبير عن إيديولوجيتها من أجل إقامة المشروع الإسلامي بحسبها، لكن الرفض المشترك في كل الدول حال دون تحقيق ذلك، مما دفع ببعض القيادات الإسلامية إلى انتهاج العمل السري، في نشر الدعوة والنهج، في حين اتخذت مجموعات أخرى طابعا عدائيا في التعبير عن مواقفها تجاه الدولة، كحركة الشبيبة الإسلامية في المغرب التي قامت ببعض العمليات التخريبية،

¹ منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، مرجع سبق ذكره، ص 104.

والاغتيالات المنظمة كان أبرزها اغتيال المعارض السياسي عمر بن جلول سنة 1975¹، وجماعة بوعلي في الجزائر التي قامت هي الأخرى ببعض الأعمال الإرهابية خلال الفترة ما بين (1980-1987)، كان أبرزها الهجوم المسلح على مدرسة الشرطة صومعة (ولاية البليدة) سنة 1985². لكن مع بداية تسعينيات القرن الماضي، ونتيجة للتحولات الدولية التي شهدتها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وكذا انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان في فيفري 1989 بعد انهزمها، بدأ المقاتلون العرب بالعودة إلى بلدانهم الأصلية، وصادف أن تزامن ذلك مع بداية عهد التعددية في دول المغرب العربي، حيث وجدت التيارات الإسلامية بمختلف روافدها الأرضية الخصبة لتجسيد مشروع الدولة الإسلامية، إلا أن فشل التجربة الجزائرية بعد نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ أجهض من طموحات هذه التيارات في تحقيق هدفها المنشود، ما دفع بالكثير من الراديكاليين في الحركة الإسلامية إلى الاقتناع بعدم جدوى النهج السياسي والدعائي، وبدؤوا في التحول نحو تبني النشاط الإرهابي على اعتبار أن الدولة خارجة على أسس الشرع. وأنه لا يمكن إحداث تغييرات سياسية إلا باستخدام العنف، وما لبث هذا الأسلوب أن انتقل وعم باقي دول المغرب العربي.

شكلت سنة 2007 منعرجا حقيقيا في نشاط الجماعات الإرهابية بعد تحول هذه الحركات إلى تنسيق وتدويل نشاطها، حيث وجه نائب زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري نداء إلى الأخيرة في 03 نوفمبر 2006 تحت عنوان " أمة الاستلام في المغرب، أمة الصمود والجهاد، هؤلاء أبنائكم الذين اتحدوا تحت راية الإسلام والجهاد ضد أمريكا، فرنسا، إسبانيا وغيرها، طهروا أراضيكم من العبيد، معمر القذافي، زين العابدين بن علي، عبد العزيز بوتفليقة، ومحمد السادس"³

تكلم هذا النداء في يوم 24 يناير 2007 بإعلان قائد الجماعة السلفية للدعوة والقتال بالجزائر "عبد المالك درودكال" بالانتماء رسميا إلى التنظيم الجديد تحت اسم " القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI"، ثم انضمت له مجموعة المقاتلين الإسلامية الليبية بقيادة أبو الليث الليبي، ومجموعة المقاتلين المغاربة بقيادة الإرهابي أبو البراء، ودخل التنظيم الجديد العمل الميداني وتم استهداف وضرب العديد من المنشآت والأهداف العامة بالجزائر، المغرب وموريتانيا، تحت لواء القاعدة.

¹ Abderrahmane lemchichi , Transition politique au Maroc. Revue Confluence Méditerranée, N°31, édition l'harmattan, 1999,P, 42.

² ياسر الزعتر، الظاهرة الإسلامية قبل 11 ايلول: تجارب وتحديات وأفاق. الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004، ص 59.

³Luis Matines, Al Qaida au Maghreb Islamique, européen union, Instute for sécurité studios, 2007.

بعد التحولات التي عرفتتها دول المغرب العربي بداية من 2011، وما نتج عنها من أزمات بنيوية، خاصة الأزمة الليبية التي بدا الوضع في ظلها أكثر ملائمة أمام الحركات الإسلامية الجهادية على الصعيد اللوجستي، بسبب انتشار السلاح واتساع المناطق غير الخاضعة لسلطة الدولة، وكذا تفرغ السجون في ليبيا وتونس من السجناء والذي أدى إلى خروج العديد من الإرهابيين وعودتهم إلى النشاط في ظل الوضع الملائم¹.

شكل هذا الوضع الجديد فرصة حقيقية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث امتزج الموقف القيادي ما بين مباركة هذه التحولات باعتبارها قامت ضد الأنظمة التسلطية الموالية للغرب، وما بين تحذير من التوجيه غير الصحيح لمسار هذه التحولات، حيث كتب أبو يحيى الليبي وهو المفتي الشرعي للتنظيم رسالة بعنوان "ثورات الشعوب بين التأثير والتأثر" واعتبر أن هذه الأحداث بمثابة فرصة سانحة يجب استثمارها، "لكن مع عدم الاندفاع وراء صيحات التغيير من غير تثبت واستبصار"، وهو ما عبر زعيم تنظيم القاعدة في تحذيره من الطبيعة العلمانية للتغيير، بعد الدعوات إلى إقامة الديمقراطية في الدول المنتفضة، محذرا من الخروج عن الإسلام، باعتبار أن الديمقراطية "لا يمكن سوى أن تكون غير دينية".

أما ميدانيا فقد أصبح نشاط تنظيم القاعدة في المنطقة مرتبط برؤية جيوبوليتيكية جديدة، تنطلق من المغرب العربي مرورا بالصحراء الكبرى ووصولاً إلى منطقة القرن الإفريقي، وصارت تحركاته أكثر تعقيدا بعد تحول دول الساحل إلى مسرح حقيقي وقاعدة خلفية بالمنطقة. ولعل أكثر تبعات هذا الوضع يبرز من خلال الهجوم الذي قام به أحد فروع التنظيم بالجنوب الجزائري على منشأة الغاز بمنطقة "تيفنتورين"، والذي كشف عن تورط إرهابيين من جنسيات ليبية وتونسية ومالية ونيجيرية... في حين تم استخدام الأسلحة الليبية المهربة، وتم التخطيط والتنفيذ انطلاقاً من الأراضي المالية.

بالإضافة إلى ذلك وبعد سقوط كل من النظام التونسي والليبي، شهدت المنطقة ميلاد تنظيم إرهابي آخر تحت اسم "أنصار الشريعة" بقيادة سيف الله بن الحسين (المكنى أبي عياض التونسي)، الملقب بشيخ الجهاديين في تونس، وفي ليبيا بزعامة محمد علي الزهاوي (المكنى أبي مصعب) وكلا الرجلان تم الإفراج عنهما سنة 2011، حيث قام هذا التنظيم بالعديد من العمليات في تونس كان أبرزها الهجوم على السفارة الأمريكية هناك، واغتيال المعارضين السياسيين شكري بلعيد ومحمد البراهمي، أما في ليبيا فقد قامت إحدى خلايا التنظيم باغتيال السفير الأمريكي في سبتمبر 2012 بينغازي، وعلى

¹ الطيب بوعزة، القاعدة في المغرب الاسلامي: من موقع الجزيرة، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2007/8/19/%>

الرغم من عدم وضوح الرؤية بشأن ولاء هذا التنظيم "للقاعدة" إلا أن أغلب المختصين يربطون بين هذين التنظيمين، نظرا لأن مؤسسيه يعدان من أبرز المقاتلين المغاربة في أفغانستان إبان الغزو السوفيتي، بالإضافة إلى بعض الوثائق التي عثرت عليها القوات الخاصة الأمريكية في منزل زعيم تنظيم القاعدة آنذاك بعد مقتله، كشفت عن رغبة أسامة بن لادن في تغيير تسمية التنظيم، حيث ورد من بين الأسماء المقترحة "أنصار الدين" و"أنصار الشريعة"، مما دفع البعض للقول أننا ربما في مواجهة الصف الثاني لتنظيم القاعدة، خصوصا بعد انتشار خلاياه عبر كل من مصر واليمن وسوريا في حين ليس هناك ما يكشف عن تنسيق محتمل بين هذه الخلايا ولا ما يؤكد على ارتباطها التنظيمي بهذا الأخير¹.

في مقابل ذلك وبالإضافة إلى تنظيم القاعدة في المغرب العربي والجماعات المتصلة به، يبرز تنظيم آخر وافد إلى المنطقة المغاربية، يتمثل في "الدولة الإسلامية"، وهو جماعة إرهابية أخذت تسميتها من ما يسمى "الدولة الإسلامية في العراق والشام" سابقا، ويعد هذا التنظيم أكثر خطورة في الوقت الراهن نتيجة تمدده المستمر وقدرته على التجنيد والتحرك، حيث يحظى بولاء كبير من بعض الجماعات الإرهابية، التي أعلنت عن بيعتها لزعيمه إبراهيم عواد السامرائي المكنى (أبو بكر البغدادي)². ففي الجزائر أعلن منشقون عن القاعدة من كتبية الهدى وبعض سرايا التنظيم عن إنشاء فرع "جند الخلافة" التابع للدولة الإسلامية وعبروا عن بيعتهم لأبي بكر البغدادي، وفي ليبيا أعلنت جماعة ناشطة في شرق مدينة درنة عن قيام "إمارة إسلامية" تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، أما في تونس فقد أعلنت كتبية "عقبة بن نافع" عن انضمامها إلى تنظيم الدولة الإسلامية ومبايعتها لزعيمها. وبالإضافة إلى ذلك يعرف هذا التنظيم بكل من سوريا والعراق التحاق متزايد للشباب في المغرب العربي، ما قد يزيد من قوة التنظيم مستقبلا إذا ما عرف عودة المقاتلين المغاربة من الجبهات الرئيسية للتنظيم، حيث كشف تقرير لصحيفة "واشنطن بوست" أن عدد المغاربة المتواجدين في هذه المعازل يتجاوز 4500 مقاتل، من بينهم 3000 تونسي و1500 مغربي و250 جزائري، ما يطرح تخوفا من إعادة تكرار تجربة المقاتلين المغاربة الأفغان، خصوصا في ظل تغلغل هذا التنظيم بإفريقيا بعد البيعة التي حظي بها من طرف جماعة بوكو حرام النيجيرية أخطر الجماعات الإرهابية في إفريقيا جنوب

¹ توفيق المديني، تونس: الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2013، ص128.

² حسن أبو هنية، تنظيم الدولة الإسلامية، النشأة، التأثير، المستقبل، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2015.

الصحراء، ما قد يتيح إمكانية محاصرة التنظيم للدول المغاربية مستقبلا إذ ما استمر تصاعد هذا المد الإرهابي¹.

نشير من خلال ما سبق إلى أن هذه التنظيمات الإرهابية قد تغذت من أفكار دخيلة مستمدة من تجربة المقاتلين العرب في أفغانستان، وقد تتكرر مع تجربة المقاتلين العرب في العراق والشام، حيث يمكن تقسيم الإسلام السياسي المتطرف إلى ثلاث أجنحة:

الجناح الأول: "الأفغان المغاربة" الذين قاتلوا مع أحزاب المجاهدين الوجود السوفيتي في أفغانستان 1989.

الجناح الثاني: السلفيين الجهاديين "الذين قاتلوا في العراق عقب الغزو الأمريكي في مارس 2003.²

الجناح الثالث: هم الجهاديين في العراق وسوريا تحت امرة تنظيم "الدولة الاسلامية" بعد 2011.

لكن هذه التجربة يمكن القول بأنها قد استفادت كثيرا من بيئة التهميش والانغلاق السياسي، ومحدودية المستوى التعليمي لدى فئة كبيرة من الشباب المغاربي، فكان مصير هذه الرغبات أقرب إلى التجسيد حيث يقول في هذا الشأن الدكتور برهان غليون مدير مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة باريس 3 "أن أصل الظاهرة هي الظروف الاستثنائية التي تعيشها مجتمعاتنا والتي تحن مسؤولون عنها، فقبل أن نتوجه إلى الخارج فإنها فتكت ولا زالت تفتك أسس الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والفكرية، فتدهور شروط الحياة الإنسانية وانحطاط القيم والتهميش وتهدية الأحقاد عملوا على تنمية العنف ليتحول إلى آلة فتاكة ليس لها حدود³.

¹ هارون زيلين، تحليل سياسات، من موقع: معهد واشنطن للسياسات، على الرابط:

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/up-to-11000-foreign-fighters-in-syria-steep-rise-among-western-europeans>

² توفيق المدني، المرجع السابق الذكر، ص 152.

³ برهان غليون، أصل العنف في مجتمعاتنا... والسياسات الدولية غير العادلة ذرائع، من موقع الحوار المتمدن، على الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=437> تاريخ الاطلاع: 21 ماي 2013.

المطلب الثاني: فوضى السلاح في المنطقة

يعد الاتجار غير القانوني بالسلاح أحد أوجه الجريمة المنظمة الأكثر خطورة، لما له من انعكاسات على الواقع الأمني في أي منطقة من العالم، ولعل أفراد هذا المطلب للتطرق لهذه الظاهرة دون العناصر الأخرى، جاء تماشياً مع طبيعة الموضوع الذي يركز بشكل عام على إفرزات الوضع الدولاتي الحالي في المنطقة المغاربية من جهة، ولما لهذه الظاهرة من تأثير على النشاطات الإجرامية الأخرى كالإرهاب وتجارة المخدرات... الخ.

والاهتمام بهذه الظاهرة يدفع للقول بأن هذا النوع من الجريمة هو أحد الممارسات الأكثر رواجاً في أماكن متعددة من العالم، نتيجة استثمارها في المناطق التي تعرف بالتوتر وعدم الاستقرار، إذ تقول الباحثة من جامعة أريزونا "ميري بيترسون" Merry Petterson في هذا الصدد:

"إننا نعلم ومن دون شك: أنه أينما وجدت الأسلحة سيكون بالتأكيد هناك نزاع"¹.

وتشير عديد الدراسات إلى أن تهريب الأسلحة والذخيرة الخفيفة والاتجار بهما، أصبح مربحاً أكثر من أي نشاط تهريبي آخر، وحسب الإحصائيات الدولية هناك أكثر من 800 مليون قطعة سلاح تروج سنوياً عبر العالم، وتتسبب في مقتل نصف مليون شخص، منهم 31 ألف في نطاق حروب ونزاعات مسلحة، كما أن هناك 16 ألف مليار ذخيرة تنتج سنوياً و15 سلاح خفيف يصنع على رأس كل دقيقة في العالم، وهي سهلة النقل والتخزين، ولا يتطلب استعمالها دراية خاصة، وبالتالي تشكل آلية للتقتيل ومصدر للقلق الكبير.

لكن وبالرغم من القلق الكبير الذي كان ينتاب الدول حول موضوع انتشار السلاح وتغذيته لبؤر التوتر، لم تكن المنطقة المغاربية تطرح هذا الموضوع بحدة وقلق عميق، باستثناء بعض السلاح الذي كان بحوزة الجماعات الإرهابية، والذي قامت بشرائه من بعض الشبكات الإجرامية الناشطة في مناطق إفريقيا جنوب الصحراء.

ومع التطورات الأمنية التي عرفت بالمنطقة، والناجمة عن تلك التحولات السياسية منذ 2011، بدأ هذا النوع من المخاطر يبعث على القلق لدى دول المنطقة، حيث شكل فتح مخازن الأسلحة الليبية من طرف العقيد معمر القذافي، وتسليح الدول الأجنبية للكثائب المناوئة لنظامه، معضلة حقيقية نحو اتساع تعقيدات الأزمة الليبية التي باتت منطق السلاح فيها حاضراً بقوة، لاسيما في ظل تلاشي نفوذ

¹ أحمد طالب أبصير، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: إستراتيجية ومستقبلات، 2009-2010، ص 105.

السلطة المركزية كما أشرنا سابقا، حيث أكدت تقارير أمريكية على نفاذ أكثر من 45 ألف قطعة سلاح من مخازن الأسلحة الليبية.

في حين أشار تقرير أعده فريق من خمسة خبراء لدى الأمم المتحدة ينسق عملهم الخبير الإقليمي "خليل مسن"؛ على استمرار تدفق الأسلحة إلى ليبيا، ومنها يجري تهريبها إلى 14 دولة على الأقل، ويتورط أكثر من 1700 مليشية ليبية بالتنسيق مع شبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية الناشطة عبر المنطقة¹.

يؤكد التقرير على الانتهاكات المستمرة لقرار حظر الأسلحة المفروض على ليبيا والذي يشكل "إحدى العقبات الكبرى في سبيل الاستقرار داخل البلد والمنطقة". وبحسب التقرير الذي سُلم لمجلس الأمن تطبيقاً لمقتضيات القرار رقم 2011/1773 فإنه على الرغم من التطورات الإيجابية الطفيفة التي تحققت على صعيد إعادة بناء القطاع الأمني الليبي إلا أن الأسلحة في معظمها تحت سيطرة الميليشيات التي تستغل من ضعف مراقبة الحدود فرصة لترويج هذا النشاط، ما يزيد من أعباء الدول المجاورة فيما يخص مراقبة حدودها. ويضاعف من تقويض فرص إعادة بناء الدولة الليبية في ظل الانتشار المتزايد للسلاح الليبي، وسهولة إمكانية الحصول عليه بدون توفر أدنى رقابة أو قوانين حامية².

أما على الصعيد الإقليمي فقد باتت مخاوف كبرى تنتاب المنظومة الإقليمية، وينطلق هذا القلق من تلك الأدوار التي أصبحت تضطلع بها جماعات متطرفة وأخرى متمردة في المتاجرة بمئات الأطنان من ترسانة الأسلحة الليبية، وتهريبها عبر الحدود، حيث أضحى هذا التهديد يلقي بظلاله الكئيبة على أجندة وتحركات دول الجوار الليبي التي تأثرت في العمق بالأزمة الليبية في ظل انتعاش الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود³.

¹ عبيد إميغن، انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014/10/21، ص04.

² صورية زواشي، انتشار السلاح الليبي.. تعقيدات أمنية وهواجس اقليمية، الاردن: من موقع جريدة الدستور: على الرابط:

<http://www.addustour.com/17580/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9%3A+%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD+%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A..>

³ عبيد إميغن، المرجع السابق الذكر، ص04.

وفي تقرير صادر عن صحيفة "صنداي تايمز" سنة 2013 يؤكد على أن بوكو حرام استطاعت تأمين طريقها لتهرب السلاح من ليبيا إلى نيجيريا عبر تشاد، وأنه من بين السلاح المهرب مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون، وصواريخ أرض-جو، وقد أصبحت مضامين ذلك التقرير حقيقة صارخة اليوم، كما مكّن السلاح الليبي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI)، وحركات التمرد الطارقية كحركة تحرير واستقلال إقليم أزواد (MNLA) من السيطرة على شمال مالي، وإدخال المنطقة في حرب أهلية أعقبتها دخول القوات الفرنسية والإفريقية إلى مالي بحجة ضرب نشاط "الإرهابيين" في المنطقة¹.

أما في الجزائر فقد كانت أبرز العمليات الناجمة عن تعاطف مصائب السلاح الليبي هو استخدامه في حادثة منشأة الغاز بجنوب شرق الجزائر، وهذا ما أكدته مختار بلختر أحد أمراء التنظيم الإرهابي، والذي أعلن عن شراء كميات كبيرة من هذا السلاح، وأن أغلب الهجمات التي تتعرض إليها الجزائر مصدرها السلاح الليبي، وفي تونس أثبتت تحقيقات أمنية كذلك استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس، حيث أكد وزير الداخلية التونسي آنذاك لطي بن علي أن اغتيال المعارضين التونسيين شكري بلعيد ومحمد البراهمي تم بواسطة أسلحة ليبية تورط في جلبها الإرهابي التونسي بوبكر الحكيم، وأن كميات كبيرة من هذا السلاح قد وصلت إلى تونس عن طريق ليبيا، بهدف تنفيذ سلسلة اغتيالات وإقامة معسكرات تدريب تابعة لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، ويربط لطي بن جدو بين العمليتين فيقول "هناك تقاطع من ناحية مشاركة التكفيريين بوبكر الحكيم في اغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي، وهناك تقاطع في استعمال السلاح نفسه"، وفي أحداث الشعانبي التي أريقت فيها دماء كثيرة بواسطة أسلحة خفيفة قادمة من ليبيا، كما شهدت ولاية تطاوين التونسية من قبل معركة بين أهالي منطقتي رمادة وذهبية استعملت فيها بنادق الكلاشينكوف أثبتت التحريات أنها مهربة من التراب الليبي، مما يشير إلى انتشار ظاهرة السلاح داخل البلاد، وي طرح أكثر من سؤال حول نسبة الأسلحة التي عثرت عليها قوات الجيش والأمن من جملة ما تم تهريبه وتخبيثه داخل التراب التونسي².

من جهته، يرى المحلل السياسي الموريتاني "الحسين ولد مدو" أن تدفق السلاح الليبي "حوّل تنظيم القاعدة من ميليشيات متناثرة تقصد الضحية الأسهل، إلى منظمة مسلحة بشكل جيش دولة يمكنها أن تخلق قلاقل لكل البلدان المجاورة لليبيا بعدما صار لديه تشكيلات متنوعة من السلاح ووفرة من حيث

¹ المرجع نفسه، ص 05.

² توفيق المديني، المرجع السابق الذكر، ص 172.

الكم، مما يغير بالتأكيد سلوكه فيما سيأتي من الأيام، فنوع وكمية السلاح المتوفر يتحكم بشكل كبير في سلوك مثل هذه الجماعات. "وتوقع الحسين ولد مدو أن يطور التنظيم أساليب عمله ويوسع مجال عملياته ويفرض على دول المغرب العربي والساحل الإفريقي مزيدا من الأعباء. ما يكشف أن هذه الدول قد استفادت بشكل كبير من تفاعل مختلف الحركات الأزموية في المنطقة، وبدأت تتجه إلى إعادة تنظيم نشاطها لاسيما بعد نقل مركز القاعدة إلى منطقة الساحل وليبيا. خاصة في ظل الخناق الذي تم تشديده على تحركاتها في شمال شرق الجزائر¹. وبالتالي فإن أكبر المعضلات التي باتت تؤرق دول الجوار الليبي هو ذلك التزاوج الوظيفي والتزايد الطردي بين خطر الاتجار غير المشروع بالسلاح مع الإرهاب، فكلاهما مكمل للنشاط الإجرامي لتواجد المنفعة المتبادلة بين النشاطين، وتتعدى هذه المخاوف اليوم إلى مدى القدرة على مراقبة هذا النشاط الإجرامي ومحاصرته بمنع تطوره من الاتجار بالأسلحة الخفيفة إلى أسلحة الدمار الشامل².

وقد يبرز خطر المتاجرة بالأسلحة تلك التعقيدات الناجمة عن تحالف تجارة السلاح مع مكونات وأشكال الجريمة المنظمة الأخرى، كتهريب المخدرات التي أصبحت تحضنا بحماية مكثفة للسلاح، ما زاد من أعباء قوات الأمن في محاربة هذه الظاهرة التي أصبحت تجنح للمواجهة الميدانية في مجابهة هذه القوات، وبأسلحة ثقيلة أحيانا كقاذفات الصواريخ وغيرها من العتاد الحربي، وبالتالي فإن تجارة وتهريب المخدرات هو تجسيد لتهديد أمني للمستويات والأبعاد نفسها التي تهددها عمليات المتاجرة في السلاح إضافة إلى ما قد تمثله هذه المتاجرة من تهديد آخر يتجلى في عسكرة المجتمعات وبالتالي إمكانية متزايدة لاندلاع حروب أهلية في ظل نشر ثقافة التسلح غير القانوني داخل الأنسجة العرقية والدينية في المنطقة.

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية وإشكالية اللجوء

ينظر إلى ظاهرة الهجرة على أنها عملية انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء تم ذلك بشكل فردي أو جماعي ولأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية، وتعد هذه العملية من أكثر الظواهر الإنسانية التي لازمت تطور المجتمعات والحضارات تعقيدا، خاصة بعد ظهور الدولة الوطنية وما ارتبط بها من مسألة ترسيم الحدود، وتنازع المصالح، حيث انتقل بذلك موضوع الهجرة إلى صدارة الاهتمامات القطرية والدولية، وأصبحت هذه الظاهرة تحظى باهتمام كبير بهدف تقنينها وتنظيمها على

¹ التحدي الأكبر للجيش العربي... السلاح الليبي صداع يؤرق دول الجوار: على الرابط: <http://moheet.com/2013/04/10/17541531/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9>

² منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، المرجع السابق الذكر، ص 124.

نحو يقود للحد من المخاطر التي يمكن أن تشكل عبئاً على الدول في ظل التفاوت الاقتصادي الذي اكتسب هذه الظاهرة اتجاهها عمودياً من الجنوب نحو الشمال، وبذلك أصبح الأفراد يخضعون لهذه التشريعات في عمليات تنقلهم خارج بلدانهم الأصلية، وبات كل فرد لا يقع تحت طائلة هذه القوانين والإجراءات يعد بمثابة مهاجر غير شرعي.

خضع مفهوم الهجرة غير الشرعية إلى عدة إسهامات تعريفية، تحاول أن تجد حدود لهذه الظاهرة التي باتت تأخذ طابعاً أمنياً، وتشكل تحدياً تصاعدياً من حيث قوة التأثير باعتبارها تتجاوز قدرة الدولة الواحدة في مواجهتها أو الحد منها، ومن بين التعاريف المقدمة لهذه الظاهرة نجد:

تعرف الهجرة غير الشرعية "أنها حالة الخروج من حدود دولة أو الدخول في حدود دولة أخرى دون سلوك المعابر والمنافذ المخصصة لذلك، ودون احترام الإجراءات الإدارية والقانونية لحركة دخول الحدود والخروج منها". وقريب من ذلك المعنى نجد أنه جاء في تعريف الهجرة غير الشرعية أنها "تعبير على دخول أراضي الدولة في نقاط التماس بين الدول، ويظهر ذلك على نحو فردي أو جماعي غير منظم أحياناً، أو على نحو منظم من خلال شبكات عالية التنظيم أحياناً أخرى. وتبعاً لذلك استخدم "هاين دي هاس" Has تعريفاً أكثر إجرائية للهجرة غير الشرعية فهو يعتقد أن المهاجرين غير الشرعيين هم إما عمال مهاجرين يستجيبون لعرض توظيفهم في سوق العمل المحلية دون منحهم حق الإقامة (توظيف غير رسمي)، أو طالبي لجوء ولاجئين تقطعت بهم السبل في البلد الذي وجدوا فيه ملجأً دون أن يحصلوا على حق الإقامة، انتظاراً لإعادة التوطين أو العودة المحتملة إلى بلدانهم الأصلي، أو مهاجرين عابرين اجتذبتهم منطقة بعيدة وأعاقهم عدم الحصول على تأشيرة دخول عند الوصول إليها"¹..

بناء على ما تقدم فإنه يلزم لبيان مفهوم الهجرة غير الشرعية النظر إليها من زاويتين، فالأولى هي زاوية نظر الدولة المهاجر منها، حيث تعرف الهجرة غير الشرعية بأنها: خروج الأشخاص من إقليم دولة ما بطريقة غير مشروعة من المنافذ المحددة للخروج باستعمال طرق غير مشروعة، أو من غير هاته المنافذ.

¹ ميلود ولد الصديق، دور المنظمات الحكومية في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منظور مقارباتي أفريقي، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي: الهجرة غير شرعية: واقع تداعيات، أيام 3-4 مارس، جامعة أدرار، 2014.

أما بالنسبة لزاوية النظر الثانية، فهي تعريف الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الدولة المهاجر إليها، حيث تعتبر الهجرة غير شرعية متى وصل الأفراد إلى حدود إقليمها بأي طريق مشروع أو غير مشروع، ومهما كان غرضهم طالما كان هذا الأمر بغير موافقة من تلك الدولة.

بخصوص المغرب العربي فإن أصل الظاهرة بشكلها الحالي يعود إلى ثمانينات القرن الماضي كأحد نتائج إفرازات الدولة الإفريقية المأزومة، بسبب استمرار النزاعات ومختلف أشكال الاضطهاد والعنف، وفشل جهود التنمية لاسيما في الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء، حيث دفع هذا الأمر بفئات عديدة إلى عبور الحدود والابتعاد عن بؤر التوتر، بالانتقال إلى مناطق أكثر أمنا في الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي كانت المنطقة المغاربية من الفضاءات المستهدفة بتوافد الأفارقة خصوصا عبر حزام ليبيا والجزائر والمغرب، حيث تم إحصاء أكثر من 35 جنسية لمهاجرين قادمين من الدول الإفريقية خلال هذه الفترات، استمر هذا التوافد لسنوات عديدة عبر مسالك في جنوب الصحراء تلتقي بمدينة لاغوس وبنن سيتي جنوب غرب نيجيريا، وصولا إلى كانوا وسيكوتو في شمالها، ومنهما عبر الحدود إلى ميرادي وزيندر جنوب النيجر، ثم إلى اورليت شمالا، ومنها إلى منطقة تمنراست جنوب الجزائر، ومن هناك يتشنت المسافرين باتجاه الشمال، أما الطريق الثاني، فيمر من مالي، انطلاقا من باماكو في الجنوب مرورا بموبتي وتيساليت، ومن ثم إلى برج باجي مختار، وبعدها إلى نقاط مركزية في تمنراست وغرداية بوسط الجزائر.

أما الطريق الشرقي فيمتد عبر طرق عديدة امتدادا من تشاد والنيجر والسودان، وصولا إلى ليبيا ومن ثم يتفرع المهاجرون عبر طرق إما للمكوث أو للوصول إلى الشمال الليبي، وعبور البحر نحو ايطاليا، في حين يمتد الطريق الغربي من مالي إلى موريتانيا عبر الساحل الغربي، وصولا إلى مناطق مختلفة بالمغرب، للبحث عن فرص العبور عبرها إلى اسبانيا¹.

لكن وفي السنوات الأخيرة بات توافد المهاجرين غير الشرعيين بشكل كبير مقتصر على دول الجوار من الساحل الإفريقي، وذلك بحكم أوضاع وتعقيدات البيئة الأمنية بكل مستوياتها في هذه الدول، حيث شكل القرب الجغرافي عاملا محفزا لأعداد كبيرة من الأشخاص للانتقال إلى دول المغرب العربي، بالرغم من الظروف الطبيعية القاسية التي تصاحب تنقلهم، والتي ساهمت في مرات عديدة في هلاك

¹ أحمد طالب أبصير، المرجع السابق الذكر، ص 83.

عدة مهاجرين، نتيجة التيه أو العطش، لكن ذلك لم يقف حاجزا أمام رغبة هؤلاء في الانتقال نحو ضمان ظروف عيش أحسن، إما بالاستقرار في هذه الدول، أو بالتوجه عبرها إلى دول أوروبا¹. إذ أن استقرار هؤلاء المهاجرين في دول المغرب العربي عادة ما يأتي في المرحلة التي يفشلون فيها في العبور، والاجتياز إلى الضفة الأخرى، ما يجعلهم ينظمون إلى جماعات المهاجرين المتزايدة في المنطقة، حيث تشير تقديرات عديدة إلى أن أكثر من 100 ألف من المهاجرين من بلدان افريقية يقيمون في كل من الجزائر وموريتانيا، في حين تؤوي ليبيا حوالي مليون ونصف مليون مهاجر، ويقل العدد إلى ما دون 100 ألف في كل من تونس والمغرب، وبالنظر إلى الوضع الحالي للدول المغاربية، والذي يتسم بعدم الثبات نتيجة التحولات البنوية وإفرازات ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان هذه الدول، خاصة في ليبيا، فإن ذلك يقود للقول أن حركة الهجرة غير الشرعية تتجه في تزايد مستمر، ويمكن أن تشكل معضلة أمنية حقيقية للشركاء المغاربة من جهة وفي علاقاتهم الأمنية مع دول جنوب المتوسط، والتي عادة ما تعتقد أن هذه الدول لا تقوم بجهود كبيرة للحد من هذه الظاهرة. وبالإضافة إلى تجليات تحدي ظاهرة الهجرة غير الشرعية على أكثر من صعيد، يبرز في المقام نفسه ذلك إشكال العميق والمتعلق بقضية اللجوء، كأحد أبرز القضايا الإنسانية التي تستثمر في الوضع الأمني في المنطقة، فاللاجئ بحسب الاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 بجنيف يعرف على أنه " كل شخص يوجد وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو جنسه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابقة، نتيجة مثل تلك الأحداث أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد².

وبذلك فالفرق بين اللجوء والهجرة غير الشرعية يكمن في الوضع القانوني لللاجئ على العكس من المهاجر غير القانوني، حيث عادة ما يلجأ المهاجر غير الشرعي إلى تقديم طلب اللجوء باعتباره وسيلة من أجل تسوية وضعيته في دولة المقصد، كما يتجلى الفرق بينهما في الدوافع، فالأساس في الهجرة غير الشرعية يعود إلى العامل الاقتصادي، على عكس اللجوء الذي تتعدد العوامل المسببة فيه

¹ عبد اللطيف شهاب زكري، ظاهرة الهجرة الدولية: دراسة تحليلية لحركة الهجرة الافريقية الى دول الاتحاد الأوروبي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد: 10، 2008، ص28.

² توفيق رواية، مشكلة اللاجئين في افريقيا: الأبعاد والملاحم، وسبل المواجهة، قراءات افريقية، العدد: 01، ص142.

وفي مقدمتها الحالات اللاشعورية بالأمن، نتيجة الحروب والنزاعات، أو التضيق والاضطهاد الذي قد يقع على الأفراد والجماعات.

لكن هذا التمييز قد لا يكون ذا مغزى في كثير من الحالات، بسبب التحول الذي قد يطرأ على مخططات وأهداف طالبي اللجوء من خلال رفض العودة إلى بلدانهم، والانتقال بصفة سرية إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية سواء بالبقاء في بلد الاستقبال أو اعتبارها كمر للعبور إلى دول أخرى، خصوصا إذا تعلق الأمر بدول المغرب العربي كدول اللجوء باعتبارها تعد أحد الممرات التقليدية للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة، للتوجه نحو أوروبا، فإذا كانت المنطقة المغاربية أكبر مناطق العالم قصدا من طرف المهاجرين غير الشرعيين والقادمين بالتحديد من دول الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء، فإن هذه المنطقة ما تمثله لدى هؤلاء نحو دول أوروبا ما قد يجعل اللاجئين برغبة منهم- كما سبق الإشارة- أو بدفعهم عرضة لنشاط جماعات تهريب البشر والاتجار بهم. ويضع هؤلاء المهاجرين تحت طائلة ممارسة أي من الأنشطة، ففي الجزائر مثلا قد يظهر بشكل جلي تواجد عدد كبير من اللاجئين الوافدين من دول مالي والنيجر وغيرها، وهذه الصفة باعتبارها تتيح لهم التمتع بمظاهر الحرية، وتمكنهم من حقوق عديدة كباقي المواطنين، ما قد تسهل من تحرك بعضهم نحو نشاطات غير قانونية، خاصة في ظل عدم الشعور بالاندماج والانتماء لهذا البلد، بالرغم من ما قد يوفره لهم من حقوق و ضمانات.

وبالتالي فإن استمرار تدفقات الهجرة غير الشرعية واللاجئين على حد سواء، أخذت في ترسيخ التهديدات الأمنية ذات الطابع اللين(الأمراض، الانتماء)، وتعقيد مكونات التهديدات الأخرى ذات الطبيعة الصلبة (الإرهاب والجريمة المنظمة) نتيجة تزوجها أو الاستثمار فيها، لاسيما في ظل الظروف التي تحيط بموجات المهاجرين غير الشرعيين، وحتى التي يجدونها في بلدان العبور هذا من جهة، ومن جهة ثانية التهديدات التي يخلقونها بتواجدهم عبر حدود تلك الدول الإقليمية.

ويمكن تلخيص الاعتبارات الأمنية لهذه الظاهرة كالآتي:

- إمكانية تهديد التماسك والبناء الاجتماعي نتيجة انتشار الأفكار والمظاهر الغربية، وغياب الشعور بالانتماء ما يشكل خطرا على عناصر الهوية الوطنية
- انتقال الأوبئة والأمراض الفتاكة كالسيدا والملاريا نتيجة ميل البعض منهم إلى ممارسات غير أخلاقية كالدعارة وغيرها.
- إمكانية استغلالهم أو الاختلاط بهم من طرف الجماعات الإرهابية وحتى من قبل التنظيمات الإجرامية عبر الوطنية، وكذا ممارسة أي نشاطات من شأنها أن تساعد على العيش أو

توفير أموال الانتقال، ومن بين النشاطات الأكثر انتشارا تزوير العملة، والتكسب عن طريق الشعوذة والسحر¹.

- الحساسيات الدبلوماسية الناجمة عن الظاهرة، سواء مع الجانب الأوروبي من جهة أو مع الدول الإفريقية من ناحية أخرى، مثلما حدث مؤخرا بين الجزائر والنيجر، نتيجة رفض دولة النيجر لظروف إقامة رعاياها داخل التراب الجزائري، ومطالبة السلطات الجزائرية بترحيلهم. وقد يمتد ذلك أحيانا إلى إثارة حساسيات بين الدول المغاربية نفسها، بسبب الاتهامات المتبادلة حول رقابة الحدود وإعادة المهاجرين إلى بلدانهم مثلما وقع بين الجزائر والمغرب، وكان آخرها اتهام المغرب للجزائر بترحيل لاجئين سوريين إلى المغرب واستنكار ذلك، في حين اعتبرت الجزائر ذلك هجوما عليها ومحاولة تشويه صورة حقوق الإنسان والالتزامات الاتفاقية في هذا الشأن²

- هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن يمثله نزوح اللاجئين من تأجيح مشاعر الانفصال، نتيجة امتداد الإثنيات ما وراء حدود الدولة، أو القيام بإنشاء جماعات مسلحة، من شأنها تهديد أمن وحدة الدول، وكمثال على ذلك حالة الطوارق في دول الساحل وإمكانية انتشار عدوى التدمير والتمرد إلى دول المغرب العربي، خاصة ليبيا والجزائر³.

¹ منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، المرجع السابق الذكر، ص128.

² أحمد طالب أبصير، المرجع السابق الذكر، ص82.

³ توفيق رواية، المرجع السابق الذكر، ص144.

الفصل الثالث: الضرورات البنيوية في المغرب العربي لمجابهة التحديات الأمنية:

تستلزم أي عملية وظيفية للدولة ضرورة توفر البنية المؤسسية الضامنة لتفعيل الأداء، بحيث يسمح ذلك للنظام السياسي للقيام بمهامه بشكل مؤسسي وقانوني، يضمن الأمن ويوفر الحقوق للمواطنين، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال التركيز على العملية البنيوية والإيفاء بجميع متطلباتها سواء في المجال القانوني والسياسي أو الاقتصادي، لذا جاء هذا الفصل مركزا بدرجة أولى من خلال المبحث الأول على مشروطة تفعيل دور الدولة بضمان البناء السليم، حتى يتسنى لها تبني سياسات تمكنها من مواجهة الأخطار وتحمل الالتزامات، ليركز المبحث الثاني على واقع التعاطي الأمني في المغرب العربي مع التهديدات الأمنية من خلال وحدات المركب الأمني وامتداد ذلك إلى دور القوى الكبرى في المنطقة انطلاقا من المقاربة الأمنية التي باتت تتيح لها تنسيق سياسات أمنية مع دول المغرب العربي في ظل غياب رؤية مغاربية مشتركة كنتيجة للعلاقات السياسية البينية، ليخلص المبحث الثالث إلى واقع التهديد الأمني من منظور تكاملي بالبحث في مداخل تفعيل العمل التكاملي في شقه الأمني.

المبحث الأول: بناء الدولة المغربية كمدخل لتفعيل الأداء الوظيفي.

تعتبر عملية بناء دولة قوية في كافة المجالات هدفا أساسيا للنخب الحاكمة والشعوب بصفة عامة، باعتبار أن حكام الدول يتم اختيارهم بغية تحقيق هذا الهدف، لكن عادة ما تكون الظروف المصاحبة لممارسة السلطة غير طبيعية، نتيجة للتحويلات التي قد تعترض عملية البناء أمام هذه النخب، لاسيما إذا ما تعلق الأمر بمراحل انتقالية وما قد يصاحبها من تحديات كبيرة، تتعلق في المقام الأول بكيفية التعامل مع الموروث السياسي والثقافي في هذه البلدان، وتحقيق تطلعات وآمال الشعوب في تجاوز المرحلة السابقة وبناء دولة قانون قادرة على تحقيق الرغبات وضمان الحقوق، حيث لا يتأتى ذلك إلا من خلال التركيز على العملية البنوية في أبعادها القانونية والمؤسسية، وكذا أهم الخيارات الاقتصادية الكبرى، كل هذه الأمور إذا ما تمت في إطارها المرسوم فإنها وحدها كفيلة بالانتقال بالدول إلى طريق البناء السليم.

المطلب الأول: البناء القانوني في دول المغرب العربي

إعادة البناء الدستوري والعدالة الانتقالية في ليبيا

تحظى عملية وضع الدستور في الدول بأهمية بالغة باعتبارها تعكس في غالب الأحيان الخطوة الأولى نحو البناء الدولاتي، ولا تتأتى هذه العملية من فراغ باعتبارها تأتي عادة كنتيجة لمسار سياسي اجتماعي، واقتصادي وثقافي طويل يلخص المحطات التي تمر بها الدولة¹، حيث في غالب الأحيان ما تبنى الدساتير في سياق التحويلات السياسية والاجتماعية الأوسع نطاقا، والتي قد تكون مرتبطة بعملية سلام أو بناء دولة، كما قد ترتبط كذلك بالحاجة إلى المصالحة والمشاركة والتوزيع العادل للثروات خلال الفترات التي تعقب الصراعات². وبالتالي فهو يتشكل انطلاقا من ثنائية العلاقة بين النظام السياسي ومكونات المجتمع، بشكل يقود إلى تشكيل هوية مشتركة وخلق المساحات المؤسسية التي يتفاعل من خلالها المواطنون على قدم المساواة مع حكامهم، حيث يكون الدستور هو الضابط لكل الممارسات داخل الدولة³.

¹ سعيد مقدم، عمليات إعداد وصناعة الدساتير، مجلة المفكر، العدد: 09، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013، ص17.

² وينبلاك واهيو، دليل علمي لبناء الدساتير، السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول بناء الدساتير، 2011، ص05.

³ نزار كريكش، مسار الحوار الليبي: جدل النماذج التفسيرية وصراع الاستراتيجيات، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص06.

في ليبيا تمثل عملية وضع دستور للدولة أهم حدث من شأنه أن يؤدي إلى وضع البلاد في طريق الانتقال نحو البناء الديمقراطي بشكل سريع، والقضاء على كل مظاهر الانهيار الدولاتي، والتي طالت كل المجالات، حيث بدأ الحديث عن البناء الدستوري خلال الفترة التي أعقبت انهيار نظام القذافي وما تبعها من انهيار لكل مؤسسات الدولة التي تميزت بنوع من الخصوصية كنتيجة لغياب مجموع القواعد الأساسية التي يمكن أن تتأسس عليها أي عملية بنيوية في أي الدولة، والتي من شأنها كذلك أن تحدد شكل الدولة ونظامها الأساسي، وتحدد طبيعة السلطات وعلاقة هذه السلطات ببعضها، وتمكن من تحديد الحقوق الأساسية للمواطنين. ويمكن تقسيم هذا المسار إلى فترتين:

الإعلان الدستوري: يعد بمثابة أول وثيقة قانونية وسياسية بعد نهاية حكم القذافي وتولي المعارضة الليبية بقيادة مصطفى عبد الجليل للسلطة في البلاد كهيئة انتقالية في ظل الانهيار، والفوضى المتنامية التي عرفت البلاد كأحد مخرجات طبيعة بنيوية الدولة الليبية خلال الفترة السابقة، إضافة إلى النمط العنيف الذي اتسمت به الأحداث الليبية، صدر في 03 أوت 2011، ليكون أساسا للحكم طيلة الفترة التي تسبق وضع دستور للبلاد¹، حيث شمل 37 مادة لصد الفراغ القانوني وإلغاء الممارسات غير القانونية والمؤسسية، ووضع شكلا لتسيير نظام الحكم، بالإضافة إلى نصه على مجموع المبادئ التوجيهية والحريات العامة والممارسات القضائية خلال هذه الفترة، لكن هذا الإعلان لم يكن كافيا أو شاملا، بما يستجيب لمواجهة تحديات هذه الفترة، لئلا يتسدر ذلك من خلال الإعلان الدستوري الذي نص كذلك على الاستمرار بالعمل بجميع الأحكام المقررة في التشريعات السابقة، فيما لا يتعارض مع أحكام الإعلان إلى أن يصدر ما يعدلها أو يلغيها، وبالتالي فقد ساهم هذا الإعلان في الضبط الجزئي للجانب الممارساتي من الناحية القانونية والمؤسسية، وسمح بالتمهيد لإنشاء دستور جديد، خلال المرحلة القادمة².

الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور: هي اللجنة المكلفة بصياغة نص الدستور، حيث أنشئت بموجب نص الإعلان الدستوري بصيغته المعدلة من طرف المؤتمر الوطني العام بتاريخ 09 أبريل 2013، والذي نص على ضرورة إنشاء هيئة تأسيسية عن طريق الانتخاب تتولى مهمة صياغة الدستور، وتم انتخاب هذه اللجنة، تحت اسم **لجنة الستين 60**، وشملت مكونات هذه اللجنة كل

¹ أمينة المسعودي، الإصلاحات الدستورية في دول المغرب العربي.. فترة الربيع العربي، ورقة قدمت ضمن أشغال ندوة: المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، يومي 17-18 فيفري 2013، ص3.

² المجلس الوطني الليبي، الإعلان الدستوري، الصادر بتاريخ 03 أوت 2011.

الاتجاهات الثلاث (شرق، غرب، جنوب)، بتخصيص 20 مقعد لكل جهة، في حين تعذر انتخاب 13 عضو لأسباب أمنية وسياسية.

عملت هذه اللجنة منذ تشكيلها على تبني خيار المشاورات وفتح النقاشات العامة حول مضامين المسودة الأولية للدستور الجديد، ومكثها ذلك من تلقي الاقتراحات والرؤى، من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وحتى المواطنين¹. متبينة في ذلك خيار الورقة البيضاء لمباشرة عملها في إعداد الدستور الجديد².

لكن هذا الخيار في هندسة الدستور الجديد قد حظي برفض بعض السياسيين والخبراء، اعتبارا من افتقار ليبيا لمنظومة قيمية سياسية مجتمعية، والذي من شأنه أن يسهم في إضعاف وعرقلة إيجاد أرضية عمل تتجاوب ومتطلبات البناء الدستوري، وذلك نظرا لواقع الدولة الليبية في عهد القذافي، كما أن هذا الخيار من شأنه أن يطيل في عملية إنتاج النص الدستوري، مما دفع ببعض القوى السياسية والنخب إلى الدعوة لضرورة الاستعانة بالمرجعية الدستورية التاريخية في ليبيا، اعتمادا على دستور 1959، حيث يذهب الدكتور "محمد على احداش" بهذا الصدد في دراسته التحليلية بعنوان "تقويم الحالة الدستورية في ليبيا" التي نشرها بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات إلى القول أنه " من الناحية القانونية والدستورية، مازال دستور الاستقلال قائما وينبغي تفعيله، وفي ليبيا الآن فراغ سياسي وليس فراغا دستوريا... أقول، إن ليبيا تحتاج إلى نشر ثقافة احترام الدستور وليس إلى معركة صياغة دساتير جديدة، الدستور يصاغ مرة واحدة في الدول المتقدمة وليس شيئا سخيفا يصنع ويرمي، كلما تغير حاكم، ولا يصاغ دستور جديد كلما تغيرت حكومة، وإذا عبث الناس بقانون القوانين، فإن غيره من القوانين سيكون أكثر عرضة للعبث"³.

غير أن إصرار هيئة الصياغة على تبني خيار القطيعة مع ممارسات الماضي والحرص على تضمين الدستور عددا من المواضيع الحقوقية الجديدة الداعمة للديمقراطية والضامنة لتحقيق دولة

¹ تقرير انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع التعديل في ليبيا 2014، مركز كارتر. تم الحصول عليه من الرابط التالي:

<http://www.google.fr/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&sqi=2&ved=0CCEQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.cartercenter.org%2Fresources%2Fpdfs%2Fnews%2F>

² نرجس طاهر ونديا بن رمضان، صياغة الدستور تجارب مقارنة ودروس مستفادة، السويد: المؤسسة الدولية للانتخابات والديمقراطية، 2013، ص34.

³ محمد على احداش، تقويم الحالة الدستورية في ليبيا، تحليل سياسات، معهد الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص01.

القانون، وكذا أحكاما دستورية ترتبط بالخصوصيات الجغرافية والثقافية والاجتماعية المحلية، بما يسهم في تحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز الوحدة الوطنية، والتركيز على متطلبات وخيارات المرحلة القادمة، جعل من نشاطها المكثف والموسع، يأخذ حيزا عمليا بالتركيز على مكتسبات التغيير في مسار الإعداد والصياغة، باعتبار أن مسار بناء الدولة في هذه المرحلة يتوقف على رهان بناء دستور مكتمل بمشاركة كل مكونات الشعب الليبي.

كللت هذه الجهود المكثفة بانتهاء لجان هيئة صياغة نص الدستور من إعداد مشروع الدستور الليبي والمكون من 190 مادة، في 24 ديسمبر 2014 حيث شكلت هذه الخطوة ارتياحا وترحيبا لدى شريحة واسعة من مكونات المجتمع السياسي الليبي، التي رأت في اكتمال مسار هذه المجهودات نجاحا حقيقيا نحو بداية تأسيس وهيكل الدولة الليبية، ومجابهة التحديات البنوية والفوضى التي تعم البلاد، في الوقت الذي يبقى استكمال عملية تبني الدستور عن طريق الاستفتاء الشعبي بمثابة المرحلة الحاسمة في إعادة بناء وإعمار ليبيا¹.

العدالة الانتقالية في ليبيا: يعتبر تطبيق إجراءات العدالة الانتقالية من أكبر التحديات التي تدار على مدى قد يتجاوز القصير والمتوسط إلى فترات أطول، لارتباطه بمسائل تتعلق بقضايا الانتهاكات الجسيمة خلال فترات انتقالية قد تمر بها الدول، إلا أن مسألة البث في هذه القضايا وتطبيق مبادئ العدالة الانتقالية لا بد أن يصاحبه وجود مؤسسات انتقالية تكون على قدر من الفعالية والكفاءة في هذا الشأن من أجل إرساء ثقافة حقوقية وقانونية، لاسيما بعد حالة الصراع أو في ظل حالات الانقسام العميق بين مكونات المجتمع الوطني، لدى فإن وجود هذه المؤسسات قد يدفع المسؤولين الجدد إلى بذل جهد في سياق معالجة الانقسامات بين الحكام السابقين والثوار وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والمتعاطفين معهم من جهة، والعمل كذلك على إعادة تأهيل مجتمع بأسره بنجاح بدون تمزيق الدولة، خاصة في النماذج التي تتعلق بحالات الصراع الداخلي².

من هنا تبرز أهمية إجراءات العدالة الانتقالية في الجمع بين الحق في معرفة الحقيقة والحق في العدالة، والحق في التعويض وضمانات عدم العودة إلى مآسي الماضي من جديد، وهو أمر يتطلب مجموعة من الإجراءات لإقامة دولة القانون ومعاقبة المسؤولين المتورطين في جرائم انتهاك حقوق الإنسان أو ممارسات تتعارض والقانون الدولي الإنساني في حالة الصراع والنزاعات الداخلية، لكن بخصوص الحالة الليبية فهي تطرح استعصاء حقيقيا في هذا المجال نتيجة تداخل وتعقد معالجة

¹ نرجس طاهر ودنيا بن رمضان، المرجع السابق الذكر، ص 08.

² وينيلاك واهيو، المرجع السابق الذكر، ص 15.

القضايا التي تدخل في اختصاص العدالة الانتقالية¹، صف إلى ذلك خصوصية هذا البلد، الذي يكشف الوضع الدولاتي فيه غياب الوجود المؤسساتي الضامن لهذه الإجراءات، واستمرار حالات العنف والفضي، مما يعقد من مسار هذه العملية. بالرغم من رغبة المجتمع في إعادة بناء الثقة بين مؤسساته وأفراده ضمن أطر إصلاح قانونية شاملة، بغية الدفع بمسار الانتقال السياسي والوصول إلى بناء نظام حكم ديمقراطي في البلاد².

إذ أن هذه الرغبة لا تتفي المطالب الشعبية في ضرورة تطبيق العدالة قبل الحديث عن أي مصالحة، لاعتبارهم بأن الخوض في مسار المصالحة قبل تبيان الحقيقة، تعد خطوة بديلة عن العدالة لا مكملة لها، حيث يؤكد المحلل الليبي "عبد الله المعزي" على الحاجة إلى العدالة الانتقالية بقوله: "تساعد العدالة الانتقالية في شفاء الجروح المتقيحة وفي كونها عملية تنظيف وطنية، إذا فشل الليبيون في تطهير أنفسهم من فظاعة ماضيهم، فستلاحقهم رواسبها إلى الأبد"³.

في هذا الشأن صدر القانون رقم 29 الخاص بقانون العدالة الانتقالية في 22 سبتمبر 2013 كخطوة عملية واستجابة للمطالب الشعبية السابقة الذكر، وقد اشتمل هذا القانون على: **هيئة تقصي الحقائق**: يتلخص دورها في تحديد ضحايا الانتهاكات الجسيمة، وكشف المتورطين فيها، والاهتمام بملفات النازحين وتمكينهم من حقوقهم، والبحث في قضايا وملفات المفقودين⁴، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل المجتمع الليبي مستعد لمعرفة المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان في ظل نظام القذافي، وخلال الثورة؟ ذلك أن الكشف عن مثل هذه الحقائق قد يضر النسيج الاجتماعي الليبي أكثر من المساعدة على تخطي الصدمات، مما قد يفتح المجال لحدوث أعمال انتقامية ضد بعض المتورطين غير المعروفين، هذه المخاوف دفعت رئيس الهيئة السيد "حسين البوعيشي" إلى استباق ذلك بالقول "لن تسبب معرفة الحقيقة في ليبيا اضطرابات اجتماعية لأن الجميع - الضحايا والمجتمع الليبي - يعرفون أولئك الذين عملوا مع النظام وقاموا بالانتهاكات، لم يتخفوا في عهد القذافي والجميع تقريبا يعرفهم اليوم".

¹ محمد بوسلطان، العدالة الانتقالية والقانون، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، العدد: 02، مخبر القانون، المجتمع والسلطة، جامعة وهران، 2013، ص 11.

² نصر الدين بوسماحة، الممارسة الدولية في مجال العدالة الانتقالية، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، العدد: 02، مخبر القانون، المجتمع والسلطة، جامعة وهران، ص 22.

³ ابراهيم شرقية، إعادة اعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، الدوحة: مركز بروكجز، 2013، ص 20.

⁴ المؤتمر الوطني العام، قانون رقم 29 لسنة 2013 في شأن العدالة الانتقالية.

التعويض: إن محاولة تعويض ضرر ماض هو عنصر رئيسي من العدالة الانتقالية وعادة ما يأتي في شكل مادي ورمزي، ففي الجانب المادي يتم دفع تعويضات مادية محددة بحجم الضرر من طرف الهيئة، كما اتخذ هذا الجبر شكلا آخر نتيجة للإمكانيات المادية للبلد، تمثل في تسديد نفقات العلاج لأكثر من 50 ألف مصاب ليبي نتيجة للأحداث الأخيرة، بمستشفيات كل من الأردن وتونس.

كما تعد التدابير الرمزية ضرورية لإرساء البناء في سياق ثقافي ليبي، يولي ضحايا التعذيب والانتهاكات الاعتراف بمعاناتهم الماضية أهمية خاصة، كما حدث مع ضحايا مجزرة أبو سليم، حين طالبت أسرهم بإنشاء نصب تذكاري لضحاياهم، وتسمية الشوارع والمدارس باسمهم¹.

ترسيخ البناء الدستوري والعدالة الانتقالية في تونس

حظيت المسألة الدستورية بمكانة خاصة في سياق الأحداث التي عرفتتها تونس، حيث شكل فتح النقاش الدستوري أولوية القضايا التأسيسية خلال المرحلة الانتقالية، بهدف المرور إلى إعادة بناء وتفعيل الأداء المؤسساتي في البلاد، لاسيما بعد إعلان الرئيس المؤقت في 03 مارس 2011 تعليق العمل بدستور عام 1959 والانطلاق في عملية إعداد دستور جديد للبلاد²، حيث كلل ذلك بانتخاب مجلس تأسيسي في 23 أكتوبر 2011 يتولى مهمة الإعداد والصيغة لهذا المشروع، ولتجنب الفراغ القانوني والمؤسساتي أصدر المجلس التأسيسي قانون عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 بمثابة دستور مؤقت يحدد بموجبه مهام المجلس التأسيسي ودوره خلال الفترة السابقة لإقرار الدستور الجديد، وكذا تنظيم وسير السلطات العمومية خلال نفس الفترة.

انطلق عمل المجلس المنتخب والمكون من مختلف التشكيلات السياسية الموجودة في البلاد، في إعداد مسودة الدستور، التي عرض شكلها الأولي في أوت 2012 ثم أصدر بعد مضي أربعة أشهر وتحديدا في ديسمبر 2012 مسودة ثانية معدلة، بعد مناقشة العديد من القضايا الخلافية حول التوجهات الكبرى والخيارات المتاحة أمام اللجان خصوصا ما تعلق منها بطبيعة الدولة (دينية أم مدنية) وكذا قضايا الحقوق والحريات العامة. ليتواصل النقاش والذي انتهى بالإعلان عن اكتمال مشروع الدستور وعرضه على الموقع الرسمي للمجلس في 01 جوان 2013³.

توج مسار سنتين من العمل المتواصل من النقاشات والحوارات والتجاذبات بين مختلف القوى السياسية حول فصول الدستور، بعرض وثيقة الدستور على التصويت في 04 يناير 2014 وتم

¹ ابراهيم شرقية، المرجع السابق، ص22.

² محمد المالكي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

³ توفيق المديني، مرجع سبق ذكره، ص343.

الانتهاء من المصادقة على الدستور بالفصول في 23 يناير 2014، بينما تم المصادقة عليه برمته في جلسة عامة في 25 يناير 2014، ليوقع من طرف الرئيس المؤقت منصف المرزوقي، وينتهي مرحلة من الترقب والتخوف حول مصير العملية الدستورية والسياسية في البلاد.

ولعل نجاح تونس في التمكين للدستور الجديد، يبرز في ثنايا مرجعية الثقافة الدستورية التي تستقي أصولها بالتحديد من التراث الدستوري العريق لتونس، حيث أسهم هذا العامل في توجيه هذه المرحلة وتغليب الطابع الدستوري على ما سواه. باعتبار أن تونس قد عرفت صدور أول دستور في البلاد العربية عُرف بدستور 1861¹. وبالتالي فإن هذا التراث الدستوري لم يكن غائبا عن وعي النخبة السياسية التونسية في هيكلة ترتيبات بناء نظام في طور التشكل.

وقد كان لاستمرار جهاز الدولة بمكوناته الأساسية ومؤسساته المركزية والجهوية وكثير من فروعها المحلية في العمل دون توقف، إسهام كبير في تأمين المرحلة الانتقالية الأولى من الاضطراب أو الانتكاس. وانعكست تلك الاستمرارية بالخصوص في مظهرين اثنين: دستورية انتقال السلطة، وانخراط بعض من بقي من رموز النظام في تأمين ذلك الانتقال. فرغم الطبيعة الأزمية للتغيير استطاعت الأجهزة الانتقالية أن تحتفظ بالمبادرة في ترتيب وضع السلطة الجديدة ضمن الأطر الدستورية التي كانت تحكم النظام السياسي².

ضف إلى ذلك تبني خيار الديمقراطية الوفاقية³ الذي يتجاوز التنافس الأيديولوجي بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية إلى إيجاد مواصفات بناء التحالفات الكبيرة عن طريق ترسيخ ثقافة التوافق السياسي في هذه المرحلة، والتي من شأنها تذويب الصعاب والاختلافات الأيديولوجية والانتماءات السياسية في بوتقة واحدة تخدم بناء الدولة بالدرجة الأولى وتتأى عن مسارات البرغماتية السياسية الضيقة، وبالتالي تقادي تشكّل سيناريوهات البناء السلطوية خلال الفترة السابقة⁴. وعليه فبقدر ما ينجح الفرقاء السياسيون والاجتماعيون والنخب وشرائح المجتمع في إنضاج توافق وطني وخلق أرضية

¹ نفس المرجع، ص 346.

² عزالدين عبد المولى، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، متوفر على الرابط التالي:

<http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777.html>

³ توفيق المدني، المرجع السابق الذكر، ص 337.

⁴ عثمان الزباني، تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في الربيع العربي، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ص 04.

مشتركة حول أساسياته، بالقدر نفسه تتقدم عملية الدسترة ويتم تجديدها على كافة المستويات وفي جميع الممارسات¹.

مسار العدالة الانتقالية في تونس: بزر موضوع العدالة الانتقالية كأحد أهم القضايا الأساسية الملازمة لعملية الانتقال الديمقراطي في تونس كمطلب شعبي وشعار مركزي، ما جعله يحتل حيزا كبيرا في اهتمامات صناع القرار خلال هذه المرحلة، ولهذا الغرض تم إنشاء وزارة خاصة بالعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان، أين بدأ الحديث في البداية عن ضرورة محاسبة مسؤولي النظام السابق، على اختلاف مجالات تورطهم، حيث خلف هذا الأمر نقاشا حادا لاسيما بعد الضغوط التي مورست من طرف منظمات المجتمع المدني في هذا السياق، والتي ركزت على ضرورة إقصاء ومنع هؤلاء الأشخاص من ممارسة أي نشاط سياسي، بالموازاة مع بداية العملية الانتخابية التأسيسية التي كانت أولى المنطلقات السياسية للعهد الجديد، وانتهى هذا الجدل إلى صدور قانون "تحصين الثورة" في فبراير 2011، والذي قطع الطريق أمام إدراج بعض الأسماء في قوائم الترشيحات للمجلس التأسيسي، ما أدى إلى ظهور حالة من التنافر السياسي وانقسام القوى حول رؤيتين:

الأولى: تدعو إلى ضرورة الحفاظ على الاستقرار وعلى استمرارية الدولة، وتنادي بإصلاح ناعم، على اعتبار أن تجارب الانتقال الديمقراطي لن تتجح بالعنف، بل باستيعاب جزء من القوى السياسية والمالية التي ارتبطت بشكل أو بآخر بالنظام السابق، لاسيما وأن عملية التحول قد عرفت انخراط بعض شخصيات النظام السابق في تأمين هذه المرحلة².

أما الثانية، فقد دعت إلى أن عملية الانتقال الجذري والحقيقي لن تتم إلا عبر محاسبة أولئك الذين تورطوا في عمليات انتهاك حقوق الإنسان، في ظل النظام السابق الذي اتسم بالنمط الأمني والقبضة البوليسية، ودعوا إلى ضرورة تقنين ذلك بتخصيص باب حول "قانون العزل السياسي" في القانون الانتخابي الجديد وقانون العدالة الانتقالية في البلاد.

للفصل في هذا الجدل صدر قانون العدالة الانتقالية في 24 ديسمبر 2013، وذلك بعد تأخر كبير نتيجة للنقاشات الحادة حول بعض القضايا الأساسية والتي تم حصرها في الرؤيتين السابقتين، لكن وبالرغم من ذلك صدور هذا القانون قد حدد المعالم الكبرى للقضايا المدرجة ضمن قانون العدالة الانتقالية، وأعطى تلك الأولوية المتراجعة خلال الفترة السابقة والمتمثلة في حقوق الضحايا وجبر

¹ محمد المالك، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² أمينة الجبلاوي، الانتقال الديمقراطي في تونس الى أين؟، أوراق المتابعة السياسية، مبادرة الإصلاح العربي، 2013، ص 05.

الضرر، وأبرز آليات التعامل في هذا الإطار، في الوقت الذي ركزت القوانين السابقة لظهور هذا القانون على قضية المسؤولين السابقين وضرورة تحييدهم عن المشهد السياسي التونسي¹، إلا أنه وفي سياق متصل يبقى الخطاب السياسي في تونس يسير باتجاه تفعيل مسار المصالحة الوطنية والاستفادة من التجارب العالمية، وفي مقدمتها التجربة الجزائرية في هذا الشأن، حتى يتسنى للبلد تحقيق نقلة نوعية سلمية تركز على أفق المستقبل دون العودة والبقاء في ترسبات الماضي وإشكالاته. ومهما يكن من حكم على مسار العدالة الانتقالية في تونس، فإنه لا يمكن إنكار حقيقة، شجاعة الدولة التونسية بمختلف القوى السياسية والمدنية في سن قانون في هذا الشأن، وجعل هذه القضية من أولويات العملية التحولية للوصول إلى بناء متكامل لمؤسسات الدولة التونسية بمعالجة جميع الملفات والقضايا المرتبطة بهذه المرحلة، في الوقت الذي يبقى ونجاح هذا المسار مرهون بنضج مؤسسات الدولة الأخرى لاستيعاب هذه العملية، وتوفير الاستعداد المجتمعي للاختيار بين المحاسبة أو المصالحة.

البناء الدستوري ومنطق الإصلاح في الجزائر، المغرب، وموريتانيا

تلعب الإصلاحات الدستورية دورا فعالا في تنشيط وعقلنة العمل السياسي والمدني، وفي تكيف النص القانوني مع تطورات الواقع، ومع الأهداف العامة لخدمة المواطنين وتوفير احتياجاتهم المستمرة والمتطورة² في الدول المغاربية الثلاث الأخرى، الجزائر والمغرب وموريتانيا، ونتيجة لتشابه مسار الأحداث المطالبة بعملية التغيير مع خصوصية كل دولة، طغت إرادة التعديل الدستوري على خطاب السلطات القائمة في هذه البلدان، بهدف إنتاج وضع جديد يستجيب لتحديات المرحلة القادمة في ظل التحولات البنوية التي عرفتها المنطقة، وبيّز رغبة السلطة في بناء دولة الحق والقانون، والحريات وضمن الحقوق، وتوسيع مجال المشاركة.

ففي الجزائر بدأ هذا المسار بجملة من الإصلاحات السياسية في يناير 2011، وفور إعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة جديدة، أطلق جملة من المشاورات السياسية الموسعة لإعادة تعديل الدستور برئاسة أحمد أويحيى الذي استقبل 150 حزبا سياسيا وجمعية وشخصية وطنية، في حين قاطعت أحزاب المعارضة المنطوية تحت ما يسمى بالتنسيقية الانتقال الديمقراطي دعوة السلطة لمناقشة القضايا المطروحة للتعديل وهي كالاتي:

¹ علي الطيب هايدي وآخرون، العدالة الانتقالية في السياقات العربية، مصر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2014، ص 153.

² بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 130.

-ديباجة الدستور والتي تم من خلالها التأكيد على دسترة والترسيخ لمبدأ التداول السلمي على السلطة في ثقافة الممارسة السياسية.

-المبادئ العامة التي تحكم المجتمع ومجال الحريات، لاسيما حول التمكين السياسي للمرأة، ومجال الحريات الشخصية.

-إعادة تنظيم العلاقة بين السلطات، من خلال توسيع صلاحيات رئيسي غرفتي البرلمان ودعم الوظيفة الاستشارية لمجلس الدولة. أما بخصوص السلطة القضائية فقد طرح المشروع ضرورة التنصيص على حماية القاضي من جميع أشكال الضغط والتدخل في عمله بما يضمن استقلاليته، وكذا رفع تمثيل السلطة القضائية في المجلس الدستوري بزيادة عدد القضاة في هذه المؤسسة.

-الرقابة الدستورية وتتم عبر إعادة النظر في تنظيم المجلس الدستوري، لاسيما في تشكيلته بزيادة عدد أعضائه لضمان تمثيل متوازن للسلطات الثلاثة بداخله، دعم المركز القانوني لأعضائه من خلال تمديد مدة العهدة بهدف اعتماد المعايير الدولية في هذا المجال، وإقرار شروط السن والتأهيل والكفاءة والخبرة للعضوية في المجلس الدستوري، وإخضاع أعضاء المجلس الدستوري لإلزامية أداء اليمين أمام رئيس الجمهورية، وتعميق استقلاليته بمنحه الاستقلالية الإدارية والمالية، وتوسيع إخطاره إلى الأقلية البرلمانية والوزير الأول¹.

تلخص هذه النقاط أهم القضايا المحورية المثارة للنقاش وإبداء الرأي في الجزائر، وفي ظل الظروف التي صاحبت إعداد وصياغة النص النهائي، فإن عملية إقرار هذه التعديلات بقيت أمامها مسألة الموافقة قبل المصادقة، والتي تتم عن طريق الاستفتاء الشعبي، أو عرضه على البرلمان للتصويت والمصادقة، وهذا هو الأرجح بالنظر إلى إرادة السلطة حول العملية.

وفي المغرب أقرز التعديل الدستوري الجديد لسنة 2011 نمطا جديدا من العلاقات بين السلط ، تتلخص في اعتماد مقاربة التوازن بين السلطات ويمكن تلخيص أهم ما أورده الدستور الجديد في: تفعيل والتوسيع في مجال الحريات والحقوق الأساسية للإفراد، ودعم حرية التعبير وإبداء الرأي وتثمين الإبداع.

▪ تراجع مكانة شخص الملك من المقدس إلى وجوب التوقير والاحترام وعدم انتهاك حرمة.

¹ ناصر جابي، التعديل الدستوري في الجزائر وسؤال المشاركة، تقرير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص06.

- إعادة هيكلة التوازن بين دور البرلمان وأداء الحكومة من خلال التنقيص على ضرورة تشكيل الحكومة من الأغلبية البرلمانية، وتعزيز مركز رئيس الحكومة، ونقل اختصاص النظر في المسؤولية الجنائية للوزراء إلى المحاكم العادية بدل المحكمة العليا.
 - تعزيز أداء السلطة القضائية وتثمين دور المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة الدستورية من خلال توسيع الصلاحيات، ودعم قواعد سير العدالة بمواد دستورية جديدة.
- أما في موريتانيا، نصت التعديلات الجديدة على:
- دسترة منع الانقلابات العسكرية المزمرة التي لازمت مسار بناء الدولة الموريتانية.
 - تعزيز مركز المواطنة من خلال دعم الحقوق والحريات الشخصية، ومنع الاسترقاق والتمييز العنصري، والإقرار بالتنوع الثقافي للبلاد.
 - تعزيز دور البرلمان من خلال توسيع الصلاحيات والعمل الرقابي على أعمال الحكومة، وإقرار مبدأ المناصفة بين الرجل والمرأة في المجالس النيابية¹.
- بالنظر إلى حزمة التعديلات التي وردت في مضامين الدساتير المغاربية كمدخل للإصلاح والبناء، فإن محاولة هذه الدول التركيز على العملية الدستورية ينم عن ذلك المأزق الذي لازم تطور الدولة المغاربية، من خلال الترسبات الماضية التي دفعت السياسيين المغاربة إلى محاكاة النماذج الغربية في إعداد الدساتير منذ الاستقلال، دون توفر البيئة السياسية والاجتماعية لذلك، بالإضافة إلى طبيعة المنظومة القيمية والثقافية السائدة في هذه البلدان، هذا إذا سلمنا بنجاح هذه النماذج في دول المصدر، وعليه فعلى صناع القرار في هذه البلدان إدراك أن مهما بلغت إصلاحات المنظومة القانونية ككل من تطور واجتهاد، فإن المسؤولية الأساسية التي تقع على عاتقهم دون سواهم هو أن يرتقوا بالعملية السياسية عن طريق توفير وتكريس قناعة احترام الدستور، ومنح المجال للتمكين للثقافة الدستورية، أو إعادة بناء دساتير تتجاوز وطبيعة البناءات الاجتماعية والخصوصيات التاريخية لهذه الدول، وهذا ما لا يمكن حصوله على مدى لا يمكن تحديده.

¹ أمينة المسعودي، المرجع السابق الذكر.

المطلب الثاني: البناء المؤسسي في دول المغرب العربي

1- إعادة بناء المؤسسات في ليبيا

إن الإشكال الذي يقع على ليبيا خلال هذه الفترة، يختلف عن متطلبات البناء الديمقراطي الذي تسعى الدول المغاربية إلى تحقيقه، فليبيا اليوم لا تحتاج إلى بناء الديمقراطية فحسب، بل إلى إعادة بناء دولة ككل من خلال استحداث مؤسسات جديدة¹، خلافا لتلك المؤسسات الغربية خلال عهد القذافي، والمؤسسات الانتقالية في الوقت الحالي التي تعاني الهشاشة والعوائق المزمنة في ضمان الأمن والاستقرار بشكل ضعيف، إلا أن ما يشوب هذه العملية ولا يشجع على الخوض فيها كضرورة أنية، هو تأخر إقرار الدستور الليبي، الذي يعد لازمة لأي عملية بنوية باعتباره يكفل استقرار وتحقيق الشرعية السياسية والمشروعية القانونية لهذه المؤسسات، بما يحقق لها الدوام وفعالية الأداء وبالتالي تفعيل الممارسة السياسية في البلاد، وإحلال النظام والقانون بدل الفوضى.

لكن وبالرغم من العوائق السياسية والمجتمعية التي تبرز من خلال المشهد الليبي، وتتداخل في كثير من الأحيان، فإن وجود مكاسب مهمة كالتعددية السياسية والحزبية، وظهور قوى سياسية مختلفة بدأت بالتعبير عن نفسها²، وانطلاق الحوار الليبي بين القوى الفاعلة في المشهد الليبي، يعتبرنا عاملا مشجعا لمسار العملية السياسية في ليبيا، حيث وكنناج لهذا الوجود تم تنظيم أول انتخابات حرة في ليبيا سنة 2012 تم على أثرها إنشاء المؤتمر العام الليبي، كهيئة سياسية انتقالية من شأنها أن تركز لهذه العملية وتشجع الأطراف السياسية على تبني الخيار المؤسسي في بناء الدولة. وأنجزت خطوات مهمة غيرت طبيعة النظام السياسي وشكله الذي تحول من الاستبداد باتجاه الديمقراطية، وبالتالي فإن أهمية هذا الخيار تبرز في ضرورة اعتباره بمثابة حل للأزمة السياسية والهشاشة البنوية أكثر من اعتباره تحديا، لإعادة بناء الدولة، ومهما يكن من طبيعة المؤسسات الليبية التي سيفرزها مخاض التجاذبات السياسية فإن التركيز على نجاح العمل السياسي في ظل حساسية الوضع يجب أن يرتكز على:

الحرص على إقامة مؤسسات ضامنة للحقوق الديمقراطية الأساسية للشعب الليبي في مجال الحريات بما فيها حرية التعبير والرأي والنشر والتنظيم... الخ، مما يجعل من الأفراد مواطنين، يمارسون حقهم

¹ عبد الحليم جبر حافظ، التطورات السياسية في ليبيا على اثر ثورة 17 شباط 2011: رؤية سياسية تحليلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد: 38، الجامعة المستنصرية، العراق، 2012، ص115.

² محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، مجلة المستقبل العربي، العدد: 432، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص134.

في مواطنهم، بدون قيد على حرياتهم إلا ما يفرضه احترام حريات الآخرين، وبدون رقابة على أفكارهم إلا ما يدعو منها إلى تهديد النظام ويحرض على العنف السياسي الأهلي، وبدون الانتقاص من الحق في التنظيم، وتشكيل الجمعيات السياسية إلا ما يقوم منها على أساس عرقي أو طائفي أو مذهبي أو عشائري... الخ.

إقرار التعددية السياسية والحق في المشاركة، أي إقامة السياسة على مقتضى الحق العام، أو الإقرار بأنها حق عام لطبقات المجتمع وفئاته ونخبه، بما يعني منع أي شكل من أشكال احتكار التمثيل السياسي من قبل حزب حاكم واحد، وأي شكل من أشكال المصادرة السياسية وإسقاط نظام الحزبية بدعوى عدم تمزيق وحدة الشعب. ضمان وسائل التنافس المشروع للأحزاب والمنظمات¹.

أما بخصوص تردي الوضع الأمني فإنه يعد من أهم أسباب عرقلة تقدم المسار السياسي. لكون القضية الأمنية تتبوأ قمة أولويات السلطات الليبية، حث أدى بحث سبل معالجتها على مستوى المؤتمر الوطني العام وعلى مستوى المكونات السياسية والاجتماعية خارج المؤتمر إلى تأخير التركيز على تطوير آليات وبرامج وثيقة الصلة بتطوير العملية السياسية. لذا يشكل وجود مؤسسات أمنية نظامية²، أحد أبرز آليات الدفع بمسار بناء الدولة ككل، خاصة في ليبيا التي لم تعرف هذا النوع من الأنظمة، نظرا للطابع الأمني في ليبيا والذي كان يأخذ شكلا فريدا تمثل في إنشاء ألوية وكتائب خاضعة لأبناء القذافي ومقربين منه، لذا فتهاوي هذه المنظومة يتصل بتهاوي مؤسسات الدولة الليبية كافة، دون ترك تقاليد سابقة يمكن الاستعانة بها في عملية إعادة البناء، لاسيما في ظل تعقيدات انتشار السلاح وسيطرة منطوق الميليشيات على الحالة الأمنية في ليبيا، كل هذا يدفع إلى ضرورة الإسراع في قيام جيش ليبي محترف، وبعيد عن الحزبية والقبلية، ومنع الأحزاب من أن تكون لها تنظيماتها المسلحة داخل القوات المسلحة، وأن يتم تسليح الجيش في حدود ما هو ضروري فقط للأمن الوطني الليبي، مع إمكانية الاستعانة بخبرات الدول العربية في التكوين والتنظيم كالجائر مثلا التي رحبت بدعم المنظومة الأمنية الليبية بالتكوين والإمداد في حال تشكلها.

2- تقوية البناء المؤسسي في تونس، الجزائر، والمغرب، وموريتانيا.

إن المنطلق في مؤسسة السلطة هو مؤسسة العملية السياسية التي تعني احتواء عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية ضمن إطار المؤسسات السياسية؛ مما يسهل على النظام السياسي اكتساب قدر يُعندُّ

¹ خير الدين حسيب، ليبيا... إلى أين؟ سقوط نظام القذافي... ولكن، مجلة المستقبل العربي، العدد: 391، بيروت:

مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 2011، ص 09.

² عبد العظيم جبر حافظ، مرجع سبق ذكره، ص 119.

به من الشرعية السياسية؛ ذلك أن التنظيم المؤسس للعملية السياسية بقدر ما يمكن المبادئ والقيم الديمقراطية للممارسة السياسية فإنه يفيد في تحقيقه خصائص عديدة، منها: قانونية العملية السياسية إذا تمكنت المؤسسات من أن تنظم عملها شبكة معقدة ومحكمة من الضوابط والتوازنات، وتعمل وفقاً لأحكام محددة وأسس للتوظيف والتمويل وتقويم الأداء، وتخضع لمقاييس معروفة وعلنية للنجاح والفشل وضوابط للمراقبة والمحاسبة وقواعد للتنسيق بينها، وعقلانية العملية السياسية؛ ذلك أن المؤسسات والمناصب تسمح في إطارها بالعمل على أساس الكفاءة المهنية، مما ينعكس مباشرة على واجباتها تجاه المواطنين. علاوة على عمومية العملية السياسية حيث يلغي العمل المؤسسي الاعتبارات الشخصية ويعتمد اعتبارات المواطنة ويركز عليها. وأخيراً استقرار العملية السياسية لأن العمل في المؤسسات لا يتأثر بتغير الأفراد¹، لذا فإن متغير المؤسسة يعد شرط أساسي لأي عملية انتقالية أو بنائية، في الدول المغاربية، نظراً لجملة الإصلاحات التي باشرتها هذه الدول في الإطار السياسي والمؤسساتي، والتي يجب أن تشمل ضرورات:

إدارة النخب الحاكمة للوضع الراهن بأكثر عقلانية وحكمة باتخاذ إجراءات تباشر في التغيير الفعلي لا التغيير الشكلي، من خلال عقلنة الممارسة السياسية في سياق الحكم الراشد وبناء الصرح المؤسساتي للدولة الحديثة، وأخلقة الفعل الديمقراطي لتجاوز، وأن تتحول من المقاربات البوليسية إلى المقاربات التنموية في سياق التنمية والتنمية المستدامة².

إصلاح أجهزة الدولة القائمة على النحو الذي يعزز من قدرتها على القيام بوظائفها، وبما يكفل بناء الثقة بين الحكام والمحكومين، عن طريق تعزيز وحماية الحقوق والحريات، وفعالية تقديم الخدمة في إطار الانسيابية والاستجابة ورعاية شؤون المواطنين على قدر من العدل والمساواة.

إعادة صياغة العلاقة بين الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، لاسيما مع تبني هذه الدول في الفترة الأخيرة لإصلاحات قانونية وسياسية من خلال فتح المجال لإنشاء الأحزاب السياسية، وسن قوانين انتخابية، وذلك لما للأحزاب من دور في عملية المؤسسة، لذا وجب عليها العمل لإصلاح بنيتها الداخلية وهيكلها وتبني الديمقراطية الداخلية، ووضع برامج انتخابية ذات معالم محددة نابعة من واقع وتطلعات المجتمعات المغاربية، وضرورة نقل النقاشات والتجاذبات إلى الإطار المؤسسي بدل الترشق الإعلامي في كثير من الأحيان³.

¹ عثمان الزباني، مرجع سبق ذكره، ص 07.

² عمران كربول، مستقبل الدولة الوطنية العربية في ظل تحديات الحراك الراهن 2011، مجلة المفكر، العدد 11، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 248.

³ توفيق المديني، مرجع سبق ذكره، ص 330.

المطلب الثالث: البناء الاقتصادي والخيار التنموي للدول المغاربية.

أثبتت الأحداث التي عرفتھا المنطقة المغاربية مع نهاية سنة 2010 عن عدم صمود النماذج الاقتصادية في هذه الدول وقدرتها على الثبات في تجاوز التقلبات المصاحبة لهذه الاضطرابات، بل وكما تطرقنا في الفصل السابق -المبحث الثاني- على أن العوامل الاقتصادية كانت من بين أهم المتغيرات التي تم تحليلها على أنها من أهم مسببات اندلاع الأحداث في دول المغرب العربي، لذا فقد تشكل مهمة إعادة إيجاد بدائل اقتصادية وتبني خيارات تنموية جديدة عاملاً مهماً في عملية بناء اقتصاديات هذه الدول، حيث يلعب الاقتصاد دور هام كعامل مؤثر في أي عملية انتقالية أو تحويلية برمتها فالإقتصاد دائماً ما يكون سبباً و هدفاً في آن واحد فبمطالعة تجارب التحول الديمقراطي حول العالم نجد أن الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها تلك الدول وفشل الأنظمة الحاكمة في مواجهة تلك الأزمات أو تبني تلك الأنظمة لسياسات اقتصادية طالما تسببت في فشل تلك الأنظمة في إدارة الموارد الاقتصادية لدولها و في عدم تحقيق عدالة التوزيع لتلك الموارد تعد جميعها أسباب لانهايار شرعية تلك الأنظمة و البدء في عملية التحول الديمقراطي التي يكون دائماً من أحد أهدافها التنمية الاقتصادية الشاملة وعدالة توزيع الموارد الاقتصادية للدولة.

لذلك فإن الإقتصاد قد يكون إما عاملاً محفزاً لعملية التحول الديمقراطي أو منفراً منها حيث أن تعرض الدول التي تمر بتحويلات بنوية لازمة اقتصادية أثناء مسار عملية البناء أو استمرار حالة التدهور الاقتصادي سوء الإدارة و التوزيع للموارد الاقتصادية في تلك الدول التي تسببت في انهيار الأنظمة السلطوية دون معالجة لتلك الأزمات و إيجاد حلول لها و دون حدوث إصلاح اقتصادي حقيقي وملموس عندها يتحول الإقتصاد إلى عامل منفرد لعملية التحول الديمقراطي فالشعوب غالباً ما تقيم وتختبر أداء الأنظمة والسياسات المطبقة بالمعيار الاقتصادي وورقة الإقتصاد دائماً ما تكون الضاغط الأساسي في هذه العملية، وفي توجيه وتحديد مسارها وقد تكون أداة إجهاض وإعاقة لمسار هذا التحول ولا يخفى علينا أن الوضع الاقتصادي لدول المغرب العربي أصبح حرج و هو في تدهور مستمر يصل به إلى حد الاحتضار مما يشكل خطراً مباشراً على عملية التحول والبناء الديمقراطي. حيث يقدر صندوق النقد الدولي أن (دول الربيع العربي) ستكون بحاجة إلى مساعدات مالية بقيمة 160 مليار دولار خلال السنوات الأربع المقبلة التي تلي هذه الأحداث، وبالإضافة إلى الضرورة الملحة لدعم ميزان المدفوعات والمالية العامة للاقتصاديات العربية المتأثرة بالاضطرابات، كما أشار صندوق النقد الدولي إلى أن هذه الدول ستكون بحاجة للمرور إلى ما يسمى "الانتقال الجذري" في

نماذجها الاقتصادية، بهدف ضمان إيجاد حلول للتحديات الاقتصادية التي برزت مع هذه الأحداث¹. بالعودة إلى التحولات الاقتصادية لدول المغرب العربي فإن، معظم هذه الدول قد فشلت في خياراتها التنموية مما أدى لتبنيها سياسية التقويم الهيكلي وإنتاج الخوصصة التي نجحت في بلدان ولم تنجح في أخرى لتخلف موعدها مع التنمية، فلم تنجح هذه الدول في بناء اقتصاديات تحقق الفعالية، وحتى سياسات الضبط الهيكلي التي طبقت فيها، بدعم من المؤسسات الدولية خلال التسعينات لم تمكنها من بلوغ وتيرة النمو التي حصلت عليها بعض بلدان الجنوب، و إذا كان استقرار الاقتصاد الكلي على المدى القصير قد استعيد في معظم الحالات فإن الإصلاحات العميقة (الإصلاحات الجبائية، الإصلاحات المالية، تحرير وضبط الأسواق، إصلاح العدالة...) قد وجهت بتردد وتحفظ قوبين على مستوى تصورهما وخاصة على مستوى وضعها موضع التنفيذ، وكانت نسب النمو الملاحظة خلال العقدين الأخيرين أدنى من معدل بلدان مشابهة، وفي الفترة 1990-2000 بلغ متوسط نسبة نمو اقتصاديات المغرب العربي 2,5، وفي الفترة بين 2000-2010 بلغ متوسط النمو حدود 4 بالمائة².

وبالتالي فإن المدخل إلى إيجاد نمط تنموي بديل في دول المغرب العربي هو في رسم سياسة اقتصادية ذات توجهات جديدة تهدف إلى التخفيف من وطأة الاقتصاد الريعي الذي تتمحور فيه النشاطات الاقتصادية على إيرادات متأتية من موارد طبيعية أو نشاطات لا تتطلب جهد إبداعي وذات قيمة مضافة عالية وذلك على خلاف إنتاج السلع والخدمات ذات محتوى صناعي وتكنولوجي، بالإضافة إلى عدم قدرة هذه التوجهات الاقتصادية على الصمود والثبات بسبب ارتباطها بمجموع عوامل دولية ومحلية تحكم بمتغير الاستقرار الاقتصادي والسياسي³، ففي الدول الجزائر وليبيا، كشف التقلبات في أسعار النفط في الأسواق العالمية وتدنيها إلى مستوى أقل من 55 دولار للبرميل عن الاضطرابات المالية والاقتصادية في هذه البلدان⁴، في حين ساهمت الأحداث السياسية والأمنية التي اجتاحت المنطقة في تراجع مساهمة السياحة كقطاع هام في اقتصاديات كل من تونس والمغرب ووفقاً

¹ أم العز علي الفارسي، الاقتصاد وبناء الدولة مقارنة أولية، لدول المغرب العربي تونس، مصر، ليبيا، مداخلة مقدمة ضمن أشغال ندوة: المغرب العربي والتحويلات الإقليمية الراهنة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أيام 17-18 فبراير، 2013.

² يحي أحمد الوقف، منطقة متخنة بالجروح في سياق تطبعه العولمة، مداخلة مقدمة ضمن أشغال ندوة: المغرب العربي والتحويلات الإقليمية الراهنة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أيام 17-18 فبراير، 2013.

³ جورج قرم، كيف نجعل من الاتحاد المغاربي العربي منطقة تنمية شاملة ومتوازنة، ورقة مقدمة ضمن أشغال ندوة: الاندماج المغاربي تحفيز وتنشيط الاقتصاد، مركز مسارات للدراسات الفلسفية والانسانية، تونس، 2012.

⁴ تقرير أفاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد العربي، أبريل 2015، ص 09.

لتقديرات المنظمة العربية للسياحة، فقد تكبد قطاع السياحة العربي خسائر فاقت 7 مليارات دولار خلال العام الجاري، وسجل هذا القطاع تراجعاً وصل إلى 13 في المائة في بلدان المغرب العربي، وذلك في الوقت الذي سجلت فيه السياحة العالمية نمواً بنحو (5,2) في المائة¹.

وبين هذه العوامل يجب على الدول المغاربية تبني مجموعة من المبادئ المشجعة لترقية الاستثمار وضمان تدفقه في أحسن الظروف، من خلال تقنين نظام أو شبكة معلومات خاصة بترقية الاستثمارات في وثيقة متناسقة ذات طابع تشريعي (قانون الاستثمار) وضرورة توفر كذلك آليات لضمان حركية رؤوس الأموال المستثمرة والعوائد الناجمة عنها، حيث يعد توفر هذه المنظومة القانونية وآليات الاستثمار من الضمانات الأساسية التي يحرص المستثمر على توفرها من أجل الاطمئنان والإقدام على الاستثمار، بالإضافة إلى تبني خيار حرية الاستثمار ومبدأ عدم التمييز في منح الاستثمارات . لكن هذه الحوافز القانونية التي من شأنها تهيئة مناخ الاستثمار لا تتماشى إلا وضرورة توافر شرط الاستقرار الذي يلعب دوراً بارزاً في تهيئة العلاقات الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية لبلد ما بما يضمن دوام الضمانات الممنوحة للمستثمرين من خلال نظام ترقية الاستثمار.

في الحقيقة إن ما ينقص السياسات العامة في دول الاتحاد المغاربي هو وضع الأهداف وطنية لبناء قدرة إنتاج التكنولوجيات الحديثة و بالتالي توحيد القطاع الصناعي الحديث و قطاع الخدمات ذات القيمة المضافة العالية². ومثل هذه الإستراتيجية كذلك تتطلب الإقلاع عن تركيز الاستثمارات في القطاعات المرتبطة بالرهن العقاري (عقارات، نفط، غاز، ببتروكيماويات، مراكز التبضع) للدخول في الاستثمارات الصناعية والابتكارية التي يمكن أيضاً أن تولد في نهاية المطاف سيلا من الأرباح الهامة الناتجة عن الريع التكنولوجي المكتسب، والذي يؤمن مئات الآلاف من فرص العمل للعنصر الشاب المتعلم وهذا يتطلب بدوره تغييرات جسيمة في السياسات العامة وبشكل خاص في السياسات الضريبية، لكي تكون الضريبة عامل تعادل في الربحية بين النشاطات في القطاعات التقليدية وبين الاستثمار في القطاعات الصناعية والخدماتية الحديثة التي تتطلب ريادة من نوع آخر، يجب أن تدعمها الدولة في شتى الأساليب، بما فيه إنشاء صناديق استثمار تابعة الدولة تقدم جزءاً من الرأسمال والقروض المسيرة لشركات القطاع الخاص التي تنوي الدخول في مجال التكنولوجيا الحديثة بشكل جدي ومتكامل، وليس بشكل هامشي عبر العقود بالباطن مع الشركات المتعددة الجنسيات³.

¹ أحمد حلمي عبد اللطيف، اقتصاديات دول الربيع العربي... الواقع والأفاق، على الرابط:

<http://arb.majalla.com/2012/12/article55241203> تاريخ الاطلاع: 22 مارس 2014.

² يحي أحمد الوقف، المرجع السابق الذكر.

³ جورج قرم، المرجع السابق الذكر.

المبحث الثاني: محددات الفعل الأمني في المغرب العربي كضرورة للتكامل المغاربي

عرفت دول المغرب العربي اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير العملية التي من شأنها أن تضعف أو تحد من قوة وانتشار التهديد، وجاء ذلك في إطار مجموعة من البرامج ذات الطابع التنسيقي، على المستوى الإقليمي والدولي. جاء هذا التعاطي التعاوني في ظل عدم وضوح رؤية الفعل الأمني المغاربي، الذي اتخذ أشكالا متعددة لم تخفي الطبيعة التنافسية والسعي للموقع انطلاقا من قدرة الاستجابة بين هذه الدول، التي تتحدد غالبا في إطار الرؤية الجزائرية-المغربية إقليمية، والرؤية الأوروبية-الأمريكية دوليا. وعليه فقد جاءت هذه السياسات في اتجاه يبرز مدى التعامل المغاربي مع هذه التهديدات من جهة ويكشف واقع وحتمية الاعتماد الأمني الذي قد يؤدي إلى التنازل بانصهار الجهود ضمن إطار جماعي فاعل.

المطلب الأول: طبيعة المركب الأمني المغاربي: الأمن المغاربي من منظور أقطابه

يسعى مفهوم المركب الأمني إلى التمييز بين تفاعل القوى على مستوى النظام العالمي التي تملك القدرة على تجاوز المسافة، وبين تفاعل الفواعل الأقل القوة على مستوى النظام الفرعي، والتي تمثل بيئة أمنهم الرئيسية، ويقوم هذا المفهوم على مجموعة من القواعد:

- إن أكثر التهديدات تنتقل بصورة أسهل من المسافات القصيرة منها في المسافات الطويلة، فحسب والت التقارب أو الجوار الجغرافي عامل فعال في الأمن، لأن العديد من التهديدات تنتقل بسهولة أكبر عبر المسافات القصيرة منها عبر المسافات البعيدة.

- تعتبر أن قدرات ونوايا الدول الأمنية تتعلق تاريخيا بجيرانها، لذا فإن التفاعل الأمني تكون أكثر حدة بين وحدات المركب الأمني منه بين الوحدات داخل المركب وآخرين خارجه.

- الأقاليم لها درجة كبيرة من الاستقلالية في وضع أنماط مرتبطة بديناميكياتها الإقليمية¹.

نظريا تتطوي مركبات الأمن الإقليمي على خمس أنواع: مركب خاضع لهيمنة إحدى الوحدات، مركب تحكمه بنية قائمة على مفهوم الأمن الجماعي ومركب قائم على الحد من قوة إحدى أو مجموعة من الوحدات، مركب قائم على علاقات متجانسة، مركب غير خاضع لبنية محددة، وسيتم التركيز على النوع الأول والأخير لمواءمتهما التحليلية لمتطلبات هذا المطلب.

¹ Barry Buzan and Ole Weaver, **Regions and Powers The Structure of International Security**, Cambridge University press. 2003, P 04.

حيث ينطلق التفسير من وجود وحدة تتفوق على باقي وحدات المركب الأمني من حيث القوة البنيوية ما يجعلها قادرة على خلق وفي نفس الوقت- المحافظة على القواعد والمعايير الأساسية وأنماط العمليات انطلاقا من المستوى الإقليمي إلى العالمي¹. لكن السؤال المطروح بالنسبة للحالة المغاربية:

هل تمثل منطقة المغرب العربي مركبا امنيا وخاضعا للهيمنة؟، أم هي بمثابة مركب غير خاضع لوحدة معينة؟.

من هنا يبرز اتجاه التحليل من خلال التركيز على طبيعة العلاقات الأمنية المغاربية من المنظور الجزائري المغاربي، لفهم طبيعة وديناميكية هذه التفاعلات، وانعكاسها على الفعل الأمني في المغرب العربي في مواجهة مختلف التحديات الأمنية الممتدة.

في حقيقة الأمر يعتبر التناقض الجزائري المغربي محددًا أساسيا لطبيعة العلاقات المغاربية ككل، حيث يعود التناظر العلائقي بين الدولتين أساسا -وبالإضافة إلى الخلاف حول قضية الصحراء الغربية- إلى التعارض الحاصل بين إرادتيهما في تزعم المغرب العربي، إذ ترى كل منهما نفسها كقوة إقليمية في مقابل دول جوارها وبالتالي فهي الأجدر بالزعامة، حيث تتميز العلاقات الجزائرية- المغربية بطبيعة "نزاعية كامنة" نتجت عن اللابتن الاستراتيجي وضعف الاتصالات والتفاعل بين الدولة الجزائرية والمملكة المغربية، والذي أدى إلى حالة من اللأمن الذاتي عند كل منهما أدت بدورها إلى اللأمن جماعي في المنطقة، وأفضت إلى حالة من التأهب العسكري شبه الدائم على الحدود الجزائرية- المغربية²، وإلى التنافس الكبير في اقتناء الأسلحة بغية تحسين القدرات الدفاعية وتطوير المعدات العسكرية بالنسبة لكل دولة، في حين يطغى التوجس الدولة الأخرى، على أساس أن هذه الصفقات تسعى من خلالها كل دولة إلى ضمان التفوق العسكري³، حيث يشير في هذا الشأن تقرير لمعهد ستوكهولم الدولي لدراسات السلام إلى أن الجزائر في سنة 1988 أنفقت حوالي 672 مليون دولار أمريكي ليصل سنة 2011 إلى 13,9 بليون دولار، وهو ما يمثل 3,9 من الدخل الوطني الخام

¹ محمد حمشي، أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل: نحو نزع طابع التهديد الأمني عن انهيار الدولة في ليبيا، مداخلة القيت ضمن أشغال اليوم الدراسي حول: دور الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط وفي منطقة الساحل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 26 فبراير 2014، ص 03.

² حسان حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 83.

³ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005، ص 88.

للبلد، في حين أنفقت المغرب حوالي 1,734 بليون دولار أمريكي سنة 1988 لتصل في سنة 2011 إلى ما يقارب 3,186 بليون دولار وهو ما يعادل 3,5 من الدخل الوطني الخام للبلاد¹. تاريخيا، يمكن القول أن منشأ التوجس المزمّن الذي يحكم طبيعة العلاقة بين البلدين، يعود أصله إلى بدايات الاستقلال الأولى للبلدين، أين تعالت مطالب المغرب باقتطاع جزء من الأراضي الجزائرية وضمه إلى الإقليم المغربي، نظرا للحق التاريخي المشروع -بحسب المغرب الأقصى- في هذه الأراضي التي كانت تاريخيا موالية للسلطان المغربي، لكن هذه النوايا قوبلت برفض جزائري لينتهي الأمر إلى الحسم العسكري في أكتوبر 1963 بما سمي "حرب الرمال" حيث تكررت المواجهة العسكرية بعد سنوات في معركة دارت بين جيشي البلدين، بمنطقة أمقلا جنوب الجزائر سنة 1976 نتيجة اعتداء الجيش المغربي على قافلة للجيش الجزائري تضم شباب للخدمة الوطنية، ليلبغ التوتر أوجه حين اتهمت المغرب المخابرات الجزائرية بالضلوع في حادثة الاعتداء الإرهابي على "فندق الأطلس" بمراكش سنة 1994 وجاء الرد المغربي بغلق الحدود مع الجزائر، قبل أن ترد الجزائر بإجراء مماثل لينعكس ذلك على مسار التعاون الهامشي بين البلدين.

تعكس هذه التراكمية تلك السلبية في بنية العلاقات بين البلدين، التي تستند إلى مواقف وحقائق تاريخية وليس إلى التنافس والخلاف اللذين يعتبران أمرين طبيعيين ضمن فوضوية النظام الدولي، لكن لا يمكن إنكار ذلك التأثير الذي أفرزه هذا التراكم على مواقف الدولتين باتجاه تحصين مواقفها وكسب التأييد والدعم، حول المواقف الإقليمية، بما يعكس سعي كل طرف إلى تنوؤ مركز الزعامة ولعب دور المحور في مسار وتطورات القضايا المغاربية، كأحد سمات المنافسة الإقليمية بين البلدين².

بالإضافة إلى كل هذا تبرز الاتهامات المتبادلة بين البلدين من خلال نوايا ومجهودات كل بلد في الحد من الفواعل المهددة للأمن المغاربي، حيث يبرز اتهام الجزائر للمغرب بالإغراق الممنهج والمقصود للسوق الجزائرية بالمخدرات القادمة عبر الحدود البرية بين البلدين والتي تنهك الاقتصاد الجزائري وتهدد الأمن الاجتماعي الجزائري، وكذلك الدعم المغربي السري لبعض الخلايا الإرهابية في الجزائر، في حين تتهم المغرب الجزائر بتصدير الإرهابيين إلى المغرب وكذا عدم تقديم الدعم الكافي في محاربة الهجرة غير شرعية عن طريق تسهيل مرور المهاجرين الأفارقة عبر الحدود الجزائرية إلى المغرب الأقصى، هذا ناهيك عن الاتهامات المتبادلة في شأن محاولة كل بلد ضرب استقرار البلد الآخر.

¹ Yahia Zoubir and Louiza Dris Ait Hamadouche, **THE MAGHREB: global security watch Algeria. Libya. Morocco and Tunisia**. California, Oxford: Santa Barbara, 2013, P 91.

² حسام حمزة، المرجع السابق، ص 83.

المطلب الثاني: الاعتماد الأمني المتبادل: التعاون والتنسيق الثنائي بين دول المغرب العربي لمجابهة التحديات الأمنية

الاعتمادية كمفردة مهمة لتحليل الديناميكيات السلوكية بين دول الإقليم هي ببساطة وجود دولتان أو أكثر من الدول تعتمد على بعضها في مجالات معينة، بحيث لا تعكس صيغة الاعتماد المتبادل مسألة التساوي بين أطراف التفاعل، فعلاقات الاعتماد المتبادل تعتمد أكثر على خصائص مجالات القضية واتجاهات ومصالح الدول، كما يعتمد على المستويات الكلية لقوة الدول، ولذلك يقدم هذا المصطلح لتفسير بعض درجات التأثير المتبادل¹، حول قضية تسترعي توحيد الجهود بغرض تحقيق عملية مشتركة تكون الأهداف فيها واقعية ومحددة.

إن التعاون بين الأقاليم التي تتجاوز مع بعضها بحكم الجغرافيا أو التاريخ أو عمق المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية يحدث في أقاليم شتى من العالم، كما كانت تجري في الماضي ومازالت في الحاضر، ولعل من أهم صيغ التعاون الأمني هي الإجراءات الأمنية المشتركة سواء ما كان بصفة رسمية أو غير رسمية، من خلال رابط الحفاظ على المصلحة المشتركة بين دول الأقاليم المجاورة، مثلما يتطلب قيام علاقات اعتماد مكثفة بين الطرفين، بحيث لا يمكن من خلالها التخلي عن خيار المصلحة والفوائد المتاحة، إذ كلما وجدت علاقات اعتماد متبادل مكثفة بين مجموعة من الدول كلما نشأت علاقات تعاون أمني تجمع مصالح الطرفين.

وتتركز الشراكة الأمنية من خلال الاعتماد المتبادل على إجراءات الأمن التعاوني وبناء الثقة بين وحدات العملية التعاونية، وتتجسد عمليا عبر تبادل المعلومات والتنسيق في مجال المراقبة والتنفيذ، بالاعتماد على الترتيبات الأمنية في هذا الإقليم والتي تنشأ عن تبلور إجماع لدى دوله حول ضرورة التعاون بينها لتخفيض العنف وتعزيز الاستقرار والسلم في المنطقة، عبر تفعيل مختلف أشكال الاتفاقيات مثل معاهدات الأمن الرسمية، اتفاقيات العمل المشترك... الخ².

في الحالة الأمنية المغاربية يبرز هذا الواقع بشكل جلي، نتيجة اتجاه الدول المغاربية إلى التعامل الثنائي انطلاقا من المصالح الحيوية، ومدى تفاعلية العلاقات بين الدول من حيث التأثير والتأثر، لاسيما في حيز الوضع الدولاتي الآني، والذي بات يطغى على حسابات واستراتيجيات الدول في التعاطي مع التحولات الراهنة ومدى تمددها نحو تفعيل الهاجس الأمني الإقليمي والمتأني من دول

¹ محمد سمير عياد، التكامل الدولي دراسة في النظريات والتجارب، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 21.

² حسام حمزة، المرجع السابق، ص 47.

الجوار الجغرافي (المغربي) حيث وفي إطار تضيق وحصر التنسيق والتبادل الأمني، لجأت دول المغرب العربي إلى تبني خيار التعامل الثنائي المباشر بين الدول بغرض مجابهة التحديات الأمنية الطاغية على مختلف الحركيات والفواعل في المنطقة المغربية، وذلك برغم اللبس والغموض الذي يكتنف سلوكيات ونوايا بعض الدول ومواقفها اتجاه التعاطي مع الوضع الأمني القائم. ومدى قدرتها على التكيف مع المخاطر والظروف الطارئة التي تنتجها الخصائص العابرة للأوطان والتي تتجاوز الحدود الوطنية للدولة الواحدة. حيث في هذا الصدد كشفت العديد من التقارير عن الزيارات والنشاطات المكثفة للمسؤولين المغربية فيما بينهم بهدف تفعيل العمل الثنائي وإيجاد آليات تنسيقية تعاونية من شأنها التقليل من المخاطر المتنامية في المنطقة، ولعل من أهم وأبرز الزيارات والنشاطات نجد:

-الزيارات المكثفة للمسؤولين التونسيين إلى الجزائر والتي دشنها الباجي قائد السبسي رئيس الحكومة المؤقتة يوم 15 مارس 2011، ثم زيارة راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة التونسية في 20 نوفمبر 2011 الذي استقبله رئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ورئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح ورئيس الحكومة أحمد أويحي بالمرغم من عدم تمثيله لأي مهمة رسمية، ثم زيارة رئيس الحكومة السابق حمادي لبحالي في 03 ديسمبر 2012 وجاءت هذه الزيارات بهدف دعم الجزائر للمسار الانتقالي في تونس والتأكيد على عمق العلاقات الجزائرية التونسية، ثم زيارة وزير الخارجية الجزائري لتونس وتسوية ملف الحدود البحرية ووعده الحكومة الجزائرية بتقديم دعم مالي للخرينة التونسية (50 مليون دولار كقرض و 50 مليون دولار كهبة)، ثم زيارة الوزير الأول الجزائري إلى تونس في 29 ديسمبر 2013 والاتفاق على عقد اللجنة العليا المشتركة للبلدين بهدف بحث القضايا ذات الشأن المشترك في المجال الاقتصادي والأمني، ثم أول زيارة للرئيس التونسي الناجي قائد السبسي عقب انتخابه إلى الجزائر في 04 فبراير 2015 حيث استقبل من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وتم الاتفاق على الرؤية المشتركة حول الملفات الأمنية في المنطقة لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب ورفض الحل العسكري في ليبيا¹، حيث يؤكد الأستاذ أحمد التاوتي لوكالة للأناضول على هذا الأمر بقوله "يبدو أن الجزائر باتت مرتبطة بأكثر من علاقة جوار مع الجارة تونس حيث باتت مواقف البلدين من الكثير من المسائل الإقليمية والدولية متقاربة إلى حد التطابق"².

¹ عبد الرزاق مقري، الثورات العربية والعلاقات البينية المغربية، مداخلة مقدمة ضمن أشغال ندوة: المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أيام 17-18 فبراير، 2013.

² من موقع معهد العربية للدراسات: تاريخ الاطلاع: 24 مارس 2014. <http://studies.alarabiya.net>

-زيارة وزير العلاقات الخارجية المغربي سعد الدين العثماني إلى الجزائر في 22 يناير 2012 في أول مهمة له خارج المغرب وحفاوة الاستقبال التي حضي بها والمنهجية الجديدة المتفق عليها لتحسين العلاقات وتطوير التعاون بين البلدين بالتركيز على المتفق عليه وتأجيل المختلف حوله. حيث أشارت بعض التقارير الإعلامية في 2013 إلى أن "العلاقات السيئة بين الجزائر والمغرب تخفي تنسيقاً أمنياً قوياً في مجال مكافحة الإرهاب، وهو ما يفسره الدكتور قوي بوحنية بقوله: " أن التنسيق الأمني المغربي الجزائري موجود عملياً وميدانياً، "لكنه غير مترجم في شكل شراكة أو اتفاقية إستراتيجية معلنة..."¹

-الحملة المغاربية التي قام بها الرئيس التونسي المؤقت منصف المروزي في فبراير 2012 وحته قادة الدول المغاربية على إحياء اتحاد المغاربي كضرورة حتمية تقتضيها طبيعة الوضع الراهن أكثر من أي وقت مضى².

- ثم زيارة الملك المغربي في ماي 2012 إلى تونس في وإلقائه خطاب أمام المجلس التأسيسي التونسي، أكد من خلاله على خيار التكامل من أجل تجاوز المشاكل الأمنية في المنطقة، وتم التوقيع على أكثر من 20 اتفاقية في قطاعات الأمن، الاقتصاد والسياسة. ثم زيارة رئيس الحكومة التونسي إلى المغرب في جوان 2012 على رأس وفد كبير ليتراس ونظيره المغربي الدورة السابعة عشر للجنة العليا المشتركة المغربية التونسية والتوقيع على مجموعة من اتفاقيات التعاون.

-زيارة رئيس المؤتمر الوطني الليبي لتونس يوم 22 نوفمبر 2012 ، ووعده بإعانة تونس للخروج من أزمتها الاقتصادية بوضع 200 مليون دولار في البنك المركزي التونسي، وزيارة رئيس الحكومة التونسي إلى ليبيا في 07 يناير 2013 على رأس وزاري هام بهدف تثمين العلاقات الثنائية بين البلدين، ثم زيارة الوزير الأول الجزائري إلى ليبيا في ديسمبر 2013 بهدف مناقشة الوضع الأمني الليبي والاتفاق على التنسيق الأمني الحدودي ومكافحة الإرهاب وإنشاء لجنة حدودية جزائرية ليبية، وكذا عرض الجزائر على المسؤولين الليبيين إمكانية تدريب وتقديم المساعدة في مجال الجيش والشرطة. كما أن رعاية الجزائر للجولة الثانية للحوار للفرقاء الليبيين يأتي في إطار حرص الجزائر على مساعدة ليبيا في الخروج من الأزمة³. حيث يقول أحمد التاوتي، الكاتب والمحلل السياسي

¹ الأمن يقرب الجزائر من المغرب، من موقع: تم الاطلاع عليه في 2014/03/15.

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews>

² عبد الرزاق مقري، المرجع السابق الذكر.

³ بوحنية قوي، الجزائر والانتقال الديمقراطي إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا، بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي، تقرير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2000، ص02.

الجزائري في هذا الشأن أن " العديد من السياسيين الليبيين يعتقدون أن الحل السياسي في ليبيا يمر عبر الجزائر، حيث تواصل الدبلوماسية الجزائرية السعي لإيجاد حل للأزمة في ليبيا، وتعمل في نفس الوقت بالتعاون مع تونس على ضبط أمن الحدود بين الجزائر وتونس من جهة والجارا ليبيا التي تعيش حالة اقتتال داخلي منذ عام 2011، من جهة أخرى"¹.

- المبادرة متعددة الأطراف في يناير 2013 بمدينة غدامس الليبية الواقعة في مثلث حدودي بين ليبيا، تونس والجزائر، والتي نوقشت فيها العديد من القضايا الأمنية التي تجمع اهتمامات الدول الثلاث لمواجهة التهديدات الأمنية التي باتت تؤرق أمن هذه الدول ومنطقة المغرب العربي، وانتهت هذه القمة بوضع إستراتيجية للتنسيق الأمني، تتضمن ما يلي:

بناء منظومة معلوماتية مشتركة لمراقبة الحدود.

- إقامة لجان دورية مشتركة لتبادل المعلومات بين الحكومات الثلاث.
- تفعيل دور المجتمع المدني في توطيد العلاقة بين شعوب الدول الثلاث، خاصة في المناطق الحدودية².

- تأكيد المسؤولين في المملكة المغربية على حرصهم على اتحاد المغرب العربي وأنه يبقى على رأس أولوياتهم، حينما عرض عليهم الانخراط ضمن مجلس التعاون الخليجي.

وبالتالي فالاعتماد الأمني المتبادل والتنسيق الجهوي تبدو المقاربة الأفضل لوصف وتفسير واقع للاستجابة للمشاكل الأمنية الموجودة في المغرب العربي، ويشار في هذا الصدد إلى طبيعة الدولة المخولة بمواجهة مثل هذه التحديات الجديدة ومدى قدرتها على التكيف والالتزام.

المطلب الثالث: مأزق الاختراق الكوني

كان الفراغ في مجال بناء الأمن المغاربي وراء اختراق الفواعل الكونية للمنطقة المغاربية المفككة أمنيا، خاصة في ظل تصاعد وتيرة التنافس الدولي والتسارع نحو كسب المزيد من النفوذ وتعاطم المصالح التي باتت العمل الأمني محددًا أساسيا في تعاطي هذه القوى مع الكثير من القضايا الدولية، ويبرز هذا التنافس من خلال السياسات الأوروبية والأمريكية الموجهة للمغرب العربي

1- الأجندة الأوروبية في المغرب العربي:

كما أسلفنا سابقا (المبحث الثالث من الفصل الأول)، يعد الجوار المتوسطي الأوروبي أحد أهم الدوائر الجيوسياسية للمغرب العربي، بل أكثر الجهات تفاعلا وتعاملا بالنسبة لدول المغرب العربي،

¹ من موقع العربية للدراسات، الموقع السابق الذكر.

² بوحنية قوي، المرجع السابق الذكر، ص 03.

خاصة في شقه الاقتصادي، وذلك نظرا للتراكمات التاريخية التي فرضت هذا التفاعل عبر مراحل طويلة من الزمن. من خلال البرامج والآليات المشتركة بين أوروبا ودول المغرب العربي، لكن المفارقة الجوهرية في هذه الشراكة أنها أخذت طابع الثنائية، من خلال اتجاه الدول الأوروبية إلى توقيع اتفاقيات الشراكة ككتلة موحدة وغير تعددية، مع دول المغرب العربي كل على حدى، فأضحى هذا الفعل بمثابة حالة نمطية لمختلف الشراكات عبر تنوع مساراتها ومجالاتها.

في البداية لم يحظى المجال الأمني في علاقات أوروبا بدول المغرب العربي باهتمام كاف، نظرا لسعي الدول الأوروبية إلى تبني سياسة كسب النفوذ ورعاية المصالح الاقتصادية والتجارية، لكن تنامي حدة التهديد الأمني القادم من الخارج خلال الفترة التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفياتي، جعل الطرف الأوروبي يعيد بلورة إستراتيجية شاملة تقوم على مقارنة أمنية إنسانية، تشمل جميع المجالات الاقتصادية، سياسية، اجتماعية. حيث يرى الباحث ادوارد مورتيمر Edward Mortimer "من خلال دراسة أقامها حول الرؤية الأمنية الأوروبية وعلاقتها بدول جنوب المتوسط، انه بعد انتهاء الحرب الباردة توضحت معالم المقاربة الأمنية الأوروبية، حيث ارتبطت هذه التصورات الأمنية بموقع كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي (أو مجموعة من الدول) فدول وسط وشمال أوروبا تعتقد أن انعكاسات تفكك الاتحاد السوفياتي هو المصدر الأول الذي يهدد أمن أوروبا، بينما تعتقد دول جنوب أوروبا أن حركيات انعدام الاستقرار قادمة من تخومها الجنوبية، لكن بالرغم من اختلاف إدراك الدول الأوروبية في هذه الفترة لمصادر والفاعول المهددة لأمن أوروبا، إلا أن سعي هذه الدول إلى بلورة رؤية أمنية مشتركة ليقينها بأن التهديد الأمني ذو طبيعة انتشارية، ويحتاج إلى تضافر الجهود لذا سعت مجتمعة من خلال الاتحاد الأوروبي إلى تفعيل العمل الجماعي في علاقاتها الخارجية.

حيث ترجمت هذه المقاربة من خلال مسار التعاون الذي بدا بشكل فعلي ومؤسسي بعد عقد مؤتمر برشلونة في 27-28 نوفمبر 1995، المتعلق بالشراكة الأورومتوسطية، والتي كانت من أهدافها بناء علاقات مميزة بين ضفتي المتوسط الجنوبية والشمالية تكون قاعدتها الأمن والاستقرار والرخاء الاقتصادي التنسيق والتشاور في مختلف القضايا والمجالات. وقد احتوى المشروع على ثلاث مستويات: المستوى الأول يخص الشراكة الاقتصادية والمالية، التي تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة من خلال إنشاء منطقة رخاء وازدهار، وصولا إلى خلق منطقة تبادل حر واسعة أوروبية متوسطة، المستوى الثاني يخص الشراكة الاجتماعية، الثقافية والإنسانية عبر تشجيع التعاون للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، واحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية، والمستوى الثالث يخص الشراكة السياسية والأمنية التي تهدف إلى احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل، احترام حقوق الإنسان وبناء دولة القانون قائمة على أساس النهج الديمقراطي، وعدم اللجوء لاستخدام القوة والعنف وحل

النزاعات بالطرق السلمية، وأيضا السيطرة على التسلح والحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومحاربة الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة. وبالتالي فان وثيقة برشلونة أعطت الأولوية للتعاون السياسي والأمني وهذا لتحقيق هدفين أساسيين هما:

- 1 - إنشاء فضاء مشترك للسلم والأمن انطلاقا من مبدأ " السلم والاستقرار والأمن في حوض المتوسط هو غاية وما الشراكة الأورومتوسطية إلا آلية لتحقيقها".
- 2 - ترقية النظام الإقليمي عبر نظام يقوم على مفهوم الأمن الشامل.

وبعد أحداث 11 سبتمبر، وفي ظل الظروف الدولية والإقليمية، التي عرفت تنامي ظاهرة التطرف والإرهاب الدولي (كظواهر عالمية)، تم التأكيد على الخيار الأمني بشكل وثيق في مشاريع التعاون بين ضفتي المتوسط، بحيث ظهرت عدة مبادرات تحمل طابعا أمنيا أكثر منه اقتصاديا أو سياسيا أو اجتماعيا، بعد أن أدركت الدول الأوروبية بأنها أصبحت تشكل أهدافا انتقامية للجماعات الإرهابية¹ وفضاء لتدفقات المهاجرين غير الشرعيين، فبالإضافة إلى القلق الأوروبي من خطر الجماعات الإرهابية طغت مسألة الهجرة على الأجندة السياسية الأوروبية، وأصبحت واحدة من أهم مظاهر العلاقات الأوروبية بالعالم الخارجي واعتبرت كمسألة أمنية بعدما كانت في السابق تخضع لمعالجة اقتصادية²، وباتت بذلك هذه الظواهر تتطلب عمليات تعاون وتنسيق على أكثر المستويات ومع أكثر الفواعل فظهرت الحاجة إلى التعاون من أجل الحد من انتشار هذه التحديات خاصة في حوض المتوسط، وكان ذلك عبر عديد المبادرات الأمنية.

حيث دعت منظمة التعاون والأمن في أوروبا الذي ومن خلال مشروع الشراكة الأورومتوسطية لإقامة منطقة "أمن واستقرار"، ومع بداية أكتوبر 2003 شرع الاتحاد الأوروبي في حوار أمني رسمي مع الدول الأورومتوسطية، وهذا في إطار السياسة الأوروبية للدفاع والأمن تتضمن مقارنة شاملة لمواجهة التحديات الأمنية الجديدة والتي باتت تشكل مصدر قلق متزايد بالنسبة لدول أوروبا كالإرهاب،

¹ ياسمين ححاد، عربي بومدين، الحركات الاسلاموية في المغرب العربي من منظور الاتحاد الأوروبي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، العدد: 04، 2013، ص 209.

² علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2005، ص 78.

الهجرة ومراقبة الحدود وكذا تعزيز الأداء الديمقراطي والرشادة، ومن أهم البرامج المقدمة لدول الشراكة نجد¹:

- برنامج لتعزيز آليات العدالة في دول المغرب العربي – Justice and home affairs.
- برنامج لتعزيز التعاون الاتصالي في مجال مكافحة الارهاب لمراقبة الحدود المتاخمة لأوروبا . Sitcén- Frontex

بالإضافة الى ذلك يبرز مسار المعالجة الأمنية لمختلف مصادر التهديد من خلال الية (5+5) والتي تضم دول غرب أوروبا وهي: فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، البرتغال، مالطا، أما دول جنوب المتوسط فهي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، حيث يركز دورها في مجال التعاون الأمني والسياسي من أجل تطوير التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة غير شرعية، وتعمل تحت غطاء الاتحاد الأوروبي كأحد مسارات الشراكة الثنائية، ما جعلها في ظل هشاشة المنظومة الأمنية المغاربية تأخذ صيغة (1+1+1+1+1+5)، هذا بالإضافة إلى أنها تخضع في أجندتها للتحديد المسبق من طرف الأوروبيين لقضايا ومجالات التعاون دون وجود تصور مشترك حولها، ما جعل الأمر يبدو وكأنه تفويض دول المغرب العربي في معالجة قضية أمنية مشترك فيها، وبالتالي جعلها بمثابة دول حارسة للحدود المتوسطية للدول الأوروبية². وعليه نخلص إلى أن هذه المسارات لم تتمكن من الوصول إلى تحقيق مبتغاها لاصطدامها في كثير من الأحيان بواقعين كانا سبب تعثرها:

- النظرة الاستعلائية والمنطق البراغماتي الصرف المحدد بالمصالح الضيقة للدول الأوروبية.
- عدم تمكن بلدان الضفة الجنوبية من المتوسط من الوصول إلى بناء إطار يجمعها ويعزز من قوة موقعها (على الرغم من المقومات التاريخية والحضارية المشتركة لهذه الدول) على عكس دول شمال المتوسط التي استطاعت أن تتجاوز اختلافات وصراعات الماضي وتبني لنفسها تكاملا حقيقيا³.

¹ Yahia zoubir , Louisa dris ait hamadouche, opcit, p184.

² جريدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبيين: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011، ص94.

³ منصور لخضاري، الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص17.

2- الأجندة الأمريكية في المغرب العربي:

قامت العلاقات الأمريكية- المغربية لعقود طويلة على أساس اقتصادي، وتجسد ذلك بشكل جلي من خلال مبادرة "ايزنستات"¹ في جوان 1998 تحت مسمى "برنامج الاقتصاد الأمريكي لشمال إفريقيا" والذي كانت تهدف من خلاله الولايات المتحدة الى خلق شراكة قوية مع دول المغرب العربي الثلاث هي، تونس، الجزائر والمغرب، بالإضافة إلى عديد المشاريع الثنائية الاستثمارية مع دول المنطقة باعتبارها كمجال حيوي يرتبط بسياسات الولايات المتحدة الأمريكية الممتدة عبر الوطن العربي، في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير.

لكن مع أحداث 11 سبتمبر طغى الهاجس الأمني على الخطاب السياسي الأمريكي، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إجراء مراجعات عميقة للسياسات السابقة الموجهة للمنطقة²، وبناء سياسة جديدة تهدف إلى حماية الأمن القومي الأمريكي والمصالح الأمريكية في المنطقة المغربية بالتركيز على المقاربة الأمنية. ولتبرير ذلك ساد تحليل أمريكي مفاده أن ظاهرة الإرهاب في البلاد العربية عموماً، ترجع إلى التطرف الملازم لمظاهر التخلف والاستبداد والشمولية، وعدم وجود الممارسة الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وبذلك بدأت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش (2001-2009) في الضغط على الأنظمة المغربية لدفعها باتجاه ممارسات ديمقراطية ومراعاة للحقوق والحريات، وقامت بذلك بتخصيص مبالغ ضخمة من خلال مؤسساتها وهيئاتها، لتشجيع ودعم المشاريع التي تروج لثقافة الديمقراطية والمجتمع المدني والإصلاح³.

حيث يشير تقرير أمريكي نشر في الصحف الأمريكية الصادرة في شهر نوفمبر 2002 إلى المغرب العربي بالقول: "إننا نعتقد أن منطقة شمال إفريقيا ستوازي في أهميتها ما لمنطقة الخليج من أهمية إستراتيجية، حتى يبدو أن التعاون بين المنطقتين هو المحقق للتكامل الطبيعي في تنفيذ مقتضيات الإستراتيجية الأمريكية... إن هذه المنطقة لا بد أن تمر بمرحلة تغيير سياسي يتفق مع التطورات الجارية دولياً، وبما يؤكد أن الديمقراطية السياسية هي المذهب الذي يجب أن يسود كل نظم الحكم في

¹ سمير قط، أوروبا، أمريكا.. رهان المغرب العربي مزاحمة اقتصادية وإستراتيجية أم تكامل امني؟، مجلة المفكر، العدد:10، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2006، ص451.

² عبد الله عبد الحليم اسعد عبد الحليم، الولايات المتحدة الأمريكية والتحولت الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010-2011)، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص:

التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2012، ص25

³ نفس المرجع، ص27.

العالم لأن ذلك هو أحد السبل اللازمة للقضاء على الإرهاب وتياراته المتصاعدة في ظل النظم التي لا تعترف بالديمقراطية كمبدأ عملي للتطبيق"¹.

لكن التعاطي الأمريكي مع دول المنطقة جاء بشكل متفاوت كما وكيفا، وجاء هذا التفاوت من حيث الضغوط على الدول المغاربية في تبني سياسات إصلاحية تحاكي الطرح الأمريكي للنموذج الديمقراطي وتقود هذه الدول إلى الانخراط في منظومة كونية لمحاربة الارهاب وفق الأهمية الجيوسياسية للدولة بخصوص قضايا مكافحة الإرهاب.

عمليا تبنت الولايات المتحدة الأمريكية على مدار عقد من الزمن المقاربة الأمنية الثنائية، في ظل التنافس على النفوذ وتشردم المنظومة الأمنية المغاربية، ويبرز ذلك من خلال إشراك الدول المغاربية في برامج وآليات مكافحة الإرهاب منفردة، ففي 23 مارس 2004 شارك قادة دول: الجزائر وتونس والمغرب بمعية دول افريقية أخرى في اجتماع المركز العام للقيادة العسكرية الأمريكية في أوروبا ب شتوتغارت، وذلك بهدف إيجاد آلية مشتركة للتعاون العسكري في محاربة الإرهاب في منطقة الساحل في منطقة، التي تعتبر منطقة الصمام بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، وتمثل هذا الاهتمام في الزيارات الأمريكية إلى المنطقة بدءا بوزير الخارجية آنذاك "كولن باول" في ديسمبر 2002، والرئيس "جورج بوش" في 2003²، لتليها الجولة المغاربية لمدير مكتب التحقيقات الفيدرالي مولر يومي 6 و 7 فبراير 2006، ثم لوزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفليد، ما بين 11 و 13 فبراير 2006، لتؤكد هذه الجولات على أن واشنطن باتت تضع المسائل الأمنية والعسكرية على رأس الأولويات في هذه المرحلة، قبل الملفات السياسية ومن ضمنها الإصلاحات التي كان محور "منتدى المستقبل" الذي استضافت الرباط حلقة الأولى أواخر سنة 2004 بحضور عدد كبير من وزراء الخارجية الغربيين والعرب. غير أن دعوات الإصلاح والتغيير خفت بوضوح خلال هذه الفترة في مقابل ارتفاع وتيرة التنسيق الإستخباراتي والعسكري. وكانت صحيفة "النيويورك تايمز" أوردت في عددها الصادر السبت 05 جوان 2003، أن الجيش الأمريكي يريد تعزيز وجوده في إفريقيا التي يرى أنها تشكل ملاحئ محتملة لمجموعات إرهابية. وذكرت أن وزارة الدفاع "البنتاغون" تسعى لتوسيع نطاق الوجود العسكري في الدول العربية الواقعة في منطقتي شمال إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى عبر

¹ سعيد الهوسي، مكانة دول المغرب العربي الأمنية في الإستراتيجية الأمريكية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد:33، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 50.

² إسماعيل بالروابح، الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: استراتيجيات ومستقبلات، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 96.

تعزيز علاقاتها مع حلفاء كالمغرب وتونس والوصول على المدى الطويل إلى قواعد في مالي والجزائر وإبرام اتفاقات مع السنغال وأوغندا لتزويد الطائرات العسكرية الأميركية وقوداً¹.

ميدانيا برز التعاون العسكري بين الولايات المتحدة ودول المغرب العربي في إطار "مبادرة الساحل" وهو برنامج للتواجد العسكري في المنطقة قدرت ميزانيته في 2004 بأكثر من 7 مليون دولار، ويهدف إلى محاربة التهريب، الإرهاب والجريمة الدولية، حسب التصريحات الأميركية، وفي سنة 2005 برزت مبادرة أمريكية أخرى لمحاربة ومحاصرة النشاط الإرهابي الكثيف في منطقة الساحل تحت مسمى "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" بإشراك كل من الجزائر والمغرب وتونس بالإضافة إلى دول أفريقية كالسينغال ونيجيريا².

في فبراير 2007 برزت إلى الوجود آلية أمريكية جديدة تمثلت في إنشاء قيادة أفريكوم³ والتي عرفت نفسها على أنها آلية عسكرية- عسكرية، تهدف إلى مساعدة وتحديث الجيوش الإفريقية، والمساعدة في مكافحة الشبكات الإرهابية والإجرامية، حيث كانت تعول من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول المغاربية في تثبيت المشروع وإعطائه دورا فاعلا في المنطقة، لكن الرفض المغاربي لاحتضان هذا الأخير، دفع بالولايات المتحدة إلى التقليل من شأن المخاوف المغاربية، حول أهداف هذه الآلية التي جاءت لتتيح فرصة أكثر لمهمة التشارك والتنسيق والتعاون الأمني بشكل أفضل مع الدول المغاربية، حيث أعلن فيها قائد قوات أفريكوم آنذاك الجنرال وليام وارد "أنّ بلاده لا تسعى لإقامة قواعد عسكرية في الجزائر، أو في أيّ من دول الساحل، وليس لها أية نوايا و مخططات لتحويل مقر "أفريكوم" إلى إفريقيا"⁴.

تواصل الاختراق الأمريكي للمنطقة المغاربية، خصوصا بعد انخراط هذه الدول في المنظومة العالمية لمكافحة الإرهاب، ومنح المغرب صفة الحليف الاستراتيجي⁵، والجزائر دور الشريك الأمني⁶، ولم تغير الولايات المتحدة من أهدافها مع التحولات التي عرفتتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة، والتي أثرت

¹ توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسة تاريخية سياسية، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006 ص 39-40.

² إسماعيل بوالرواح، المرجع السابق الذكر، ص 96.

³ شمسة بوشنافة، مرجع سبق ذكره.

⁴ السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما إهمال مقصود أم إرجاء هادف؟، من موقع: http://mostakbaliat.blogspot.com/2010/07/blog-post_31.html

⁵ عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 71.

⁶ Country Reports on Terrorism 2014, United states Departement of State Publication: Bureau of Counterterrorism, june 2015.

على الوضع الأمني إقليميا بشكل كبير، حيث استمر النمط الأمريكي في تكثيف العلاقات الأمنية وتبادل المعلومات، والمحافظة على المصالح الاقتصادية مع عدم تراجعها، ما دفعها للمحافظة على هدونها حيال مختلف التطورات في مقابل تراجع النفوذ الأوروبي، وتوجيه هذه الأحداث بما يخدم المقاربة الأمنية والاقتصادية الأمريكية في المنطقة.

وعليه فإن هذه المبادرات مثلت إطارا قانونيا من أجل إبراز الدعم الأمريكي للدول المغاربية ودول الساحل والصحراء في مواجهة الإرهاب، التي وجدت في المغرب العربي والساحل الإفريقي مأوى لها بعد محاصرتها في العراق وأفغانستان، بالإضافة إلى أنها تمثل تبريرا مقبولا للتواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، التي تعتبرها هذه الأخيرة بمثابة "الجهة الأخيرة" أو الملاذ الآمن لشبكات الإجرام والإرهاب.

المبحث الثالث: الاتحاد المغاربي كمخرج لمواجهة التهديد الأمني

تواجه أي عملية تكاملية جملة من التحديات التي قد تعيق حسن سيرها وفاعلية أدائها وتلزمها في كثير من الأحيان على التراجع، إلا أن هذه التحديات منها ما قد يشكل حافزا قويا إذا ما تم اعتبار أن تذليلها ومواجهتها غرضا أساسيا وهدفا حقيقيا لتراس البناء وتحقيق مبتغاه، وقد تشكل أيا من مجالات التحدي دافعا قويا لإعطاء هذه العملية نفسا إضافيا أو جديدا نحو تفعيل الأداء ومجابهة مختلف التحديات، باعتبار أن أي عملية تكاملية تأتي بدوافع تقتضيها المصلحة الجماعية للدول الأعضاء، وقد تكون هذه المجالات ذو طبيعة اختيارية تسعى الدول من خلالها إلى تحقيق التطور والازدهار، وقد تنطلق من بروز عوامل تجعلها حتمية لاسيما إذا ما تعلق الأمر بالجانب الأمني الذي يتسم بطابع التمدد إذا ما وجد بيئة مساعدة لذلك، كحالة الإقليم المغاربي الذي بات الوضع فيه يستدعي ضرورة إيجاد سياسة أمنية مشتركة تمكن دول المنطقة من التعاطي الفعال والمثمر للجهود المبذولة في هذا الشأن وتمكينها في إطار تكاملي من بلوغ الهدف الرئيسي لاستقرار المنطقة، وبذلك يكون دور التكامل في بعث الاستقرار الأمني دافعا آخر لتفعيل العمل التكاملي في جوانبه المعطلة، لذا سوف نتوقف في هذا المبحث على خصوصية آلية التكامل المغاربي من خلال وظيفتها الأمنية ومدى قدرتها على إعطاء بعد أكثر شمولية لعاملي التنسيق والتعاون في مجابهة التهديدات وإزالة العراقيل.

المطلب الأول: إتحاد المغرب العربي: دراسة في البنى والآليات

بدأت فكرة إرساء تكامل إقليمي مغاربي، تلوح في الأفق بعد الانفراج السياسي الذي عرفته المنطقة، لاسيما بعد التصالح المغربي الجزائري في ماي 1987 والتآخي الليبي التونسي في ديسمبر 1987، وما نتج عنه من تطبيع في العلاقات البينية المغاربية، وتهيئة المناخ لقيام المغرب العربي الكبير على أساس من الإخوة والتعاون والمصالح المشتركة، ففي العواصم المغاربية تم عقد العديد من اللقاءات الثنائية بين القادة المغاربة، أكدوا فيها على مواصلة الجهود من أجل بناء صرح المغرب العربي¹، انطلاقا من الأبعاد الوجدانية للنضال المغاربي المتواصل على مدار أكثر من نصف قرن، والذي يستمد مرجعيته التأسيسية من كفاح المستعمر الأوروبي للبلاد المغاربية لعقود من الزمن².

إلا أن اجتماع قادة المغرب العربي بزرالدة بالجزائر العاصمة في 10 جوان 1988 اعتبر بمثابة إعلان رسمي عن ميلاد مرحلة جديدة من العلاقات المغاربية عامة، بما فيها العلاقات الجزائرية

¹ رشيد بوكساني، أحمد وببش، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي. في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل وتحسين الشراكة العربية- الأوروبية، د.ب.ن: دار الهدى، ص 09.

² حسين بوقارة، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، الجزائر: دار هومه، 2010، ص 15.

المغربية التي بدأت تأخذ منحى ايجابي بين الطرفين، وتم خلال هذا اللقاء إصدار "بيان زرالدة" والذي عبر من خلاله القادة المغاربة عن رغبتهم في إقامة اتحاد مغاربي والتسريع في تكوين لجنة تتولى مسؤولية ضبط سبل وكيفيات تحقيق هذه الوحدة في أقرب وقت ممكن، وهو ما تم التأكيد عليه خلال اجتماع القادة المغاربة بمراكش بتاريخ 17 فيفري 1989 أين تم الإعلان الرسمي عن ميلاد اتحاد المغرب العربي¹. وتم بذلك استحداث مجموعة من الهياكل والبنى الكفيلة بأداء مهام هذه الآلية المغاربية الجديدة.

1- الهياكل والبنية المؤسسية لاتحاد المغرب العربي:

1-1 مجلس الرئاسة: هو أعلى هيئة في الاتحاد، وبحسب المادة 4 و5 من معاهدة مراكش، يتكون من قادة الدول الأعضاء، تكون رئاسته لمدة سنة بعد أن كانت ست أشهر، ويعقد المجلس دورة عادية كل سنة، وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة لذلك، وتتخذ قراراته بالإجماع ويملك وحدة سلطة اتخاذ القرار، كما ترأس دولة الرئاسة كل هيئات الاتحاد.

1-2 مجلس وزراء الخارجية: يعد بمثابة الفرع التنفيذي للاتحاد، يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء، ويأتي من حيث الأهمية في المرتبة الثانية بعد مجلس الرئاسة، ذلك أنه يقوم بمباشرة النشاط الفعلي للاتحاد في الفترات التي تقع بين انعقاد الدورات²، وهو بمثابة أداة ربط بين مجلس الرئاسة وباقي الهيئات، فينتقل أعمال لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ويبيدي رأيه في مدى ملائمة إحالتها على مجلس الرئاسة أم لا، وبتحضيره أشغال مجلس الرئاسة فإنه يساعد بطريقة غير مباشرة في اتخاذ القرارات، حيث إن مجلس الرئاسة لا يبيت -بالتقريب- إلا في المسائل التي سبق وأن درسها مجلس وزراء الخارجية³.

1-3 لجنة المتابعة: هي بمثابة لجنة تقنية تختص بمتابعة نشاط الاتحاد⁴، تتألف من الأعضاء الحكوميين الذين تعيينهم الدول الأعضاء، يحملون عادة منصب وزير مكلف بالشؤون المغاربي عن كل دولة، وترفع حصيلة نشاطها إلى مجلس وزراء الخارجية

1-4 اللجان الوزارية المختصة: وهي لجان يتم استحداثها عن طريق قرار صادر عن مجلس الرئاسة، حيث تم تأسيس في هذا الشأن أربع لجان وزارية، وتتكون هذه اللجان من الوزارات والأمانات الشعبية

¹ رشيد بوكساني، احمد ويبش، المرجع السابق الذكر، ص220.

² جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية، د.ب.ن، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص173.

³ صبيحة بخوش، المرجع السابق الذكر، ص242.

⁴ نفس المرجع، ص 253.

المعنية حسب القطاعات التي تدخل في مهامها وتتفرع عنها مجالس وزارية قطاعية وفرق عمل كلا في مجال اختصاصها وعليها الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءات المغربية، وعمل اللجان يتجلى من خلال مشاركتهم في المشاريع المحالة من طرفهم إلى مجلس الوزراء للدول الخمس، وعلاقتهم مع الممثلين الوطنيين عند تلقيهم الاقتراحات ووجهات النظر باعتبارهم المعنيين الأوائل بمسألة التكامل، الأمر الذي يوفر أفضل الظروف لتطبيق القرارات الصادرة في إطار اتحاد المغرب العربي وتتلخص هذه اللجان في:

- لجنة الأمن الغذائي.
- لجنة الاقتصاد والمالية.
- لجنة البنية الأساسية.
- لجنة الموارد البشرية.

1-5 الأمانة العامة للاتحاد: هي بمثابة الجهاز الإداري والفني للاتحاد، حيث تتولى المهام المحددة لهل في نظامها الأساسي والمهام التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة، وكذا المهام التي ترفع إليها في إطار الاتفاقيات الجماعية المبرمة بين الدول الأعضاء في الاتحاد، كل ذلك بهدف تسيير قيان الاتحاد بمهامه ووظائفه وتحقيق أهدافه التي أنشئ من أجلها، وتتكون الأمانة العامة من مجموع موظفين يعملون بها في إطار القانون الدولي لا كممثلين للدول الأعضاء، وهؤلاء الموظفين هم: الأمين العام وعدد كاف من الموظفين، ويعين الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة¹.

1-6 مجلس الشورى: يعتبر بمثابة الجهاز التشريعي للاتحاد يتألف من 50 عضواً، بواقع 10 أعضاء عن كل دولة عضو بالاتحاد، ويتم اختيارهم من نواب البرلمانات الوطنية²، ويعقد المجلس دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة كما يبدي المجلس رأيه فيما يحيله إلى مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات، كما له ان يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه، ويعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة. ولعل يمكن الإشارة إلى هذه الآلية بالتحديد على أنها بمثابة ابتكار مؤسساتي مهم عن التجارب التكاملية العربية أو الإفريقية بالتحديد.

1-7 هيئة قضائية: تتألف من قاضيين عن كل دولة، وفترتهما تدوم 6 سنوات، ويجدد للهيئة كل 3 سنوات وتنتخب الهيئة القضائية رئيساً لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة وتختص الهيئة بالنظر

¹ جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق الذكر، ص182.

² محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزء2، ص124.

في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد، والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة، أو إحدى الدول الأطراف في النزاع، كما تقدم الهيئة الآراء الاستشارية في المسائل القانونية، التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة، هذا وتعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة¹.

الجدول رقم: (09) يوضح دورات هياكل الإتحاد في الفترة ما بين (1989-2007)

الدورات العادية	الدورات الاستثنائية	هياكل الإتحاد المغربي
2007-1989	2007-1989	مجلس الرئاسة
06	/	مجلس وزراء الخارجية
27	03	لجنة المتابعة
44	02	اللجان الوزارية المتخصصة
ما بين 10 الى 13	/	مجلس الشورى
06	01	الهيئة القضائية
18	/	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مرجع:

صبيحة بخوش، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية. بالنظر إلى البيانات الموضحة في الجدول أعلاه، يتضح الاختلاف الكبير في نشاط هياكل الإتحاد، ما يعكس إلى حد كبير غياب التنسيق بين هذه البنى، ولعل السبب الرئيسي يعود بالدرجة الأولى إلى فشل مجلس الرئاسة، في استمرار عقد الدورات، باعتباره يعبر عن الإرادة السياسية الجماعية لدول الإتحاد في مواصلة العمل المشترك، حيث كانت آخر دورة تم عقدها سنة 1994 بالإضافة إلى عدم الالتزام بالمواعيد في عقد الدورات، وغياب بعض القادة عن اجتماعات القمة ولعل ذلك يعود بالأساس إلى بعض الأمور الخلافية التي طرأت على مسار الإتحاد منها:

¹ محمد سمير عياد، المرجع السابق الذكر، ص 159.

- التوتر بين الجزائر والمغرب نتيجة للتطورات الخاصة بقضية الصحراء الغربية، والتي يعتبرها البعض كدليل لفشل الاتحاد، وليس كسبب لإعاقة تفعيله.
- عدم رضا العقيد معمر القذافي على كل الأطراف لاعتبار أن الوحدة الفعلية لم تتم ولن تظهر بوادرها بعد عام من انعقاد القمة التأسيسية.
- غضب موريتانيا من موقف الدول المغاربية في مجموعها من قضية خلافها مع السنغال.

المطلب الثاني: الوظيفة الأمنية لاتحاد المغاربي: مؤشرات التفعيل

إن التركيز على البعد الأمني (التهديدات الأمنية) في العملية التكاملية المغاربية، لا يعني بأي حال من الأحوال أن الاتحاد المغاربي تكفل أمني بالدرجة الأولى، وإنما لأن هذا العامل بات يحتل عمق الانشغالات التكاملية لدول المغرب العربي، لذا سيتم التطرق إلى هذا العامل كأولوية آنية لمعرفة مدى قدرة هذا المتغير المحوري في إعادة بعث العمل المشترك، والتأسيس على ذلك في بناء اتحاد المغرب العربي الجديد، وبرؤية جديدة تكون أقرب إلى مسار تجربة " مجلس التعاون الخليجي". وتتجاوزته إلى مجالات أخرى غير أمنية.

حسب ما ورد في نص المعاهدة التأسيسية للاتحاد المغاربي، ولتحقيق المساهمة في صيانة السلام المرتكز أساسا على العدل والإنصاف، وتماشيا وأهداف السياسة الدفاعية المشتركة بين الدول الأعضاء، جاءت المادة 14 لتدعيم ذلك، حين نصت على أن: "كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى"¹.

ففي ميدان الدفاع يجب الإشارة إلى أن الاتحاد المغاربي انفرد دون التجمعات الإقليمية العربية الأخرى ببعث خارجي وداخلي، أي أنه انفرد بالحديث عن أمن الدول الأعضاء وضد التهديدات الخارجية صراحة، وانطلاقا مما ورد في معاهدة إنشاء الاتحاد من مضامين تتصل بصيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء، حيث نجد الاتحاد المغاربي أكثر طموحا في النص على قضية حساسة جدا تتصل بمدى إدراك الدول الاعضاء، وهي التحسب للعدوان الخارجي.

في حقيقة الأمر، لقد كان للجانب الأمني النصيب الأكبر في التأثير على مسار التوجهات داخل الاتحاد المغاربي، بحيث أن المستجدات الأمنية التي عرفتها المنطقة كان لها إسقاطات سلبية على مواقف الدول المغاربية من فرضية العمل والدفاع المشترك، فلم يمر وقت طويل حتى بات الاتحاد المغاربي أمام اختبار هذه المسألة، وذلك حين نشب نزاع بين ليبيا وتشاد حول شريط "أوزو" والذي وصل الى حد النزاع المسلح، في حين أكتفت الدول المغاربية بدور الوساطة، ولم تحل المسألة إلا بعد

¹ جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق الذكر، ص93.

عرضها على محكمة العدل الدولية¹، وفي نفس الفترة كذلك نجد النزاع الموريتاني-السينغالي في ابريل 1989، حول بعض حقوق الرعي في المناطق الحدودية بين البلدين، حيث برز الموقف المغربي في هذا النزاع كذلك أقرب الى الحياد، وسعت الجزائر والمغرب إلى تهدئة الأوضاع، وصرح الملك المغربي الحسن الثاني باعتباره رئيسا للاتحاد في تلك الفترة في هذا الشأن بقوله: " إن الاتحاد هو تجمع سياسي واقتصادي ولن يكون أبدا محورا عسكريا أو دفاعيا ضد أي كان وبالأخص في المنطقة" حيث جاء هذا التصريح ليؤكد على الدور السلمي للاتحاد، وهو ما دفع الرئيس السنغالي من جهته للقول: " إن اتحاد المغرب العربي اتحاد سياسي واقتصادي يستهدف المساهمة في تحقيق تنمية شعوب المنطقة والتي تعد البلدان المجاورة لها من ضمنها السنغال الشركاء الطبيعيين"².

لكن هذا الموقف يعكس إلى حد كبير التناقض بين بنود المعاهدة التأسيسية للاتحاد المغربي، وتصرف دول الاتحاد في هذا الشأن، بتحديد الوظيفة الأمنية للتكتل، وعدم الوفاء بالتزامات هذه الدول بالقضايا الأمنية التي تخص الاتحاد بمختلف أبعادها ما يعكس هشاشة التكتل في هذا الشأن، ومنه فهل تداخلات الوضع الأمني بشكلها الحالي من شأنها أن تعيد تفعيل الآلية المغربية والتأسيس لإعادة بعث التكامل المغربي بمختلف مجالاته في ظل الواقع الدولي الراهن.

كما سبق وإضافة لذلك، تتزايد الأهمية الإستراتيجية والاستقطاب الدولي للمغرب العربي بتفاهم انكشافه أمام التهديدات الأمنية العابرة للحدود من جهة، وبتزايد الوعي الدولي بأهميته كمورد هام وممر واعد للطاقة، لدى وجب على دول المغرب العربي الانتقال في علاقاتها من النمط الصراعى-الاستقطابي، إلى تفعيل فرص التكامل والتعاون بما يمكن المنطقة من الانتقال الآمن وتجاوز التحديات الأمنية المستعصية التي تتجاوزها في كثير من الأحيان، ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا بإدراك هذه الدول حتمية - لا خيار - توحيد الرؤى والجهود التي لن تكون بشكل وثيق وجهد مثمر ما لم تترجم في عمل جماعي يتضمن إستراتيجية واضحة في التعاطي مع مختلف التحديات التي باتت تتفاقم وتأخذ بعد توطيني، إذا ما لم تتضافر الجهود لاجتثاثها من جذورها، وبناء فضاء مغاربي آمن، ولعل ما يبرز هذا التوجه الحتمي بشكل يقود إلى تبني مقاربة تفاؤلية واقعية، هو تلك الجهود المكثفة والمتواصلة بين أقطار المغرب العربي، وسيطرة الهاجس الأمني على الإدراك النخبوي والشعبي في المغرب العربي وعلى أجندة مسؤولي هذه الدول، من خلال العمل المشترك، ما قد يؤسس إلى تفعيل العمل المغربي التكامل في إطار الآلية المغربية "اتحاد المغرب العربي"، وبذلك سوف نحاول إبراز أهم الجهود

¹ إسماعيل معارف، مرجع سبق ذكره، ص 149.

² صبيحة بخوش، المرجع السابق الذكر، ص 244.

المغربية في هذا الإطار، والتي تشكل أرضية حقيقة وفرصة تاريخية، نحو انصهار الإرادة السياسية في اتجاه واحد¹.

بيان الجزائر الصادر جويلية 2012: عقد وزراء خارجية الاتحاد دورة استثنائية لمجلسهم بالجزائر يوم 09 جويلية 2012 خصصت لدراسة إشكالية الأمن، ودعا المشاركون في "بيان الجزائر" إلى "ضرورة مكافحة المخاطر التي تهدد المنطقة المغربية في إطار مقارنة متكاملة ومندمجة ومنسقة ضمن إستراتيجية شمولية تدمج البعد التنموي المقرون بالروح التضامنية والبعد الديني والثقافي والتربوي المستند على مبادئ الاعتدال والوسطية، ودعا في هذا الشأن إلى تكثيف اللقاءات التشاورية بهدف بلورة رؤية مشتركة وإيجاد صيغة عمل موحدة اتجاه الوضع الأمني الإقليمي²، وهذا ما أكده الوزير الجزائري المنتدب للشؤون الأفريقية والمغربية عبد القادر مساهل في تصريح له لوكالة فرانس برس حيث قال: "المهم هو أنه للمرة الأولى، يجتمع وزراء خارجية لتصور إستراتيجية مشتركة في مسألة الأمن". وأضاف: "نحن معنيون بالأحداث التي تجري في دول المغرب. لقد حصلت تقلبات كانت لها بضعة مفاعيل على الصعيد الأمني"، داعياً إلى تحسين التنسيق بين دول المغرب لمواجهة التحديات الأمنية³. وبذلك واعتبر بيان الجزائر بمثابة وثيقة مرجعية، حيث وانطلاقاً مما ورد فيها تم عقد عديد اللقاءات الوزارية لدول لاتحاد المغرب العربي أهمها:

الاجتماع الأول لوزراء الشؤون الدينية لدول المغرب العربي 24 سبتمبر 2012 بنواقشط: وجاء بهدف مناقشة الوضع الأمني الداخلي بالمنطقة المغربية وجوارها الإقليمي، وتوج هذا اللقاء ببيان ختامي تم التركيز فيه والدعوة إلى العمل على التنسيق بين المؤسسات الحاضنة للإسلام في منطقة المغرب العربي وإبراز صورة الإسلام الحقيقية مع التركيز على الإسلام السني الوسطي الذي يرفض التطرف والغلو.

وفي هذا الإطار يوصي الوزراء بإنشاء مجلس مغربي للشؤون الدينية يجتمع دورياً في إطار المنظومة المغربية القائمة، ويتعهدون بما يلي:

العمل على تأطير الجمعيات الأهلية الناشطة في مجال الدعوة والإرشاد في البلدان المغربية الخمسة لتقوم بدور ايجابي تحت إشراف مؤسسة العلماء في توضيح الرؤية الدينية السليمة في الداخل والخارج

¹ محمد حمشي، الاستقرار النظمي أي تأثير للتحويلات الإقليمية على المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية (ملحق **تحويلات إستراتيجية**)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد:197، المجلد 39، 2014، ص27.

² اجتماع وزراء الداخلية لدول المغرب العربي، نحو إستراتيجية أمنية مغربية، بيان الرباط، في 21 أبريل 2013.

³ من موقع: <http://elaph.com/Web/news/2012/7/747450.html> تاريخ الدخول: 2014/04/22.

والتأكيد على ضرورة تعزيز التعاون بين مؤسسات التكوين المتخصصة في مجال الوعظ والإرشاد والتركيز على الشرائح الهشة في المجتمعات والقابلة لتلقي الدعوات والتيارات الفكرية الوافدة والحرص على تفعيل دور المؤسسات المسجدية في ذلك¹.

اجتماع مجلس الوزراء الشباب والرياضة بتونس في 17 ماي 2013: جاء تنفيذًا لبيان الجزائر وخصص لبحث إشكالية الأمن في المغرب العربي من زاوية اختصاصه، وخلص الاجتماع في بيانه الختامي إلى ضرورة إدماج الشباب المغاربي في مسارات التكوين والتشغيل والمشاركة السياسية، وتمكينه من المساهمة في دفع المسار التنموي، وحشد الدعم للطاقت الإبداعية والمعرفية بالبلدان المغاربية والعمل على تكثيف الجهود في هذا الإطار، وكذا مواجهة مظاهر الإقصاء والتهميش بهدف حماية الشباب من عمليات الاستقطاب والتطرف الديني².

مؤتمر أمن الحدود بطرابلس في مارس 2012: بمشاركة دول المغرب العربي الخمس بالإضافة إلى دول الجوار الإقليمي (مصر، تشاد، مالي، النيجر) وتوج هذا المؤتمر بوثيقة "خطة عمل طرابلس" التي اعتمدت حلولاً مشتركة تضمنت:

- الاهتمام بالتنمية البشرية المستدامة والاستجابة للاحتياجات التنموية الخاصة بالمناطق الحدودية بهدف رفع مستوى المعيشة لسكانها بما يساهم في تحقيق الأمن الحدودي.
 - وتوفير التدريب التخصصي في مجال أمن الحدود، وتوظيف القوانين التكنولوجية الإلكترونية المتقدمة لأمن الحدود بما يعزز مفهوم الحدود الآمنة لدى كل دول المنطقة.
 - تطوير القوانين المتعلقة بالجريمة المنظمة والإرهاب، والعمل على إرساء شراكة بين دول المغرب العربي ودول المنطقة.
 - التنديد بكافة أشكال دعم وتمويل الإرهاب مباشرة أو عن طريق الأموال المحصلة من دفع الفدية والعمل على حرمان الجماعات الإرهابية من الملاذ الآمن أو أي شكل من أشكال الدعم والمساندة.
- مجلس وزراء داخلية اتحاد المغرب العربي بالرباط في 21 ابريل 2013:** يعد هذه اللقاء تكميلياً لسلسلة اللقاء الوزارية بين دول المغرب العربي وفي إطار الاتحاد المغاربي، حيث جاء بهدف تنسيق

¹ بيان تونس، نحو استراتيجية أمنية مغاربية مشتركة، اجتماع مجلس وزراء الشباب والرياضة لدول اتحاد المغرب العربي، 17 ماي 2013.

² بيان نواكشوط، الوضع الأمني في منطقة المغرب العربي وجوارها الإقليمي، الاجتماع الأول لوزراء الشؤون الدينية لدول المغرب العربي، 25 سبتمبر 2012، من موقع الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي: على الرابط

<http://www.maghrebarabe.org/ar/communiqués.cfm?id=109>

السياسات الداخلية كتنتمه للسياسات الخارجية بهدف بلورة رؤية أمنية متكاملة على المستوى الداخلي والخارجي، وقد توج هذا اللقاء بـ "إعلان الرباط" الذي نص على عديد القضايا والنقاط تورد أهمها:

أولاً : في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة:

التأكيد على بذل كافة الجهود من أجل مكافحة الإرهاب واجتثاث جذوره والتتديد به، باعتبار أن هذه الظاهرة تستلزم مواجهة جماعية منسقة ومستمرة، بحكم علاقات الجوار والانتماء لنفس الفضاء الجهوي للدول المغاربية وبالنظر إلى التحديات والتهديدات المشتركة التي تواجهها.

توحيد الجهود وتكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتبني نفس المقاربة في مواجهة هذه الظاهرة وإحباط أساليب التنظيمات الإرهابية، في إطار المسؤولية المشتركة على المستوى الثنائي والمغاربي مع مراعاة الالتزامات الدولية لكل بلد مغاربي.

التأكيد على اعتماد مقاربة مغاربية شمولية أساسها الجمع بين العمل على توفير مقومات الأمن وتعزيز أسس التنمية بالتنسيق مع كل الشركاء الإستراتيجيين.

العمل على إرساء أسس شراكة أمنية بين دول اتحاد المغرب العربي ودول منطقة الساحل والصحراء. التتديد بكافة أشكال دعم وتمويل الإرهاب مباشرة أو عن طريق الأموال المحصلة من دفع الفدية، والعمل على حرمان الجماعات الإرهابية من الملاذ الآمن، أو أي شكل من أشكال الدعم والمساندة، والرفض القاطع لعمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن وكل أشكال التهديد التي تمارسها الجماعات الإرهابية لتمويل جرائمها، والدعوة إلى تجريم دفع الفدية والالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن، لاسيما القرار رقم 1904.

الدعوة إلى تكثيف التعاون بين الدول المغاربية في مجال تبادل المعلومات حول أنشطة الجماعات الإرهابية وأماكن تواجدها ومصادر تمويلها ومنع عناصرها من التسلل عبر الحدود، وتسليمهم للدول الطالبة، استنادا للاتفاقيات القانونية والقضائية المبرمة بينها.

إتخاذ التدابير الميدانية والعملية والعمل على التبادل الفوري للمعلومات بشكل واسع بين المصالح المختصة بدول اتحاد المغرب العربي للتصدي لظاهرة انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود لمنع الجماعات الإرهابية وتلك الضالعة في الجريمة المنظمة من تعزيز قدراتها.

ثانيا : في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

شدد الوزراء على ضرورة أخذ البعد الإنساني بعين الاعتبار في معالجة ملف الهجرة وعلى تشجيع حرية التنقل والهجرة الشرعية لما في ذلك من إثراء حضاري وتنموي على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولمجابهة شبكات الاتجار بالبشر والحد من التدفقات غير الشرعية للمهاجرين دون المساس بكرامتهم في إطار مقارنة شمولية ومتوازنة ومتضامنة، تم التأكيد على :

- تكثيف الجهود، في إطار المسؤولية المشتركة، للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وجرائم الاتجار بالبشر وذلك بالتعاون مع الشركاء الأوروبيين والمنظمات الدولية المعنية من أجل ضمان معالجة أفضل لتدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى دول اتحاد المغرب العربي التي تحولت إلى بلدان استقرار، مع ما يترتب عن ذلك من أعباء مادية ومعنوية بالنسبة لها وما يحمله من مخاطر ترتبط بانتشار الجريمة المنظمة.
- الدعوة إلى تعزيز حرية التنقل والإقامة بين دول الاتحاد باعتبارها مكسبا مغاربيا من خلال آليات يتم الاتفاق بشأنها.
- العمل على بلورة إستراتيجية مغاربية في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر تعزز وتكمل الجهود الإقليمية والدولية في هذا المجال.

ثالثا : في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية

مضاعفة الجهود حول مكافحة شبكات الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، لما لها من ارتباط وثيق بأنشطة العصابات الإجرامية ولاسيما الإرهابية منها. تكثيف تبادل الخبرات والمعلومات والتقنيات الحديثة لكشف مصادر المخدرات وطرق تهريبها والأساليب الحديثة المستعملة في ذلك ورصد الأموال المحصلة من هذا النشاط الإجرامي من أجل مصادرتها ومنع تبييضها أو استعمالها لتمويل أنشطة إجرامية أخرى¹. وهكذا، يبدو جليا اليوم أنه بات من المستحيل للدول المغاربية التعاطي المجدي مع أهم التحديات بالاعتماد فقط على السياسات الوطنية، في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، مما يفرض عليها تكثيف الجهود من أجل إحداث نقلة نوعية في العمل التكاملي والاندماجي.

¹ بيان الرباط، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثالث: هندسة المنظومة الأمنية المغربية: نحو بناء أمني مغربي

إن تمزق نظام الأمن المغربي -إن وجد أصلا- تحت تأثير التوسع الهائل في مصادر التهديد يعد أمرا منطقيا، فاستقرار وفعالية أي نظام أمن -سواء كان إقليميا أو عالميا- يتوقف على التوازن بين معطياته وقدراته المجسدة في الالتزامات المتبادلة داخله من ناحية، ومستوى أو مدى جسامة واتساع التهديدات الواقعة عليه من ناحية أخرى، فيتعاظم الشعور بفاعلية التزام الإقليمي كلما قلت جسامة التهديد وأمكن السيطرة على مصادره، من خلال الحل السلمي المنتظم والدائم للتوترات والنزاعات، وعلى العكس تتدهور الثقة في قدرة هذا النظام على درء التهديدات، كلما زادت حدة التهديد أو تعددت مصادرها واتسعت، وبالمقارنة بالموارد والالتزامات المتبادلة الموضوعية تحت تصرف النظام الإقليمي. ولا شك أن المحافظة على هذا التوازن الدقيق يتطلب تدخلا مستمرا من جانب النظام الإقليمي ككل ومؤسساته في تعريف التهديدات والسيطرة عليها من خلال جهد منهجي ومنظم، لفرض أولوية الحل السلمي للنزاعات بين الدول الأعضاء فيه والدول غير الأعضاء فيه من جهة، وإيجاد حلول أمنية أو تنمية للفواعل غير الدولتية عبر الوطنية والمهددة لأمن الدول، وينطوي ذلك بدوره على: تقليص أكبر لخصائص السيادة للدول الأعضاء من أجل الحد من حريتها المطلقة، في إثارة النزاعات والصراعات التي تؤثر على الأمن القومي الشامل.

إنشاء مجلس أمن مغربي توكل إليه المهام الرئيسية في نظام الأمن المغربي، وإن كانت تفصيلات تشكيل هذا المجلس، ونظام التصويت فيه وحدود صلاحياته واختصاصاته هي أمور تحتاج إلى دراسات، إلا أن يجب أن يكفل لمجلس الأمن المغربي أكبر قدر ممكن من سرعة التحرك، والقدرة على اتخاذ القرار الحاسم، الذي يجب أن لا تقف في وجهه عراقيل الإجماع أو الحق في الاعتراض، فضلا عن صلاحية القيام بالعمل المباشر في بعض الحالات، سيما حيث يقع عدوان على إحدى الدول الأعضاء، ثم إمكانية متابعة ما يصدر عن المجلس من قرارات من خلال الآليات والوسائل التي ينشئها لهذه الغاية.

إقامة منتدى للأمن المغربي للتعامل مع القضايا الأمنية، يشارك فيها ممثلو الدول من: مسؤولين دفاعيين، أمنيين، خبراء استراتيجيين، فضلا عن المتخصصين من الجامعات وإقامة¹ ومراكز استشرافية بحثية لتقييم الواقع واستشراف المستقبل بأبعاده المحلية والدولية، بناء على المستجدات، وتقديم البدائل لصانعي القرار².

¹ محمد سمير عياد، المرجع السابق الذكر، ص 195.

² صبيحة بخوش، المرجع السابق الذكر، ص 393.

إنشاء قوات أمن مغربية من قبل مجلس وزراء الدفاع المغربية، لاستخدامها عند الاقتضاء لوقف النزاع بين دول مغربية وأخرى، وترتبط هذه القوات بمجلس الأمن المغربي، ثم تتطور إلى جيش مغربي موحد.

إنشاء صناعة عسكرية مغربية مستقلة، تسد معظم احتياجات القوات المسلحة المغربية في السلاح، وترتبط عضويا بالهيكل الصناعي الإنتاجي من ناحية، وتبنى على القاعدة التكنولوجية القومية من ناحية ثانية.

التركيز على تبني مقاربة تنموية تتسم بالواقعية والموضوعية، التي تبرز الخصوصية الثقافية والفكرية وتتصف بالمصادقية الشعبية من حيث المشاركة والتزكية، لضمان عنصر الثقة والقدرة على التعبئة والمساهمة الايجابية في العملية التنموية، بالإضافة إلى صياغة سياسات مغربية تعكس أولويات المنطقة وتحاكي التجارب الدولية في مجال الوصول إلى بناء سياسات أمنية متكاملة¹ إنَّ ما يبعث على الاطمئنان - نسبيًا - أنَّ أكثر الإكراه تحديا يفرض النزوع إلى معاودة تفعيل البناء المغربي، فبعد أن كانت الخلافات إزاء التعاطي مع تنامي التطرف والإرهاب وكل أشكال التهديد تضع مفارق طرق بين العواصم المعنية أصبحت ذات بعد جهوي "مغربي" وعلى درجة كبيرة من التعقيد والانتشار بشكل جعل من هذه الهواجس قضية مشتركة بين الأطراف كافة، إلى درجة أنَّ الفرقة السابقة باتت تحتم المزيد من التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات. وبعد أن كان نزاع الصحراء حازما أمام أي انفراج في العلاقات المغربية - الجزائرية، الطرفين الرئيسيين في معادلة البناء المغربي، صار في الإمكان ترحيل خلافتهما إلى المفاوضات المغربية - الصحراوية تحت رعاية الأمم المتحدة. وهكذا، يحدونا الأمل بأنَّ دول المغرب العربي، التي تتوفر على إمكانيات مهمة ومؤهلات هامة، ستكون قادرة على التعاطي المجدي مع التحديات والصعاب، إذا كثفت جهودها من أجل إقرار الآليات الكفيلة بالسير قدما نحو الاندماج، وفي ظل هذه المعطيات وهما كان مدى وطبيعة هذه الاستجابة، فان دول الاتحاد المغربي ستجد نفسها أما سيناريوهات وهواجس حتمية يمكن طرحها كالاتي:

سيناريو الجمود ومزيد من التجزئة: يعكس هذا السيناريو تلك النظرة التشاؤمية اتجاه مسار ومستقبل التجربة التكاملية المغرب على المستوى السياسي، وينطلق في تفسير هذا الأمر من واقع العلاقات الجزائرية- المغربية التي تتسم بتوتر مزمن لازمها مند استقلالها نتيجة للمشاكل الحدودية، بالإضافة الى خلفية نزاع الصحراء الغربية في توجهات الطرفين، ففي الوقت الذي تسعى فيه المغرب الى حسم القضية لصالحها، تسعى الجزائر للالتزام بمواقفها الثابتة في تأييد القضايا العادلة ومنح الشعوب حق

¹ محمد سمير عياد، المرجع السابق الذكر، ص 196.

تقرير مصيرها، بحيث يرى أنصار هذا السيناريو أنه لا يمكن الحديث عن أي تكامل في المنطقة المغربية مهما كانت مقومات تفعيله، دون مشروعية تسوية حقيقية لنزاع الصحراء الغربية، الذي سيقود إلى مصالحة جزائرية مغربية، وإعادة بعث المسار التكاملي، وإذا لم تتجح الأطراف في حل هذه القضية، فإن المنطقة ستكون معرضة لمزيد من الانكشاف أما استراتيجيات الدول الكبرى إما في اتجاه: تأييد الصراع والمزيد من إنهاك الأطراف المتنازعة، أي استمرار وضع لا غالب ولا مغلوب، واستمرار القوى الكبرى في كسب المزيد من التنازلات أمام إصرار الأطراف المتنازعة على الزعامة الإقليمية في المنطقة. أو تكون أمام واقع التدخل لحسم النزاع لصالح الطرف الذي يقدم أكبر قدر من التنازلات ويتناغم مع المصالح الإستراتيجية للدول الكبرى، وهنا يمكن أن نفهم حجم الاستنزاف الحاصل في الموارد الطبيعية للمنطقة (النفط الجزائري، والثروة السمكية المغربية...) من جراء العديد من الاتفاقيات المجحفة¹.

سيناريو التنسيق والاندماج: وهو سيناريو مفتوح على أمل بعث الروح في مؤسسات الاتحاد المغربي، والبحث عن صيغ جديدة لإحياء مقومات كتلة إقليمي قوي قادر على الاستجابة لتطلعات وآمال شعوب المنطقة، وهناك أسباب عديدة تدعو للاستثمار فيها والإسراع في إنجاز هذا التحول أهمها:

أن التكتلات الكبرى أصبحت من سمات الاندماج في العالم المعاصر الذي تتحكم فيه آليات العولمة، وانخراط دول العالم في سياق اقتصادي واحد، مما يعني أن التكتل أصبح ضرورة حتمية ومن مستلزمات الانخراط الفعال في النظام الاقتصادي العالمي.

أن انخراط دول المنطقة في اتفاقيات الشراكة الأوروبيةمتوسطة، وفي اتفاقيات التبادل الحر مع دول كبرى بشكل منفرد من شأنه أن يزيد في إضعاف اقتصاديات دول المنطقة وهو ما يفرض عليها التنسيق والاندماج لتحقيق أكبر قدر من المكاسب والنتائج الايجابية، وتعزيز قدرتها التنافسية وموقعها النقاوضي أمام التكتلات الاقتصادية القوية المحيطة بها.

أن التحديات الأمنية -وهي محور موضوعنا- التي تواجهها المنطقة تفرض على هذه الدول أولوية التنسيق والاندماج، بهدف بلورة سياسات مشتركة لمواجهة العديد من التحديات المرتبطة وفق رؤية مغربية تراعي مصالح شعوب المنطقة، حيث أن هذه الدول لا تستطيع ولا يمكنها أن تراهن على الانطلاق من نظرة قطرية ضيقة تركز على أمن كل قطر مغربي على حدا في إطار حدوده السياسية

¹ عادل مساوي وعبد العلي حامي الدين، المغرب العربي التفاعلات المحلية والاقليمية والاسلامية، بحوث ودراسات، الرباط: جامعة محمد الخامس. د، ت، ن، ص386.

الحالية، وبالنظر إلى التزاماته السياسية وارتباطاته الإقليمية، ذلك أن هذه الدول تواجهها تحديات أمنية واحدة، ولا يمكن تصور أمن أي قطر بمعزل عن الأقطار المغاربية الأخرى¹.

سيناريو الاختراق والإلحاق: وذلك من خلال مشاريع الشراكة مع الأطراف الدولية والتكتلات الإقليمية الأخرى، لاسيما مشروع الشراكة الأورومتوسطية الذي يجعل من اقتصاديات الدول المغاربية في حالة تبعية للاقتصاد الأوروبي، ومشروع الشرق الأوسطي الكبير الذي يجعل من الدول المغاربية في موقع تطبيع اقتصادي مع إسرائيل، حيث أن ربط اقتصاديات المغاربية بالاقتصاد الإسرائيلي في ظل موازين القوى الاقتصادية الحالية، يعني أن النتيجة ستكون في الغالب لصالح إسرائيل، ذلك أن تمتع إسرائيل بحجم اقتصادي كبير وحجم صادرات كبير ومستوى تقني عال وعلاقات دولية لا يملكها العربية عامة والمغاربية بصفة خاصة، إضافة إلى الدعم الذي تحصل عليه المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية من مؤسسات اقتصادية عالمية وكذلك الموقع الجغرافي المناسب، يجعل الاقتصاد الإسرائيلي في موقع الأقوى الذي يساعده على تكريس الموقع المتخلف للاقتصاديات المغاربية ضمن التقسيم الإقليمي للعمل، وإمكانية توزيع النشاطات الصناعية والخدمية بين إسرائيل والدول العربية لصالح إسرائيل، وعموما فإن المشروع الشرق أوسطي هو سوق سيحقق لإسرائيل مكاسب سياسية واقتصادية منها تطبيع العلاقات مع الدول العربية، وإعادة تشكيلها بصفة تسمح لها بالتحكم فيها، ومن تم التفوق النوعي في مجالات عديدة، ولاسيما التكنولوجيا العسكرية وفي الاقتصاد.

وعلى الصعيد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي نجد أوروبا تولى أهمية قصوى للقضايا الاقتصادية، وتؤدي هاته الشراكة في جانبها الاقتصادي إلى نشوء حالات من اللاتكافؤ، فاقترح إنشاء منطقة التبادل الحر هي فكرة تنفصها الرؤية والتصوير فهي لا تأخذ بعين الاعتبار عدم تكافؤ إمكانيات الدول في الضفتين من المتوسط، بمعنى أن هناك تباين صارخ في ما يملكه الجانبان، ويمكن توضيح ذلك بالرجوع إلى الناتج الداخلي الخام أو إلى معدلات المساهمة في المبادلات التجارية العالمية، ففي الحالة الأولى فإن أرقام الاتحاد الأوروبي تفوق 20 مرة أرقام البلدان المتوسطية النامية، أما الحالة الثانية فإن الفارق الهائل بين نسب الاستيراد والتصدير عند الاتحاد الأوروبي وعند البلدان المتوسطية قد بلغت 56 و52 بالمائة على التوالي عند التوقيع على اتفاقية الشراكة².

¹ صبيحة بخوش، المرجع السابق الذكر، ص393.

² محمد سمير عياد، نحو هندسة المنظومة الأمنية المغاربية، مجلة العلوم القانونية والادارية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، العدد: 09، 2009، ص138.

الخاتمة

تناولت الدراسة بالبحث والتحليل واقع الدولة المغربية بعد أحداث 2010 من ناحية أمنية، نتيجة للمخاطر والتحديات التي باتت تتهدد هذه الدول في ظل المأزق الدولتي لبنويية الدولة المغربية وذلك برغم اختلاف درجة التأثير، حيث جاء هذا البحث في شكل دراسة تحليلية استقصائية لإدراك المسببات والفواعل والحركيات التي ساهمت في ترتيب هذا الواقع الأزموي في منطقة المغرب العربي، وذلك بتحديد المتغيرات وتفسير تداخل العلاقة بين عديد العناصر محل الدراسة نتيجة لتعقيدات دراسة الظاهرة الأمنية، ومن خلال ذلك تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نبرزها في الآتي:

أثبتت الاهتمامات العالمية على أن قضايا الأمن بات يشكل أولويات رسم السياسات لدى الدول سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي (السياسة الخارجية)، وهذا نتيجة لترابط ميدان الأمن وانتقاله إلى جميع المجالات والمستويات بشكل جعل من الإنسان في محصلة الأمر محورا لهذا الموضوع ولهذه التفاعلات.

أن المقاربات التنظيرية حول موضوع الأمن قد جعلت من هذا المفهوم يتطور بشكل كبير وموسع سمح باستيعاب المتغيرات والمستجدات الأمنية لاسيما بعد نهاية الحرب الباردة، ومكن الدول من إعادة تحديد الأولويات في هذا الميدان بعد هذه المرحلة، نظرا لتغير النظام العالمي وإعادة ترتيب وتشكل موازين القوى بما يتماشى وتفاعلات حقل العلاقات الدولية بشكل عام و ميدان الأمن الدولي بشكل خاص.

على الصعيد البنيوي للدولة المغربية:

خلصت الدراسة الى أن ظاهرة الهشاشة وضعف الأداء الوظيفي للدولة في المغرب العربي يرجع أصله إلى تشوهات بنية الدولة الوطنية بعد الاستقلال، حيث لم يفلح مسار عملية البناء والتشييد الوطني في تحقيق الأهداف الأساسية نتيجة لطبيعة الخيارات التنموية وطبيعة الأنظمة السياسية في هذه الدول، بالرغم من عملية الإصلاح والانتقال الديمقراطي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة.

أن دول المغرب العربي بالإضافة إلى وحدة المقومات الحضارية والهوياتية، فقد أثبتت الدراسة على أن تشابه الأنظمة السياسية المغربية على اختلاف توجهاتها يصل حد التطابق من حيث الواقع الممارساتي، ما هيا الدائرة المغربية لحنمية تشارك انتشار الحركيات والفواعل عبر الوطنية في المنطقة رغم اختلاف درجة التأثير والتأثر.

جاء الحراك المغربي نتيجة لمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بفشل هذه الدول في إشباع رغبات الأفراد وعدم توفر مناخ مناسب للتعبير عن المطالب، بسبب التضيق على مجال الحريات وانتشار القبضة الامنية.

كما خلصت الدراسة كذلك إلى أن إطلاق لفظ الثورات على الحراك الشعبي التي اجتاز المنطقة، وانطلاقا من التجارب العالمية في هذا المجال، لا يتطابق وصفا وتفسيرا مع واقع التحولات البنيوية في دول المغرب العربي، نتيجة افتقار هذا الحراك في تونس وليبيا بالتحديد إلى القيادة الواضحة وغياب الايدولوجيا، أو من زاوية أخرى يمكن القول علميا أنه من السابق الحكم خلال هذه الفترة على أن ما حدث في هذه البلدان يمثل ثورات متكاملة، وإنما هي حالات ثورية، لا ترقى إلى التعبير عن المعنى المجرد للثورة.

يبرز من خلال الدراسة أن التراكمات السلبية الناتجة عن الخلل الوظيفي للدولة المغربية على المستوى السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، كان سببا مباشرا في انطلاقة الأحداث وانتشارها في كل الدول المغربية، لكن مخرجات هذه التحولات قد اختلفت، في مآلاتها حيث:

عرفت ليبيا انهيار تام لمؤسسات الدولة وذلك نظرا لطبيعة البناء السياسي والاجتماعي من جهة، وكمحصلة لمسار الأحداث التي رافقت عملية إسقاط النظام والتي اتسمت بالعنف والقوة (عسكرة التحول) ما أفرز واقعا دولانيا مهلهلا، يتسم بالتعقيد وإنتاج التهديد على المستوى المحلي والإقليمي. أما تونس فقد برز النموذج الانتقالي، أقرب إلى الثبات والواقعية كنتيجة للمسار السلمي للأحداث، ومآلات ذلك نحو إسقاط النظام السياسي دون مؤسسات الدولة لاسيما على المستوى اللامركزي والمحلي ما ساهم في تأمين المرحلة الانتقالية نحو إعادة البناء.

في الجزائر والمغرب وموريتانيا، اختلفت المطالب الاحتجاجية، لكنها لم تتجه إلى منحى تصاعدي لقدرة الأنظمة السياسية في التخفيف من حدة هذه الأحداث، وتبني خيار الإصلاح والحوار التفاوضي بدل الاستجابة لمطالب التغيير لاسيما بعد مآلات الوضع في ليبيا وتونس خلال نفس الفترة.

على صعيد التهديد النسقي للدول المغربية:

شكلت التحولات السياسية والأمنية في المغرب العربي منطلقا لتنامي التهديد الأمني، بشكل جعل من منطقة المغرب العربي مجالا جيوسياسيا لبروز الأخطار الأمنية، وانتقال ذلك إلى فضاء الساحل ما ساهم في تعقيد الوضع الأمني وتوفير البيئة المواتية لتوسع التهديد.

استرعت التهديدات الأمنية المتنقلة عبر فضاء المغرب العربي وامتدادها إلى فضاءات جيوسياسية لإقليم المغرب العربي، اهتمام القوى الكبرى وتفعيل الهاجس الأمني لديها، بشكل أدى إلى استدعاء حضورها ضمن المشهد الأمني المغربي، وذلك بغية إعادة الترتيبات في المشهد الأمني المغربي عن

طريق تكثيف التعاون الأمني والتبادل المعلوماتي والمساعدة الاقتصادية ما فتح الباب أما تقوية صراع النفوذ حول المنطقة المغاربية وحتى الساحلية.

من بين إفرزات هذه التحولات أنها ساهمت في انتشار الهاجس الأمني وتقوية الفواعل المهددة للأمن في دول المغرب العربي (الإرهاب، فوضى السلاح، الهجرة غير شرعية، اللجوء)، بما يصعب من تعاطي هذه الوحدات عبر السياسات القطرية مع هذه المشاكل الأمنية ذو الطبيعة الزبئقية. ما أدى إلى اتساع مجال إدراكها ضمن الفضاء الجيوسياسي الجنوبي للمغرب العربي.

حيث تعد الظاهرة الإرهابية أكثر هذه الفواعل تعقيدا انطلاقا من حدة التأثير الذي قد تلحقه بهذه الوحدات، فبروز الإرهاب في المنطقة كظاهرة جديدة يعود إلى تسعينيات القرن العشرين في نطاق محدود ليصبح ذو خصوصية مغاربية ابتداء من 2011 أين تشاركت جميع الوحدات في معضلة انتشار هذه الظاهرة ما قد يطرح تفاوتها في استخدام لفظ الجديدة وان كانت الظاهرة بتجلياتها الحالية تتواجد بواقع جديد وفي وضع مختلف، ناهيك عن استنثارها في مظاهر انتشار السلاح الليبي الذي بات يغذي كل المظاهر الفوضوية في المنطقة، وساهم بشكل كبير في تقوية الظاهرة الإرهابية وتمكينها من توسيع الخيارات والأهداف، وامتداد ذلك إلى فضاء الساحل عبر انتشار مظاهر العنف البنيوي ما ساهم في إعادة تنشيط خطوط الهجرة غير شرعية ومظاهر اللجوء داخل الإقليم المغاربي، ومن الفضاء الإفريقي. حيث تبرز التعقيدات الأمنية المنتشرة تداخل هذه الفواعل عبر فضاء واسع يحتاج إلى تفكيك هذه الظواهر بهدف الانطلاق في إعادة البناء.

على الصعيد البناء التكالمي المغاربي:

أن ظروف تطور دول المغرب العربي ضمن هذا الفضاء عبر تشارك كل القيم التاريخية والحضارية وطبيعة المقومات الاقتصادية والاجتماعية يضعها أمام حتمية لا خيار توجيه الجهود والرؤى و الأهداف إلى تبني رؤية مشتركة اتجاه كل القضايا والمستجدات المصيرية المنبعثة من ماضي المنطقة والخاصة بواقعها ومستقبلها، فالتكامل ليس هدفا للقضاء على مختلف مظاهر التهديد ومواجهة الأخطار البنيوية فحسب، وإنما هو آلية لمعالجة الاختلالات التي من شأنها أن تعمق من تراكمية مأزق الدولة المغاربية، قبل الوصول إلى مرحلة الاضطراب كنتيجة للفشل المنفرد في الأداء الدولاتي، فالتكامل هو ميكانيزم استباقي عن طريق تبني الخيارات التنموية وتقويم الخلل بين هذه الدول وتكامل النقائص والاحتياجات وغيرها من أهداف أي عملية تكاملية.

أنّ محددات التعاطي الأمني في المغرب العربي من خلال الاعتماد المتبادل قد تمثل حافزا قويا نحو اللجوء التدريجي إلى تفعيل المبادرة الجماعية من جهة، وتفسيرا حذرا في ظل البرغماتية الضيقة التي تدفع الدول المغربية إلى إيجاد بدائل أمنية من خلال الانخراط في البرامج الدولية المعروضة على المنطقة.

خلصت الدراسة إلى أن تفعيل العملية التكاملية وتمكين هذه الآلية من أداء وظيفتها التي أسس لها من 1989 يتطلب إعادة هيكلة بنيوية الدولة المغربية بما يجعل منها دول قوية وعلى قدر من الفعالية، وأن فشل بناء الدولة الوطنية يؤدي الى تقويض البناء التكاملي بشكل يُصعّب من تنسيق السياسات وتحمل الالتزامات.

التوصل إلى أن جل البرامج والنشاطات الإقليمية مع مختلف القوى وذات البعد غير تكاملي، في ظل غياب الندية، ما هي إلا مظاهر تكريس الهيمنة، ومشهد من مشاهد صراع النفوذ، في إطار لعبة سياسية واقتصادية واضحة تهدف من خلالها القوى الكبرى إلى تكريس وتعميق الهوية التفاعلية بين دول المغرب العربي، في محاولة لإيجاد هوية جديدة أو تعريف جديد للمنطقة، لأجل ذلك فان التنافس الأوروبي- الأمريكي قد يختلف في الأرباح والعوائد المادية لكليهما، لكنه يتفق في أبعاده الحضارية، وانعكاساتها على المغرب العربي.

التأكيد على ضرورة توجيه يقين الأنظمة السياسية إلى أن تعقيدات المسألة الأمنية في المنطقة ومساعي الدول المغربية إلى بذل المزيد من الجهود بغرض التعاون والتنسيق في هذا المجال لا يمكن أن يكون فاعلا إذا لم يأتي في إطار آلية تكاملية، حيث تبرز نجاعة المقاربة التكاملية في تحقيق الأمن من خلال مخاطبتها للأسباب العميقة والجوهرية للتهديد والانشغال الأمني للدول، وبالتالي فإنّ أي رغبة حقيقية في معالجة تعقيدات الظاهرة الأمنية في المنطقة يجب أن تبلور في آليات ناجعة تستهدف تحقيق الأمن الإقليمي.

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
83	يبين نسب الشباب من مجموع السكان خلال عام 2010	الجدول رقم 01
84	الخصوبة الإجمالية (عدد الولادات لكل امرأة) في الدول الخمس	الجدول رقم 02
85	متوسط العمر في الدول الخمس (باستثناء موريتانيا)	الجدول رقم 03
87	يوضح عدد مستخدمي الانترنت في الدول الخمس	الجدول رقم 04
89	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: دول الغرب العربي	الجدول رقم 05
89	نسب البطالة في الدول الخمس (2007-2009)	الجدول رقم 06
90	عدد الفقراء في الدول الخمس	الجدول رقم 07
93	مراتب الدول الخمس من حيث مؤشر الديمقراطية	الجدول رقم 08
	هياكل الاتحاد في الفترة ما بين (1989-2007)	الجدول رقم 09

الصفحة	قائمة المحتويات
	شكر وتقدير
	إهداء
	مقدمة
	الفصل الأول: الأمن والمغرب العربي: دراسة نظرية ايمولوجية
	المبحث الأول: الأمن من المنظور التقليدي
	المطلب الأول: الأمن ضمن التصور الواقعي
	المطلب الثاني: الأمن ضمن التصور الليبرالي
	المبحث الثاني: الأمن من المنظور التوسعي
	1. المطلب الأول: مدرسة كوبنهاغن
	2. المطلب الثاني: الأمن ضمن المدرسة النقدية
	3. المطلب الثالث: الأمن الإنساني
	المبحث الثالث: المغرب العربي : دراسة جيوسياسية
	المطلب الأول: أهمية الموقع الجغرافي للمغرب العربي
	المطلب الثاني: الخصائص البنوية للأنظمة السياسية المغاربية
	المطلب الثالث: استخلاص الفضاءات الجيوسياسية للمغرب العربي

	1. الفضاء المتوسطي
	2. فضاء الساحل الإفريقي
	الفصل الثاني: التحولات السياسية في المغرب العربي وإشكالية التهديد
	المبحث الأول: مظاهر التحولات السياسية في دول المغرب العربي
	المطلب الأول: المسار الانتقالي في تونس
	1. الثورة الشعبية... تعدد التسميات وإشكالية الاصطلاح
	2. أحداث المسار الانتقالي في تونس
	المطلب الثاني: فشل الدولة في ليبيا
	1. مفهوم الدولة الفاشلة
	2. ليبيا ومؤشرات الفشل الدولتي
	المطلب الثالث: الاحتجاجات الشعبية في الجزائر، المغرب، موريتانيا
	1. مفهوم الاحتجاج الشعبي
	2. الحركات الاحتجاجية في الجزائر
	3. الاحتجاجات في المملكة المغربية
	4. الاحتجاجات في موريتانيا
	المبحث الثاني: العوامل المفسرة للتحولات السياسية في المغرب العربي

	المطلب الأول: الطفرة الشبابية وانتشار وسائل الاتصال
	1. الطفرة الشبابية
	2. انتشار وسائل الاتصال الحديثة
	المطلب الثاني: التهميش الاقتصادي والاجتماعي
	المطلب الثالث: غياب الحريات السياسية
	المبحث الثالث: الفواعل المهددة للأمن في المغرب العربي
	المطلب الأول: تعقيدات الظاهرة الإرهابية
	المطلب الثاني: فوضى انتشار السلاح في المنطقة
	المطلب الثالث: الهجرة غير شرعية وإشكالية اللجوء
	الفصل الثالث: الضرورات البنوية في المغرب العربي
	لمجابهة التحديات الأمنية
	المبحث الأول: بناء الدولة المغاربية كمدخل لتفعيل الأداء
	المطلب الأول: البناء القانوني في دول المغرب العربي
	1. إعادة البناء الدستوري والعدالة الانتقالية في ليبيا
	2. ترسيخ البناء الدستوري والعدالة الانتقالية في تونس
	3. البناء الدستوري ومنطق الإصلاح في الجزائر والمغرب وموريتانيا
	المطلب الثاني: البناء المؤسساتي في دول المغرب العربي

	1. إعادة بناء المؤسسات في ليبيا
	2. تقوية البناء المؤسساتي في تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا
	المطلب الثالث: البناء الاقتصادي والخيار التنموي لدول المغرب العربي
	المبحث الثاني: محددات الفعل الأمني في المغرب العربي كضرورة للتكامل المغربي
	المطلب الأول: طبيعة المركب الأمني في المغرب العربي: الأمن المغربي من منظور أقطابه
	المطلب الثاني: الاعتماد الأمني المتبادل: التعاون والتنسيق الثنائي لمجابهة التحديات الأمنية
	المطلب الثالث: مآزق الاختراق الكوني
	1. الأجندة الأوروبية في المغرب العربي
	2. الأجندة الأمريكية في المغرب العربي
	المبحث الثالث: التكامل المغربي كمخرج لمواجهة التهديد
	المطلب الأول: اتحاد المغرب العربي: دراسة في البنى والآليات
	المطلب الثاني: الوظيفة الأمنية للمغرب العربي: مؤشرات التفعيل
	المطلب الثالث: نحو هندسة المنظومة الأمنية المغربية: بناء أمني لمجابهة التحديات
	الخاتمة
	قائمة المراجع

	الفهارس
	ملخص الدراسة

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر

- آيات من القرآن الكريم:
 - الآية: 83 من سورة النساء.
- الوثائق الرسمية:
 1. دستور المملكة المغربي الصادر في 29 جويلية 2011.
 2. دستور الجمهورية التونسية، الصادر في 26 جانفي 2014.

ثانيا المراجع:

أولاً: باللغة العربية

أ. الكتب:

3. أبراش إبراهيم، النظرية الساسية بين التجريد والممارسة، القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.
4. أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود، ترجمة: علا عادل وآخرون، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013.
5. أمين سمير، غليون برهان، حول الدولة والدين، بيروت: دار الفراجي، 2003.
6. أمين سمير وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الراسمالية الجديدة. القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية. د.ت.ن.
7. بوكساني رشيد وبيش أحمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغربي. في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل وتحسين الشراكة العربية- الأوروبية، د.ب.ن: دار الهدى.
8. بلقزيز عبد الإله، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، ط1، بيروت: منتدى المعارف، 2012.
9. بوسلطان محمد، مبادئ القانون الدولي العام، الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزء 2.
10. بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005.
11. بوقارة، حسين إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، الجزائر: دار هومه، 2010.

12. بخوش صبيحة، اتحاد المغرب العربي: بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010.
13. جون بيلس وستيف سميت، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
14. جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.
15. يسري الجوهرى، جغرافية البحر المتوسط، الاسكندرية: منشأة المعارف، 1984.
16. دورتي جيمس، وبالتسغراف ربرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر.
17. دنون طه عبد الواحد وآخرون، تاريخ المغرب العربي، ليبيا: دار المدار الإسلامي، 1997.
18. هايدي علي الطيب وآخرون، العدالة الانتقالية في السياقات العربية، مصر: المنظمة العربي لحقوق الإنسان، 2014
19. وقيع الله محمد محمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية: رؤية إسلامية، دمشق: دار الفكر، 2010.
20. الزعاترة ياسر، الظاهرة الإسلامية قبل 11 ايلول: تجارب وتحديات وأفاق. الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.
21. الحاج علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.
22. حومد عبد الوهاب، الاجرام السياسي. بيروت: دار المعارف، 1964، ص 220.
23. طاشمة بومدين، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
24. الكواري علي خليفة وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005
25. المدني توفيق، اتحاد المغرب العربي بين الاحياء والتأجيل: دراسة تاريخية سياسية، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.
26. توفيق المدني، تونس: الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2013.
27. مهدي عاشور محمد، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الأولى، 2002.

28. المالكي محمد، تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية، ضمن مشروع: تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية، بيروت: المركز اللبناني للدراسات، 2007.
29. مانع جمال عبد الناصر، اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية، د.ب.ن، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004
30. معارف إسماعيل، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012
31. مصدق حسن، يورغن هابرماس، ومدرسة فرانكفورت: النظرية النقدية التواصلية. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005.
32. سلامة بيبير وآخرون، جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب، ط2، المغرب: إفريقيا الشرق، 1994.
33. عبد الفتاح عبد الكافي إسماعيل، أسس ومجالات العلوم السياسية، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية للنشر، 2012
34. عودة جهاد، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005
35. العودة سلمان، أسئلة الثورة، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012.
36. عياد محمد سمير، التكامل الدولي دراسة في النظريات والتجارب، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.
37. عرفة محمد أمين خديجة الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2009.
38. عوض محسن، قضايا التهميش والوصول الى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة: اصدارات المنظمة العربية لحقوق الانسان، 2010.
39. فوكوياما فرانسيس، بناء الدولة. النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الواحد والعشرين، ترجمة: مجاب الامام، الرياض: العبيكان للنشر، الطبعة الأولى، 2007.
40. فلوريس سيلفي وآخرون، الكتاب السنوي للبحر المتوسط: المتوسطي 2012. عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2014.
41. أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007.
42. فرغلي هارون، الارهاب العولمي وانهايار الامبراطورية الأمريكية. القاهرة: دار الوافي للنشر، 2006.

43. صبري مقلد إسماعيل، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991.
44. الصواني يوسف محمد، نظريات في العلاقات الدولية، بيروت: منتدى المعارف، 2013.
45. الصواني يوسف و رينبه لاريمونت ريكاردو، الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة، بيروت، منتدى المعارف، 2013.
46. قوجيلي سيد أحمد ، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، سلسلة دراسات إستراتيجية: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010.
47. قربان ملحم، الواقعية السياسية، بيروت: دار النهار للنشر، 1970.
48. روبرت غير تيد، لماذا يتمرد البشر، مركز الخليج للأبحاث، 2004.
49. الخزرجي ثامر كامل، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات.الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى. د.ت.ن.
50. غضبان ميروك ، مدخل إلى العلاقات الدولية ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 2009.
51. شاكر سعيد محمود، بن عبد العزيز الحرفش خالد، مفاهيم أمنية، الرياض: جامعة نايف للعلوم الامنية، 2010.
- ب. المقالات، الدراسات والتقارير:**
52. باسما عيل عبد الكريم، التدخل العسكري لحلف شمال الاطلسي في الوطن العربي، دفاثر السياسة والقانون، العدد:12، جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.
53. احداش محمد علي، تقويم الحالة الدستورية في ليبيا، تحليل سياسات، معهد الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
54. بيومي محمود، الصراع في ليبيا بين الحسم والتوسع والاستنزاف، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2014/06/04.
55. بن ورقلة نادية، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي. مجلة دراسات وابحاث، الجزائر: جامعة الجلفة، العدد: 11، 2013.
56. بوسلطان محمد، العدالة الانتقالية والقانون، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، العدد:02، مخبر القانون، المجتمع والسلطة، جامعة وهران، 2013.
57. بوسماحة نصر الدين، الممارسة الدولية في مجال العدالة الانتقالية، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، العدد:02، مخبر القانون، المجتمع والسلطة، جامعة وهران، 2013.

58. بوحنيبة قوي، المجتمع المدني الجزائري: بين ايديولوجيا السلطة والتغيير السياسي، الدوحة مركز الجزيرة للدراسات، 2014.
59. بن عنتر عبد النور، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أبريل 2005.
60. بنت الشبخاني خيرة، واقع الشباب المغاربي ودوره في الثورة وما بعدها، ورقة مقدمة ضمن أشغال ندوة: المغرب العربي والتحولت الاقليمية الراهنة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فبراير 2013.
61. جميل الراوي بشرى، دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير: مدخل نظري. مجلة الباحث الاعلامي، العدد: 18، 2012.
62. جنداري إدريس، التجربة الحزبية في المغرب: غموض التصور وإعاققة الممارسة، سلسلة تقييم حالة، الدوحة: المركز العربي للدراسات والأبحاث السياسية، فبراير 2012.
63. الجبلاوي أمينة، الانتقال الديمقراطي في تونس الى أين؟، أوراق المتابعة السياسية، مبادرة الاصلاح العربي، 2013.
64. جابي ناصر، التعديل الدستوري في الجزائر وسؤال المشاركة، تقرير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.
65. جبر حافظ عبد الحليم، التطورات السياسية في ليبيا على اثر ثورة 17 شباط 2011: رؤية سياسية تحليلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد: 38، الجامعة المستنصرية، العراق، 2012.
66. الجمعاوي أنور، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، مجلة سياسات عربية، العدد 6، يناير/2014.
67. جابي عبد الناصر، الحركات الاحتجاجية في الجزائر: جانفي 2011، (تقييم حالة). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2012.
68. هويري يس، إصلاحات سياسية لتهدئة الجبهة الاجتماعية المشتعلة: قراءة في الواقع الاجتماعي الجزائري. الجزائر: مجلة الإرشاد، العدد الأول، 2011.
69. هيفاء أحمد محمد، موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني، مجلة الدراسات الدولية، العدد: 42، جامعة بغداد، 2009.

70. ولد ابراهيم عبد الله، النظام السياسي الموريتاني، *المجلة الموريتانية للاقتصاد والقانون*، نواكشوط، العدد:15، 1994.
71. ولد ابراهيم الحاج، الربيع العربي... الاستثناء الموريتاني، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013.
72. ولد ابراهيم عبد الله، النظام السياسي الموريتاني، *المجلة الموريتانية للاقتصاد والقانون*، نواكشوط، العدد:15، 1994.
73. ولد السالك ديدي، الاصلاحات الدستورية المطلوبة لإنجاح الانتقال الديمقراطي في موريتانيا، (مجموعة الخبراء المغاربة)، مركز الدراسات المتوسطة والدولية. العدد:11، 2013.
74. واهيو وبنيلاك، دليل علمي لبناء الدساتير، السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول بناء الدساتير، 2011.
75. الزباني عثمان، تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في الربيع العربي، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2014.
76. حسيب خير الدين، ليبيا... الى أين؟ سقوط نظام القذافي... ولكن، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد: 432، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
77. حسيب خير الدين، حول الربيع الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة. *مجلة المستقبل العربي*، العدد: 386، أبريل 2011.
78. حمشي محمد ، الاستقرار النظمي أي تأثير للتحويلات الإقليمية على المغرب العربي، *مجلة السياسة الدولية (ملحق تحولات إستراتيجية)*، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد:197، المجلد 39، 2014.
79. ححاد ياسمين، عربي بومدين، الحركات الاسلاموية في المغرب العربي من منظور الاتحاد الأوروبي، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، العدد:04، 2013.
80. طيفور فاروق، النظام السياسي الجزائري "دراسة مقارنة للنظام الجمهوري-الرئاسي-البرلماني، الفرص والبدائل، دراسات إستراتيجية، الجزائر:الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد: 02، 2006.
81. طاهر نرجس بن رمضان دنيا، صياغة الدستور تجارب مقارنة ودروس مستفادة، السويد: المؤسسة الدولية للانتخابات والديمقراطية، 2013، ص34.

82. كعسيس خليدة، "الربيع العربي" بين الثورة والفضى. *مجلة المستقبل العربي*، العدد: 421، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
83. كربوسة عمرانى، مستقبل الدولة الوطنية العربية في ظل تحديات الحراك الراهن 2011، *مجلة المفكر*، العدد 11، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.
84. كبابى صليحة، الدراسات الأمنية بين الإتجاهين التقليدي والحديث، *مجلة العلوم القانونية والادارية والسياسية*، تلمسان: جامعة أوبكر بلقايد، العدد: 09، 2009.
85. الكروى محمود صالح ، مكانة الدين في النظام الملكى المغربى، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد: 19، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
86. لخضارى منصور، الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطنى الجزائرى، *مجلة شؤون الأوسط*، العدد: 143، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2012.
87. لكرينى إدريس، محاسبة الديمقراطية: التدايعات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير فى المغرب. *مجلة السياسة الدولية*، العدد 184، القاهرة، أبريل 2011.
88. لطفى وفاء، الثورة والربيع العربى: اطلالة نظرية. لندن: مركز المشرق العربى للدراسات الحضارية والاستراتيجية، 2013.
89. المجالى محمود رضوان، الحركات الاحتجاجية فى الأردن: دراسة فى المطالب والاستجابات. *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد 38، ربيع 2013.
90. محمد عبد المحسن سعدون، مفهوم الارهاب وتجريمه فى التشريعات الجنائية الوطنية والدولية. *مجلة مركز دراسات الكوفة*، العدد السابع، 2008.
91. محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، *مجلة المستقبل العربى*، العدد: 432، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.
92. مالكى أحمد وأخرون، تونس الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2012.
93. عادل مساوى وعبد العلى حامى الدين، المغرب العربى التفاعلات المحلية والاقليمية والاسلامية، بحوث ودراسات، الرباط: جامعة محمد الخامس. د، ت، ن.
94. معمري خالد، حوار المنظورات فى الدراسات الأمنية تفكيك البنى الاستمولوجية والأطر الأنطولوجية. *مجلة العلوم القانونية والادارية والسياسية*، تلمسان: جامعة أوبكر بلقايد، العدد: 09، 2009.

- 95.مقدم سعيد، عمليات اعداد وصناعة الدساتير، **مجلة المفكر**، العدد:09، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013.
- 96.نويرة أسماء، صعوبات في مسار التحول الديمقراطي في تونس، **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**، 2011.
- 97.نغم نذير شكر، التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر، مجلة دراسات دولية، العدد:48، 2012.
- 98.النويني حافظ، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا(حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي). **مجلة المستقبل العربي**، العدد 422، 2014.
- 99.سعيدوني ناصر الدين، وحدة المغرب العربي بين الحتمية التاريخية والواقع المعاش، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، العدد: 03، 1986.
100. عوض محسن، **محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد:121، 1989.
101. العودة العقابي علي، **الحراك الجماهيري الشعبي الواسع والتغيير في البلدان العربية: دراسة في الأسباب والنتائج والتحديات**، مجلة قضايا سياسية، العدد: 32-33، جامعة النهريين، 2013.
102. عبد المنعم هبة، أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار. **اصدرات صندوق النقد العربي**، 2008.
103. عبد الكريم، أحمد غياب الايدولوجيا عن الثورات العربية، **مجلة الدراسات الدولية**، العدد51، جامعة بغداد، 2012.
104. عبد الله كامل، **ليبيا: ثلاث سنوات الفواصل والمفاصل والمستقبل**، مركز العربية للدراسات، 2014/02/23.
105. عبيد عبد اللطيف، **المسألة اللغوية في المغرب العربي: جذورها وأثرها في تشكيل الهوية وتحديد الانتماء**، **مجلة الجامعة المغربية**، العدد:02، ليبيا، 2007.
106. العلام عبد الرحيم ، **صلاحيات الملك في الدستور المغربي: دراسة نقدية**، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 41-42، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.
107. علاق جميلة، وفي خيرة، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة، **مداخلة أقيمت ضمن أشغال الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق**، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008.

108. عياد محمد سمير ، نحو هندسة المنظومة الأمنية المغاربية، *مجلة العلوم القانونية والادارية والسياسية*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، العدد:09، 2009.
109. قط سمير، أوروبا، أمريكا.. رهان المغرب العربي مزاحمة اقتصادية وإستراتيجية أم تكامل امني؟، *مجلة المفكر*، العدد:10، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2006.
110. قوي بوحنية، الجزائر والانتقال الديمقراطي الى دور اللاعب الفاعل في افريقيا، بين الدبلوماسية المنية والانكفاء الأمني الداخلي، تقرير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2000.
111. رمضان كفاح عباس، مستقبل النظام السياسي في المغرب العربي: الجزائر أنموذجا، *مجلة دراسات إقليمية*، جامعة الموصل، العدد: 21، 2011.
112. شهاب زكري عبد اللطيف، ظاهرة الهجرة الدولية: دراسة تحليلية لحركة الهجرة الافريقية الى دول الاتحاد الأوروبي، *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، العدد: 10، 2008.
113. شرقية ابراهيم، إعادة اعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، الدوحة: مركز بروكنجز، 2013.
114. تاج مهدي، *المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الافريقي*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011.
115. توفيق رواية، مشكلة اللاجئين في افريقيا: الابعاد والملاح، وسبل المواجهة، *قراءات افريقية*، العدد:01.
116. تيطواني الحاج، أدلجة الاعلام في عصر العولمة والتحولت الدولية الراهنة في العالم العربي، *مجلة الحكمة للدراسات الاستراتيجية*، الجزائر، العدد: 23، 2013.
117. مجموعة الأزمات الدولية، المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في مرحلة ما بعد القذافي، *مجموعة الأزمات الدولية*، تقرير الشرق الأوسط رقم 115، 2011/12/14.
118. الترابي عبد الله، *تعديل الدستور في المغرب تطورات في سياق من الثورات*، مبادرة الإصلاح العربي: إصلاح الدستور، 2011.
119. ظريف شاكر، أزمة الدولة في الساحل الافريقي والصحراء الكبرى: دراسة في الأسباب والانعكاسات. *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد 41، 2014.
120. غيوم اكزافييه، ترجمة: قاسم المقداد، "العلاقات الدولية"، *مجلة الفكر السياسي*، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، العدد 11-12 مزدوج، سنة 2003.

121. خيري عبد الرزاق جاسم، النظام السياسي التونسي بعد التغيير، مجلة السياسية والدولية، العراق: الجامعة المستنصرية، العدد 25، 2014.
122. التقرير السنوي حول ليبيا، مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2012.
123. التقرير السنوي حول الجزائر، مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2012.
124. تقرير آفاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد العربي، أبريل 2015.
125. المجلس الوطني الليبي، الإعلان الدستوري، الصادر بتاريخ 03 أوت 2011.
126. اجتماع وزراء الداخلية لدول المغرب العربي، نحو إستراتيجية أمنية مغاربية، بيان الرباط، في 21 ابريل 2013.

ج. المذكرات والأطروحات الجامعية:

127. أبصير أحمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: إستراتيجية ومستقبلات، 2009-2010، ص 105.
128. بالرواح اسماعيل، الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: استراتيجيات ومستقبلات، جامعة الجزائر، 2009-2010.
129. حمزاوي حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011.
130. حمزة حسام، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2010-2011.
131. لخضاري منصور، استراتيجية الامن الوطني في الجزائر 2006-2011. جامعة الجزائر3، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص : التنظيم الإداري والسياسي، 2012-2013.
132. عبد الحليم اسعد عبد الحليم عبد الله، الولايات المتحدة الأمريكية والتحول الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010-2011)، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات

الحصول على درجة الماجستير، تخصص: التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

133. صحراوي شهرزاد، **هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغربية (تونس، الجزائر، المغرب)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغربية، جامعة بسكرة، 2011-2012.

134. قوجيلي سيد أحمد، **"الحوارات المنظومة وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلوم الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2010-2011.

د. مداخلات الملتقيات، الندوات، الأيام الدراسية، والمحاضرات:

135. برقوق محند، **الأمن والإستراتيجية**، محاضرة أقيمت على طلبة السنة أولى ماجستير، تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، أبريل 2012.

136. بوشنافة شمسة، **إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل: إستراتيجية من أجل الساحل الرهانات والقيود**، مداخلة أقيمت ضمن أشغال الملتقى الدولي بعنوان: **التحديات الأمنية للدول المغربية في ضوء التطورات الراهنة (الرهانات والتحديات)**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي 27 و 28 فبراير، 2013.

137. الدهيمي الأخضر عمر، **دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**، ورقة مقدمة ضمن أشغال ندوة بعنوان: **التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير شرعية**، 08 فبراير، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010.

138. حمدوش رياض، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية من منظورات العلاقات الدولية**، مداخلة أقيمت ضمن أشغال الملتقى الدولي حول: **الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق**، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008.

139. حمشي محمد، **أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل: نحو نزع طابع التهديد الأمني عن انهيار الدولة في ليبيا**، مداخلة أقيمت ضمن أشغال اليوم الدراسي حول: **دور الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط وفي منطقة الساحل**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 26 فبراير 2014.

140. ولد الصديق ميلود، دور المنظمات الحكومية في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منظور مقارباتي إفريقي، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي: الهجرة غير شرعية: واقع تداعيات، أيام 3-4 مارس، جامعة أدرار، 2014.
141. الوقف يحي أحمد، منطقة مثخنة بالجروح في سياق تطبعه العولمة، مداخلة مقدمة ضمن أشغال ندوة: المغرب العربي والتحولت الإقليمية الراهنة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أيام 17-18 فبراير، 2013.
142. طويل نسيم، أثر المتغيرات الدولية على مسار التجربة التكاملية الدولية، مداخلة أقيمت ضمن أشغال ملتقى بعنوان: مسار التكامل المغربي بين الاعتبارات القطرية والتحديات الخارجية، جامعة بسكرة: أيام 05-06 مارس، 2009.
143. ينون مصطفى، المسألة في البحر الأبيض المتوسط، مداخلة أقيمت ضمن أشغال الملتقى الدولي بعنوان: الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008.
144. المسعودي أمينة، الإصلاحات الدستورية في دول المغرب العربي.. فترة الربيع العربي، ورقة قدمت ضمن أشغال ندوة: المغرب العربي والتحولت الإقليمية الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، يومي 17-18 فيفري 2013.
145. مقري عبد الرزاق، الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية، مداخلة مقدمة ضمن أشغال ندوة: المغرب العربي والتحولت الإقليمية الراهنة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أيام 17-18 فبراير، 2013.
146. علي الفارسي أم العز، الاقتصاد وبناء الدولة مقارنة أولية، لدول المغرب العربي تونس، مصر، ليبيا، مداخلة مقدمة ضمن أشغال ندوة: المغرب العربي والتحولت الإقليمية الراهنة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أيام 17-18 فبراير، 2013.
147. محمد سنوسي العمرابي، الروابط التاريخية لدول صفتي الصحراء وأثرها على الأمن المغاربي، مداخلة أقيمت ضمن أشغال الملتقى الدولي بعنوان: التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة (الرهانات- التحديات)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، أيام 27-28 فبراير، 2013.
148. قرم جورج، كيف نجعل من الاتحاد المغاربي العربي منطقة تنمية شاملة ومتوازنة، ورقة مقدمة ضمن أشغال ندوة: الاندماج المغربي تحفيز وتنشيط الاقتصاد، مركز مسارات للدراسات الفلسفية والانسانية، تونس، 2012.

149. التير مصطفى عمر ، رهانات النخب السياسية والمجتمع المدني في المغرب العربي، ورقة مقدمة ضمن أشغال ندوة حول: المغرب العربي والتحولت الاقليمية الراهنة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، فبراير، 2013.
- و. المراجع الإلكترونية:
 • مقالات على الأنترنت:
150. ضياء الدين محمد محمد ، الانشاقات الحزبية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان"الجهة الاسلامية القومية نموذجاً"،شبكة الألوكة، متوفر على الرابط التالي:
<http://www.alukah.net>
151. السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما إهمال مقصود أم إرجاء هادف؟، من موقع:
http://mostakbaliat.blogspot.com/2010/07/blog-post_31.html تاريخ الاطلاع: 22 ماي 2014
152. مامورا تاكايوكي، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية.ترجمة: عادل زقاع، موقع سياسة، متوفر على الرابط التالي: <http://politics-ar.com/ar2/?p=3045>
153. مورافسيك أندري ، الاتحادية والسلام: منظور ليبرالي - بنيوي، ترجمة عادل زقاع، موقع سياسة، متوفر على الرابط التالي: <http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3040.html>
154. الحيدري إبراهيم، مدرسة فرانكفورت من نقد الفكر إلى نقد المجتمع، متوفر على: www.ahewar.org
155. برقوق محند، الأمن الانساني ومفارات العولمة، موقع سياسة، متوفر على الرابط:
<http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3059.html>
156. قسمون جميلة، اللغة العربية وتشكيل الهوية في ظل العولمة، أبحاث المؤتمر الدولي الأول للغة العربية، متوفر على الرابط:
http://www.arabiclanguageic.org/view_all_research.php?id=35&page=5

157. برقوق محند، منطق الأمانة في ساحل الأزمات، موقع سياسة، متوفر على الرابط:
<http://politics-ar.com/ar2/?p=3003>
158. طريف الخولي يمى، فى العلم. طفرة ثورية ومسار تقدمى، من موقع الأهرام : تاريخ الاطلاع: 22 أوت 2014
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=677442>
159. علي داود وفاء، التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها، مجلة الديمقراطية: نقلا عن موقع: تاريخ الاطلاع: 01 سبتمبر 2014.
<http://democracy.ahram.org.eg/News/422/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8%B5%D9%8A%D9%84->
160. (هيكل: ما يجري ليس ربيعا عربيا بل ثورات تسليم مفاتيح): من موقع البوابة: تاريخ الدخول 11 جوان 2013.
<http://www.albawaba.com>
161. عبده محمود علي، الثورة التونسية الأسباب .. عوامل النجاح .. النتائج، الهيئة العامة للاستعلامات، على الرابط:
<http://www.sis.gov.eg/Newvr/htm8/34>
162. هيئة التحرير، النموذج الثوري التونسي: المسار، التحديات، رهانات الانتقال، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012/09/17، على الرابط:
<http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=125>
163. محمد أحمد صافيناز، عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، على الرابط:
<http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=.55>
164. مختصر من يوميات الثورة الليبية المنشورة في صورة مرفق إلكتروني، لمجلة السياسة الدولية، 2012.

165. عبد السلام ابراهيم الشيماء، سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية. من موقع الأهرام. تاريخ الدخول: 6 أكتوبر 2013.
<http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=1491435&eid=5221>
166. عبد العزيز عبد الباقي أشرف، المحتجون: كيف تؤثر المظاهرات والاعتصامات في سياسات الدول. من موقع السياسة الدولية: تاريخ الدخول: 11 أكتوبر 2013.
<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2092.aspx>
167. الاحتجاجات الجزائرية 2011. من موقع :
<http://ar.wikipedia.org/>
168. الحركة الاحتجاجية للعاطلين عن العمل في جنوب الجزائر ، من موقع: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
<http://www.dohainstitute.org/release/d79b229b-4a03-4016-a501-0889369ed357>
169. الطيب بوعزة، القاعدة في المغرب الاسلامي: من موقع الجزيرة، على الرابط:
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2007/8/19/%>
170. هارون زيلين، تحليل سياسات، من موقع: معهد واشنطن للسياسات، على الرابط:
<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/up-to-11000-foreign-fighters-in-syria-steep-rise-among-western-europeans>
171. مجاهدي مصطفى وآخرون، غرداية: رهانات المجتمعي والجماعاتي، من موقع:
<http://www.crasc-dz.org/article-337.html>
172. بوحنية قوي، (الجزائر، المغرب، موريتانيا) في ظل الربيع العربي: اصلاحات أم استعصاء ديمقراطي. من موقع:
http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=176:-mag-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7

173. نعمة هشام، مؤشرات التحول الديمغرافي في بلدان المغرب العربي. الحوار المتمدن،

العدد: 2004، 862، علنا الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=19285>

المواقع الرسمية:

174. موقع وزارة العدل الليبية:

<http://www.aladel.gov.ly/main/modules/sections/item.php?itemid=375>

ثانيا: باللغة الأجنبية

A. Books

- .
175. philippe Charles david et Roche jean-jacques, **Théories de la sécurité**, Paris : Montchrestien, 2002.
176. ¹ AbiSébastien, **la méditerrané plurielle : entre unité et diversité**, FMES.
177. Kenneth Waltz, **Theory of International Politics**, New York, Mac-Graw-Hill, 1979.
178. Mearcheimer John., **the tragedy of great power politics**) new york: london: w.northern and company; 2003).
179. Booth - Ken. **Theory of world Security**. Cambredge University Press. 2007.
180. Floyd Rita, "**Human Security and the Copenhagen School's Securitization Approach: Conceptualizing Human Security as a Securitizing Move**", human security journal, Vol 5, Winter 2007.
181. ¹ Helman Gerald B and Steven R. Ratner. **Saving failed states**. Foreign Policy. 1992 Jennifer.
182. ¹ Yahia Zoubir and Louiza Dris Ait Hamadouche, **THE MAGHREB: global security watch Algeria. Libya. Morocco and Tunisia**. California, Oxford: Santa Barbara, 2013.
183. ¹ Barry Buzan and Ole Weaver, **Regions and Powers The Structure of International Security**, Cambridge University press. 2003.

B. Articles, Studies and Reports:

184. Ceyhan Ayse, "Analyser la sécurité : Dillon, Waever, Williams et les autres", **Cultures & Conflits** 31-32 (printemps-été 1998).
 185. Elman Colin, " **Realism**", In. Paul D. Williams (Ed), **Security Studies : An Introduction**, (London : Routledge), 2008.
 186. Guillaume Duffour -Frédéric, **Aperçu Du Contributions Des Néogramsciens et Des Théories Critiques Au Tournant Réflexif Des Théories De La Sécurité**. [www. Conflits. Org/ Document 1531 . Html](http://www.Conflits.Org/Document1531.Html)
 187. Bilgin Pinar, " **Critical Theory**", In. Paul D. Williams (Ed), **Security Studies : An Introduction**, (London : Routledge), 2008.
 188. Russett Bruce, "The Democratic Peace", **International Security** 19(4), 1995.
 189. Robert Schutte. **La sécurité humaine et l'Etat Fragile**. traduction : Antonia C. Durnsteiner. **Human security-journale**-.issu. Feb 2007.
 190. Abderrahmane Lemchichi , **Transition politique au Maroc**. **Revue Confluence Méditerranée**, N°31, édition l'harmattan, 1999, P, 42.
- Democracy index 2010 : **Democracy in retreat** , **Economist** .191
Intellegence Unit, 2010
192. Keohane and Martin, **The Promise of Institutional Theory**, **International Security** 20(1), 1995.
 193. Rapport, Libye : **Un Avenir Incertain**.
 194. Henry Jean Robert. **La méditerranée occidentale en quête d'un « destin commun**, 1 année du Maghreb, 2004.
 195. Plangol Henri et Lanche Francois, **La Situation securitaire dans les pays de la zone saharien** , report presente par les depute a l' assemble national française , N: 4431,6 mars 2012.
 196. Burgeot Andre, **Sahara : espace géostratégique et enjeux politique(niger)**, Chaier des recherches CNRS labouratoire d'anthropologie sociale, Autrepart(16) , 2000 .
 197. carton Brono, carton pascale , **Le pétrole en Afrique** .
 198. Rabasa Angel, **ungoverned terretories: understanding andreducing terrorism risks**, united states, RAND Corporation, 2007.
 199. **Country Reports on Terrorism 2014, United stetes Departement of State Publication: Bureau of Counterterrorism**, june 2015.
 200. **Human Development Report 1994**, by the United Nations Development Programme (UNDP), New York : Oxford University Press, 1994.

201. Brono carton, pascale lamontagnes ,Le pétrole en Afrique : la violence faite aux peuples , Belgique : **Groupe de recherche pour uneStrategie economique alternative** (GRESEA).
202. Luis Matines, Al Qaida au Maghreb Islamique, européen union, **Instute for sécurité studios**, 2007.

تمر منطقة المغرب العربي بمجموعة من التحولات على الصعيد البنيوي نتيجة للأحداث التي عرفتها مطلع سنة 2011، هذه الأخيرة أثرت بشكل كبير على الدول المغاربية رغم تباين حدة هذا التأثير على هذه الوحدات، حيث تستعرض الدراسة واقع هذه التحديات المرتبطة بمسار هذا التحول، وتبعات ذلك على الوضع الدولاتي، مبرزة دور هذه البيئة في التمكين لظهور مجموعة من الفواعل المهددة لأمن المغرب العربي ممثلة في الظاهرة الارهابية وانتشار أشكال الجريمة المنظمة وتفاقم حدة الهجرة غير الشرعية واشكالية اللجوء، بشكل جعل من امكانية ادراكها قطريا أمرا في غاية الصعوبة، حيث أن انتشار هذه التهديدات عقد من أزمة الدولة المغاربية بشكلها الحالي، وصعب مرة أخرى من إمكانية مواجهتها، لتؤكد الدراسة في مقام أول على ضرورة اعادة وتقوية بناء الدولة المغاربية، وتخلص إلى حتمية ايجاد اطار جماعي لتنسيق السياسات والجهود المشتركة في مجابهة هذه الأخطار والتهديدات الأمنية، بشكل يستدعي بعث مسار الإتحاد المغاربي انطلاقا من المقاربة الأمنية كمدخل لتفعيل آلية التكامل.

Abstract :

The Magreb region is going through a set of transformations from a structural perspective, as a result of the events that it has been going through since the beginning of 2011, which had impacted heavily on the Maghreb countries, even if this impact differs from country to another. This study addresses the reality related to those transformations, and the consequences on the international level, highlighting the role of the environment in the empowerment of the emergent actors that endanger the security of the Maghreb, represented by the phenomenon of terrorism and the proliferation of forms of organized crime, the illegal immigration and the problem of asylum; which made the possibility of solving those problems nationally or regionally extremely difficult, as the spillover of these threats had complicated the crisis of the Magreb states, and made it, once again, difficult to be confronted. This study confirms at the first place, the need to restore and strengthen the structure of the Maghreb State, and concludes the inevitability of finding a collective framework for policy coordination and joint efforts to confront these dangers and security threats, through a security approach as an input to activate the mechanism of integration.